تولستوي

مساوئ النَّظامُ الاجتِمَاعي وعلاجها

ترجمة

مصطفى المنصوري

الكتاب: مساوئ النِّظامُ الاجِتمَاعي وعلاجها
الكاتب: تولستوي
ترجمة: مصطفى المنصوري
الطبعة: ٢٠٢٠

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)
٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة
جمهورية مصر العربية
هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥
فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣
E-mail: news@apatop.comhttp://www.apatop.com

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر

تولستوي
مساوئ النِّظامُ الاجِتمَاعي وعلاجها / تولستوي ، ترجمة: مصطفى المنصوري
– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.
١٣٧ ص، ١٨*٢١ سم.
الترقيم الدولى: ٧ – ٥٠ – ٦٨١٨– ٩٧٧– ٩٧٨
أ – العنوان رقم الإيداع : ٧٧٥٠ / ٢٠٢٠

مساوئ النَّظامُ الاجِتمَاعي وعلاجها

وكالة الصحافة العربية
«ناشرون»

المقدمة

للآراء رجال برأهم الله سراة الأَخلاق، نُبلاء النفس، إِن قالوا أَصابوا شاكلة السداد، وإِن كتبوا مزقوا ظُلمات الأَشكال، يتوخى الواحد منهم في نُصحه مناهج الرُشد، دون أَن يأَبه بما يُصادفه من العقبات في سبيل إِبدائه؛ لأَنه ثابت الإِيمان، راسخ العقيدة بِأَن ما يقوله هو الحق.

مِنْ هؤلاء العُظماء، الذين كان لهم القدح المعلى، في أَواخر القرن الماضي وأَوائل هذا القرن، بين جميع فلاسفة العالم، ذلك الفيلسوف الكبير (ليوتولستوي).

نشأَ تولستوي جُنديًا، ثم اشتغل بإِصلاح الهيئة الاجتماعية، فأَخذ يكتب الأَقاصيص ويُودعها مذهبه، حتى ذاع صيته وطبق أَفاق العالم، وعَرِفَ فضله حتى الجاهل في كسر بيته، تصدى لقادة الأَديان وصاح بهم صيحات انتقاد واستهزاء، حملتهم على حرمانه والحكم بإِلحاده، وجاهر للحكومة الروسية بما يضمر لها الشعب من المقت، حتى صادرت مؤلفاته، وأَحاطته بالعيون والأَرصاد، ولولا كِبَر سِنه وكثرة أَحزابه لأَوقعت به.

كان هذا الرجل يرى أَن نجاة العالم، في أَن يكون مسيحيًا بالمعنى الإِنجيلي الخالص؛ أَي بالزُهد المطلق في الدنيا، فكان مذهبه مبنيًا على

عِدة أُصول، أَهمها عدم مُقاومة الشر بالشر، فمن ضربك على خدك الأَيمن، فأدر له الأَيسر، وعليه فلا داعي لوجود حكومة ولا قانون ولا شُرطة، وقد خلط هذا المبدأ بشيء من أُصول الاشتراكية والكومونية المتطرفين.

ومما رُوي عنه، إنه لما أُغمى عليه وهو يموت أفاق إِفاقة أَخيرة فنظر إِلى من حوله وقال: «ما بالكم تجتمعون حولي، وأَنا شخص فرد؟ أَنسيتهم أَن في الدنيا مثلي ملايين من الخلق يتعذبون أَولى مني بمسح الدموع وتهوين الكرب!».

ومما يُؤثر عنه، إنه عاش في أَملاكه، يزرعها ويُقسم ريعها بينه وبين فلاحيه، ثم قرر أَن يُوزعها بنيهم، فلا يرثها بعده أَحد، وقد وقعت بينه وبين أُسرته مُنازعات بِشأن هذا العزم، ولكنه نفذ ما رمى إِليه، ولم يبق إِلا بيته، وقد جعل دارًا للآثار(1).

ولقد كتب كثير من الكُتَّاب عن هذا الفيلسوف الكبير وأَعماله العظيمة، وتُرْجِمَتْ كُتبه العديدة إِلى مُعظم اللغات الحية، حتى إِننا لو جمعنا ما كُتِبَ عنه لملأَ المجلدات الضخمة.

عرض (إِيان سنيكا) في باريس مُنذ بضعة سنوات صورة تُمثل تولستوي المطرود من الكنيسة في حضرة المسيح، والمسيح يطبع قبلة حارة على جبهته، وهذه الصورة تنطبق على ما يعتقده كل من اطلع على

(1) من دائرة معارف وجدي

مُؤلفات تولستوي المملوءة بالعظات الأَخلاقية؛ إذ كان طرد هذا المحسن الكبير من الكنيسة، مما جعل الناس يتساءلون عمَّا أَصاب رِجالها من الخلط، حتى أَبعدوا عنها رجلًا كهذا.

كان تولستوي دقيقًا في عمله لا يقدم على مشروع إلا بعد الرؤية التامة والبحث الطويل؛ فقد أَعاد كتابة مُؤلفه (الحرب والسلم) سبع مرات قبل أَن يخرجه للناس، وعندما أَراد أَن يفتح مدرسة بقريته طاف جميع أَنحاء أُوروبا، لفحص برامج التعليم، واستنباط ما يُلائم بلاده منها، وعندما تحولت رغبته إلى المسائل الأَخلاقية والاجتماعية شَرَعَ بِهمة زائدة في تعلم اللغة العبرية واليونانية القديمة، حتى يتمكن من الاطلاع على النسخة الأَصلية من الإِنجيل، ولم يفته كتاب من كُتب الاقتصاديين المفكرين إلا واستوفاه درسًا.

لقد قاسى نولستوي كثيرًا من الآلام النفسانية مُدة إلحاده، وكثيرًاا ما حاول أَن يهضم تعاليم الكنيسة، ولكن حال بينه وبين ذلك كثرة ما بها من المبهمات، ومُوافقة رجال الكنيسة لرجال الحكومة على ما يأتيه الأخيرون من المظالم. وفي هذه السنين التي كانت عقيدة تولستوي فيها مُزعزعة، ابتدأَ يبحث عن الحقيقة التي تجلب السكينة للعقل وللعالم أَجمع. ولقد وجدها بعد العناء الشديد في نصوص تعاليم المسيح الحقيقية ومُنذ ذلك اليوم صرف قواه في نشر مذهبه الذي يُلخص في الحديث الشريف (لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ).

المترجم

إلى فئة العُمال

ها قد حانت مَنيتي، وأَود قبل أَن يضمني قبري، أَن أَدلي إِليكم، أَيها العُمال التُعساء، بما خالج نفسي بِشأَن حرج مركزكم، وبما تراءى لي من الطُرق التي قد تُساعد على نهضتكم، عسى أَن تجدوا فيما أَقصه عليكم، ما فيه فائدة لكم، وإِني لموجه كلامي، بطبيعة الحال، إِلى العُمال الروسيين الذين عشت بينهم، وأَعرف عنهم أَكثر مما أَعرفه عن سواهم، ولكني آمل أَن يجد فيه غيرهم، من عُمال الممالك الأُخرى، ما يدعو لاهتمامهم به:

إِنه لجلي أَنكم أَيها العُمال، مغلوبون على أَمركِم، وأَنكم مُلزمون بتمضية حياتكم في الفقر والعناء، رغم قيامكم بشاق الأَعمال، التي تضمحل منها أَجسامكم، وتتفزز منها نفوسكم، وأَنتم لا تنتفعون بها، بينما غيركم يمضون حياتهم في الراحة والتنعيم بما تعملونه. أَليس هذا هو الرق بعينه؟ وهل من العدالة بقاء هذه الحال؟ وكيف السبيل إِلى قلب هذا النظام؟

إِن أَول ما يتبادر إِلى أَذهانكم، هو النزوع إِلى القوة، لاسترداد ما استولى عليه هؤلاء المغتصبون بالقوة، كما فعل الأَرقاء في روما في القرون المتقدمة، وفلاحو فرنسا وأَلمانيا في القرون المتوسطة، وكما يفعل العُمال الروسيون بعض الأَحيان في عصرنا هذا.

ولكن هذا وإن كان أَقرب حل يتبادر إِلى أَذهانكم، إِلا أَنه لا يدنيكم من مطلبكم، بل قد يزيد مركزكم ارتباكًا. ففي العصور السالفة، عندما كانت سطوة الحكومات ليست من القوة والمتانة كما هي عليه الآن، كان ينتظر من وراء المشاغبات بعض النجاح، أَما الآن، والحُكومات في قبضتها الأَموال الطائلة والطُرق الحديدية وأَسلاك البرق ورجال الشرطة والجيش، فليس هُناك بارقة أَمل في نجاح عمل كهذا، بل من المحقق في الغالب وقوع القائمين به في قبضة الحكومة التي لا تشفق على أَمثال هؤلاء، بل تسومهم سوء العذاب. وبذا يزداد مركز الأَغنياء مناعة ويزداد مركزكم خطورة وليكن في علمكم، إِنه بِمُحاولتكم درء الشر بالشر، تفعلون ما يفعله الرجل المقيد بالأَغلال، عندما يدفع قيوده عنه، بغية التملص منها فتزداد تعقيدًا واستوثاقًا به.

والآن، وقد تَبين لكم، إِن الثورات لا تجديكم نفعًا، بل قد تزيدكم شقاء وويلًا، يجدر بكم الابتعاد عنها، كما يجدر بكم أَلا تأَملوا خيرًا من وراء اتباعكم ما يشير به هؤلاء المولعون أَو المتظاهرون بحب إِصلاحكم، الذين قد انتحلوا لأَنفسهم اسم الاشتراكيين، والذين تتلخص مذاهبهم، في أَن العُمال بعد أَن يهجروا الأَرض التي كانوا يمتلكونها، ويلتحقون بالمصانع كعُمال مأَجورين، يعودون إِلى امتلاكها بما عليها من مصانع وغيرها من مُنتجات الثروة، بفضل ما يقومون به من إِنشاء نقابات، وعمل مُظاهرات، وانتخاب من يُمثلهم بالبرلمانات، بزعم أَن هذا التتابع والانقلاب في حال العُمال أَمر تقضي به السُنن الطبيعية ولا يُمكن الخروج عليه. والغريب أَن هذه المذاهب رغم سخافتها، وكثرة ما بها من

الترهات والأَباطيل قد حازت قبولًا عظيمًا لدى طائفة العُمال، وانتشرت انتشارًا هائلًا لم يقتصر أَمره على الممالك التي هجر مُعظم أَهلها الأَرض والتحقوا بالمعامل، بل تعداها إِلى غيرها مما لا يزال أَهلها يشتغلون بالفلاحة.

ولقد عمَّت هذه الفكرة، حتى أنه في هذه البلدة التي لا يزال ٩٨ % من أَهلها يشتغلون بالفلاحة، فإِن الـ٢ % الباقين قد أَصبحوا يعتقدون اعتقادًا تامًا في صحتها. ولعل السبب في انتشار هذا المبدأ الذي بلغ من سخافته أَنه يقيس تقدم الإِنسان بازدياد مطالبه، حين هاجر الأَرض إِليها أَبدًا وتمسكه بكل مبدأ يبشره برجوعه إِليها.

ولو كانت العُمال لا تعتقد في صحة هذا المذهب، إِلا بعد الإِلمام بِأَسراره لكان الخطب هينًا، ولكن الواقع أَن الواحد منهم لا يكاد يحصل على بعض مبادئه السطحية، حتى يهب لنشرها بين إِخوانه، مُتوهمًا أَنه بحصوله على هذا النذر اليسير، قد أَصبح أَرفع قدرًا من إِخوانه الفلاحين البُسطاء، وعُمال القرى السُذج، الذين لم تصل إِلى آذانهم هذه الدعوة المباركة!! ولحسن الحظ فإِن انتشار هذا المذهب، قاصر الآن في الروسيا على شرذمة من العُمال، بينما الأَكثرون من الأَهلين وهم الفلاحون، لا يُؤمنون به؛ لأَنهم يشعرون بِأَنه لا يُساعدهم على استرجاع سعادتهم المفقودة، لأَن كل المبادئ الاشتراكية بما تستدعيه من إِنشاء نقابات وعمل ثورات ومُظاهرات وانتخاب من يُمثل طوائف العُمال بالبرلمانات، وكل ما يرمي إِليه الاشتراكيون الذين يهملون مسأَلة الأَرض

كأَنها مسأَلة ثانوية، ويحصرون همهم في رفع الأُجور اليومية وتقصير ساعات العمل وإِنشاء نقابات، ليست مما تستهوي الفلاح القروي الذي لا يبغي غير الحصول على الأَرض.

يذهب الاشتراكيون إِلى أَن ما يطلبه الإِنسان هو المناجم، فالمعامل، وبعد ذلك الأَرض التي لا يتأَتى لِلْعُمال الحصول عليها، طِبقًا لمذهبهم، إِلا بعد مُناهضة أَصحاب الأَموال لنزع المعامل التي يمتلكونها منهم.

وإِنه لمن الغرابة بمكان، أَن نقول للناس الذين لا يطلبون غير الأَرض، اجتهدوا أَولًا في الحصول على المعامل وغيرها من مُنتجات الثروة، ومن ثم يتيسر لكم الحصول على ما تطلبون. مثل هذا كمثل ما يعمله بعض المرابين، الذين عندما يطلب إِليهم أَحد مبلغًا مُعينًا من المال يشترطون عليه أَلا ينقدوه ما يطلب إِلا إِذا أَخذ فوق ذلك سلمًا بِأَربعة أَضعاف ما سينقدونه.

هكذا يريد الاشتراكيون، فإِنه لاعتبارهم الأَرض مصدرًا للثروة كالمعامل والمناجم، سواء بسواء، يطلبون إِلى العُمال الذين لا ينقصهم غير الأَرض، أَن يهجروها أَولًا، ثم يشغلوا أَنفسهم بالحصول على المعامل، التي تخرج إِلينا طائفة من المصنوعات التي لا تحتاج إِليها الإِنسانية، وبعد ذلك عندما يصبح العُمال قادرين على إِخراج أَمثال هذه

المصنوعات، وقد جهلوا كل ما تحتاجه خدمة الأَرض، تُعاد إِليهم بما عليها من مصانع وخلافها.

إِن المعيشة بين الحقول، والاشتغال بالزراعة، والاكتفاء بسد حاجات الإِنسان مما تخرجه الأَرض، كان ولا يزال أَهم ما يبعث على سعادة المرء واستقلاله. وهذا يعرفه الجميع، ولذا تراهم يشتغلون ويجدون للحصول عليها، لعلمهم أَنهم لا يستطيعون أَن يعيشوا بدونها كما لا تستطيع الأَسماك أَن تعيش في مقر لا ماء فيه.

ولكن الاشتراكيين يرون أَن المعيشة الزراعية خالية من البهجة، ويطلبون أَن تكون بلادهم عامرة بالمعامل، التي وإِن كانت تفسد لهم الهواء بما ينبعث منها من البخار والغازات، إِلا أَنها تمدهم بالحاجيات التي يرون أَنها لازمة للمجتمع، مُتناسين أَن عمل هذه المصنوعات، التي هي ليست من الضروريات للحياة، تستلزم إِجهاد العُمال، وتشغيلهم فوق طاقتهم.

وإِن مثل هذه الأَفكار الاشتراكية لما يستهوى العامل الساذج الذي قد وقع في قبضة أَصحاب المصانع، فيمضي حياته في جهاد مُستديم مع أَصحاب المعامل، بشأَن ساعات العمل ورفع الأُجور وغير ذلك من الأُمور العرضية مُتوهمًا أَنه بذلك يصل إِلى السعادة التي ينشدها، مع أَن كل ما ينقص العامل المحروم من الأَرض، هو الأَرض نفسها، حيث يُمكنه أَن يشتغل بالزرعة، ويعيش عيشة طبيعية.

ولكن الاشتراكيين يقولون (أَنه بفرض أَن المعيشة بين الحقول أَحسن منها بين المصانع، فإن عُمال المصانع قد أَصبحوا من الكثرة بحيث يتعذر إرجاعهم إلى المزارع، لا سيما وأَنهم قد نسوا كل ما يختص بالفلاحة. هذا إلى أَن رجوعهم إلى المزارع يُؤدي حتمًا إلى نقص كمية المصنوعات، وفي ذلك إضعاف لثروة الأُمم، وحتى بفرض أَن هذا غير صحيح فإننا لو أَردنا إرجاعهم إلى المزارع فعلًا، لما وجدنا في مُتسع الأَرض ما يسمح باشتغال الجميع).

وهذا قول مردود. أَما كون رجوع العُمال إلى المزارع يدعو إلى إضعاف الثروة العامة، فغير صحيح؛ لأَن اشتغال الناس بالزراعة لا يمنعهم من إخراج مصنوعات في الأَوقات التي لا تحتاج فيها الزراعة إلى خدمة كبيرة، بل قد لا تمنع من اشتغالهم في المصانع نفسها.

وإنه وإن قل من جراء ذلك ما تخرجه المعامل من المصنوعات، وأَصبحت لا تخرج إلا بقدر ما يطلبه الجمهور من الأَشياء الضرورية، وانصرفت الأَيادي العاملة، إلى الإكثار من كمية الحنطة والخضر والفاكهة والحيوانات الداجنة، لكان في ذلك ريادة لثروة الأُمم لا نقصًا.

أَما كون الأَرض لا تكفي لاشتغال العُمال، إذا أعيدوا للمزارع، وإن ما تخرجه لا يكفي لسد جميع مطالب الإنسان، فغير صحيح أَيضًا؛ لأَن في مُعظم البلاد، بغض النظر عن الروسيا التي تكفي أَرضها المملوكة بكبار الملاك لاشتغال عُمال الإمبراطورية وغيرها من الدول الأُوروبية

حتى في الممالك الصناعية ذات الأَراضي القليلة كانجلترا والبلجيك، تكفي الأَراضي التي في حيازة كبار المزارعين، لاشتغال الجميع، ومدهم بكل ما يحتاجون إِليه، إِذا رُوعيت الطُرق العلمية الحديثة في استثمارها، حتى تصل على الأَقل إِلى درجة الخصوبة، التي كانت عليها مُنذ آلاف من السنين في الصين.

وإِلى أُشير على من عنده شغف بهذه المباحث، أَن يطلع على مُؤلفي كروبوتكين (غزو الخبز Conquest of Bread) (والمزارع والمعامل والمصانع) فيتبين له جليًا، إِلى أَي درجة يُمكن تحسين خصوبة الأَرض، وكيف يتيسر لكثير من الناس أَن يعيشوا على محصول قطعة محصورة منها – كما يتبين له – كيف تسمح الطُرق الحديثة في الزراعة لصغار المزارعين بتحسين خصوبة أَراضيهم، إِذا رفع عنهم حيف أَصحاب الأَراضي، الذين يأَخذون منهم قهرًا مُعظم أَرباحهم في نظير الإِيجار، والذين لا يهمهم إِصلاح أَراضيهم ما دامت تدر عليهم خيرًا وافرًا بدون عناء.

أَما قول الاشتراكيين، بإِن الأَرض لا تكفي إِذا وُزِعَتْ على العُمال، وإِنه ليس من الحكمة حضهم على نزعها مِمَنْ وضعوا يدهم عليها قوة واقتدارًا، فقول غريب – وما أَشبه ذلك – بصاحب مسكن خال، يرفض إِيواء قوم قد تجمهروا على بابه، مُلتمسين مأَوى لهم من البرد القارص والريح العاصف؛ لأَنه تراءى له أَن داره أَضيق من أَن تسعهم جميعًا. وما كان أولاه أَن يسمح لهم بالدخول، حتى يتبين له من طريقة وقوفهم إِذا

كان محله يسع الجميع أَم لا، وبفرض تعذر إِيواء الجميع، فلماذا لا يسمح بدخول القدر الذي تسمح به سعة المكان!

وهذا ينطبق تمامًا على مسأَلة الأَرض، فإِنه لا يتبين إِذا كانت الأَرض تكفي للناس جميعًا أَم لا، إِلا إِذا وُزِعَ ما في حيازة الأَغنياء منها على العُمال، وحسبنا دليلًا على فساد زعم الاشتراكيين بِأَن الأَرض لا تكفي، كون عُمال الأَرض قاطبة إِنما يعيشون على قمح مشترى، قد أَنتجته أَيادي غيرهم، فكيف لا يكفيهم محصول العالم إِذا انضموا هم إِلى زمرة الزراعيين، وقاموا بفلاحة الأَرض سواء كانت في بلادهم أَم غيرها!

وعليه فكل ما يُقال عن عدم إِمكان رجوع العُمال إِلى المزارع، بعيد عن الصواب، وبالعكس فإِن رجوعهم إِليها مُفيد للصالح العام، ويضع حدًا لهذه المجاعات المريعة التي تظهر في الهند والروسيا وغيرها من الجهات، مُبرهنة على فساد نظام توزيع الأَراضي. ولسنا ننكر ما قد يعترضنا من المصاعب في إِرجاع العُمال إِلى المزارع، لا سيما في بلاد قد ارتقت فيها الصناعة وارتفع عدد العُمال وتضعضعت قوتهم وخارت عزائمهم كما هو الحال في إِنجلترا وبلجيكا والولايات المتحدة، ولكن أَمثال هذه الصعوبات مما يُمكن التغلب عليها، ولا يصح أَن تحول بيننا وبين تحقيق هذا الرجوع، وليسهل تنفيذ ذلك، يجب على العُمال أَن يُوقنوا بِأَن هذا التحويل إِنما هو في صالحهم، وأَن يسعوا لتحقيقه، لا أَن يعتقدوا اعتقادًا أَعمى في صحة المذاهب الاشتراكية، فيقبلوا الاشتغال

بالمعامل كأَنه أَمر لا مفر منه، ويقتصروا على طلب بعض إِصلاحات بعيدة عن الجوهر.

ومن ذلك يتضح أَن العُمال الذين هجروا الأَرض، ويشتغلون الآن بالمعامل، لا يحتاجون إِلى نقابات وجمعيات وعمل اعتصابات ومُظاهرات صبيانية بالإِعلام في أَوائل مايو وغير ذلك من مظاهر الاشتراكية، بل يحتاجون إِلى شيء واحد، وهو البحث عن الطريقة التي تخلصهم من أَسر المعامل، وتعيدهم إِلى الأَرض. وليس أَمامهم من العقبات دون مطلبهم، سوى استيلاء أَصحاب الأَموال على هذه الأَراضي بدون مسوغ، مع أَنهم لا يشتغلون بفلاحتها. هذا ما يجب أَن يُوجهه العُمال إِلى حُكامهم من المطالب، وليس عليهم في ذلك من حرج، فإِنهم إِنما يكونون مُطالبين بحق لا يجوز التعدي عليه، فإِنه لحق من حقوق كل إِنسان، بل كل حيوان، أَن يعيش على الأَرض، وأَن يتغذى من خيراتها بدون استئذان غيره.

امتلاك الأَراضي

يجب إلغاء الامتلاك الفردي للأَراضي، لأَنه مُنافٍ للعدالة والحكمة، لما فيه من المظالم لكل إِنسان، ولكن كيف الوصول إِلى هذه الغاية؟

لُغِي الرق بِأَمر من الحكومات، وكذلك نظام العبيد، ولكن بعيد أَن يُلغى هذا النظام بهذه الطريقة؛ لأَن الحكومات ما هي إِلا مجموعة من الأَفراد، الذين يتنعمون بشقاء غيرهم، ويرتكنون على دخلهم من المزارع التي لهم، فليس من المعقول أَن يأَمر هؤلاء بِما هو مُناف لمصلحتهم، بل بالعكس يسعون جهد طاقتهم لمنع ذلك، ولا يعدمون نصيرًا في طائفة كبيرة ممن تتوقف تجارتهم على الأَغنياء كالمصورين والعُلماء والتُجار، وفي أَفراد الطبقة المتوسطة الذين تتوقف امتيازاتهم على امتلاك الأَراضي. وهذا هو السبب في كون النواب الذين ينتخبهم الشعب، للمطالبة بحقوقه، يطرقون أَبوابًا شتَّى للإِصلاح، ويتغافلون عن هذه المسأَلة التي هي غاية الغايات.

وعليه فليس من الحكمة السكوت على هذا الحال، بل يجب عليكم أَيها العُمال أَن تُنادوا بما تطلبون، وإِن كان غير مُنتظر أَن تُجابوا إِلى طلبكم لا سيما في الروسيا حيث يرجع الأَمر كله إِلى القيصر أَو بِالأَحرى إِلى زُمرة من أَقاربه وخلانه كلهم من أَصحاب المزارع الكبيرة

ويهمهم منع ما تطلبون، ولا يغرنكم ما فعله القيصر من إلغاء نظام العبيد وتحرير المزارعين رغم إِرادة الأَغنياء فإِنهم لم يذعنوا لذلك إِلا لتعزيهم ببقاء الأَرض في حيازتهم، أَما إِذا صودروا فيها أَيضًا فإِن الوقع يكون مريعًا عليهم؛ لأَنهم يعرفون كيف يكون مصيرهم إِذا حُرموا من الأَرض التي تسمح لهم بالتنعم بالحياة بلا مشقة.

وإِنه لمن السخافة أَن ننتظر من أَي حكومة مهما كان نوعها أَن تصدر قرارًا بإِلغاء امتلاك الأَرض؛ لأَن القوة كانت ولا تزال وستبقى في يد من يمتلكونها. كما أَنه من البلاهة أَن ننتظر هذا الحل من وراء أَتباع مبادئ الاشتراكيين، هذه المبادئ التي تستدعي أَولًا هجر الفلاحين للأَرض، ثم رجوعهم إِليها بعد التحاقهم بالمعامل كعمال مأَجورين ومقاساة الأَهوال بها؛ لأَنه من البديهي أَن هذا الانقلاب لا يدعو لإِصلاح العُمال بل يجعله أَسرى لدى أَصحاب الأَعمال ويميت نفوسهم لدرجة أَنهم يكونون غير أَهل لتولي شؤونهم بِأَنفسهم. كما أَنه من الجنون أَن ننتظر صدور قرار بإِلغاء الامتلاك حتى من الحكومات النيابية؛ لأَن جميع النواب هم من أَصحاب الأَراضي الواسعة، وفي فقدها فقد لميزتهم التي جعلتهم نوابًا وسمحت لهم بالتنعم بالحياة بدون كد أَو تعب.

إِذن كيف العمل حتى يصل العُمال إِلى الحل الذي يرضيهم والذي يسمح لهم برفع هذا الحيف عنهم؟

يظهر في بادئ الأَمر أَن المسأَلة صعبة المنال، وأَن لا مفر للعُمال من تمضية حياتهم في هذا الضنك، ولكن إِذا أَمعنا النظر قليلًا، تراءى لنا أَن المسأَلة ليست من الصعوبة كما نتصور، وليس على العُمال إِلا أَن يتدبروا قليلًا في أَسباب شقائهم، فلا يلبث أَن يظهر لهم، فضلًا عمَّا في وسعهم عمله من المظاهرات والمشاغبات، وبصرف النظر عمَّا ينتظر من جانب الحكومات من الإِصلاح، أَو في روسيا من جانب القيصر، أَن لديهم الوسائل الكافية التي لا يستطيع أَحد أَن يُوقفها، لتحرير أَنفسهم.

يرجع شقاء العُمال حقيقة إِلى شيء واحد، وهو أَن الأَغنياء يملكون الأَرض التي هي ضرورية لهم، ولكن ماذا يسمح لهؤلاء الأَغنياء ببسط سلطتهم على هذه الأَرضي؟ وماذا يحصل إِذا تعدى العُمال عليها؟ يحصل طبعًا أَن الحكومة ترسل فريقًا من الجنود لطرد هؤلاء المعتدين وإِيذائهم وقتل بعضهم وإِرجاع الأَرض إِلى أَصحابها.

ولكن من هُم هؤلاء الجنود الذين وقفوا حائلًا بين العُمال وبين ما يطلبون؟ أَليسوا عُمالًا مثلكم؟ فأَنتم العُمال، بقبولكم الخدمة في الجيش، تصبحون أَعوانًا لأَصحاب الأَراضي أَعدائكم، وحربًا على إِخوانكم الذين تنشدون وإِياهم مطلبًا واحدًا.

كثيرًا ما ذكرت، لا سيما في (مُذكراتي للجنود) أَنه لا يليق بمسيحي أَن يكون جُنديًا لا عمل له إِلا قتل إِخوانه من البشر، وكثيرًا ما قلت أَنه يجب على كل إِنسان أَن يمتنع عن استعمال أَي آلة حربية،

مُؤيدًا قولي بأَسانيد من الإِنجيل، ولكنكم فضلًا عن اشتراككم في الجيش، مما يدعو إِلى حفظ مُمتلكات أَصحاب الأَطيان التي يجب أَن تكون ملكًا شائعًا بين الناس، تشتغلون بهذه الأَراضي كعمال مأَجورين، وتستأجرونها منهم، وبذا تُحافظون على هذا النظام العتيق.

وكان الأَجدر بكم أَن تمتنعوا عن ذلك بتاتًا، فتصبح هذه الأَراضي ولا فائدة فيها لأَصحابها، ويتعذر عليهم استثمارها بأَنفسهم، مهما حاولوا الاستغناء عنكم بالآلات، فيضطر الواحد منهم تلو الآخر للتنازل عمَّا يملك طائعًا كان أَو مكرهًا.

وعليه فإِن نجاتكم من شدتكم وتحريركم من ورطتكم تتوقف على اعتقادكم بِأَن امتلاك الأَرض جريمة من كُبريات الجرائم، وأَنه يجب عليكم أَلَّا تتداخلوا في كل ما له مساس بها، فلا تدافعوا عن أَصحابها، ولا تشتغلوا بها كعُمال مأَجورين، ولا تستأَجروها منهم.

ولعلكم تقولون أَن هذه الطريقة لا تنجح، إلا إِذا أَجمع عُمال الأَرض كافة على اتباعها، وهذا أَمر بعيد الوقوع، فإِنه إِذا امتنع فريق عن القيام بهذه الأَعمال، قد لا يمتنع فريق آخر من جهة أُخرى عن أَدائها، فتبقى الحال كما كانت عليه، ويزداد موقف الممتنعين خطورة.

وهذا اعتراض وجيه إِذا كان المراد عمله هو اعتصاب، أَما ما اقترحه أَنا، فبخلاف ذلك، فإِني لا أُريد منكم أَن تمتنعوا عن الدخول في الجندية وزراعة أَراضي الأَغنياء واستئجارها؛ لأَن هذه الأَعمال ليست في

صالحكم فقط، بل لأَنها جريمة يجب الابتعاد عنها، كما يبتعد الناس عن القتل والنهب وغير ذلك من المحرمات.

أَما كون الاشتراك فيما يدعو إِلى حفظ نظام الامتلاك الفردي للأَراضي جريمة فأَمر ظاهر؛ لأَن حفظ هذا النظام يدعو لحرمان وشقاء آلاف من الرجال والصبيان، الذين لا ينالون قسطهم من الغذاء، ويشتغلون فوق طاقتهم، فيلقون حتفهم قبل الأَوان، وما ذلك إِلا لأَنهم حُرِمُوا من الأَرض، التي استولى عليها الأَغنياء.

فإِذا رسخ هذا الاعتقاد في أَذهان العُمال، سَهُلَ اقتناعهم بالامتناع عن الاشتراك في هذه الأَعمال، كما يبتعد مئات الملايين من الناس عن الربا والغش واستعمال القسوة مع الضعيف والسرقة والقتل، لاعتقادهم بِأَنها أَعمال مُحرمة. فلست أُريد إِذن من العُمال القيام بِإضراب عام، ولكني أُريد أَن يرسخ في أَذهانهم، ما في هذه الأَعمال من الخطايا.

ولست أَنكر أَن مثل هذا الاعتقاد لا يوجد الإِجماع على القيام بعمل خاص، كما يوجد الإِضراب، ولا يُنتظر أَن يأَتي بالنتائج التي يأَتي بها الأَخير عند نجاحه، إِلا أَن الاتحاد الذي يُولده الاعتقاد أَمتن وأَبقى على الدهر مما يُولده الإِضراب الذي ينحل بمجرد حصول القائمين به على مطلبهم، بينما الاتحاد الذي تولده عقيدة راسخة في أَذهان القائمين به، لا ينتهي مُطلقًا بل يزداد أَنصاره ويُكتسب صلابة وقوة على ممر الأَيام. وإِنه وإِن كان لا ينتظر أَن يمتنع عن أَداء هذه الخدم للأَغنياء في

بادئ الأَمر سوى نفر قليل من العُمال، فإِن مبادئ هؤلاء لا تلبث أَن تنتشر بين إِخوانهم وتجد ارتياحًا لدى كثير منهم، وبذا يزداد أَعوانهم من يوم لآخر.

وإِنه لمن التكهن أَن يقدر الإِنسان ما يحل بالنظام الاجتماعي من الانقلاب من جرَّاء اعتقاد العُمال بِأَن الاشتراك في استثمار الأَرض أَو إِخراج غلتها أَو المحافظة عليها وهي في قبضة الأَغنياء خطيئة. فقد يأَتي هذا الانقلاب من كون فريق ممن رسخ في ذهنهم هذا الاعتقاد من العُمال، يرفضون الاشتغال بِأَراضي بعض الأَغنياء بِأَي صفة كانت، فيرى هؤلاء أَنهم أَصبحوا غير قادرين على استثمارها بِأَنفسهم، فيضطرون إِلى عمل اتفاق مع العُمال يرضيهم، أَو قد يتنازلون عن أَملاكهم بالمرة، أَو قد يأَتي من كون فريق من العُمال الذين التحقوا بالجيش ثم تشبعت نفوسهم بهذه العقيدة، يخرجون على الحكومة، ويرفضون مُعاونتها في المحافظة على أَملاك الأَغنياء، فترى الحكومة نفسها عاجزة عن حفظ هذا النظام، وترى من باب المحافظة على كرامتها، أَن تُبادر بِحله من تلقاء نفسها.

إِذن فالتغييرات التي ينتظر حصولها قد تظهر بمظاهر مُختلفة يصعب التكهن بها، ولكن هُناك شيء واحد مُحقق، وهو أَن هذا الاعتقاد الذي يتفق مع إِرادة الله سبحانه لا يُمكن أَن يذهب سُدى.

وليس من الحكمة أَن يقول كل منكم "ماذا أَعمل أَنا وحدي ضد الجميع؟" فإِن عمل الحسنات لا يحتاج إِلى كثرة الأَيدي، وإِنما الذي يتطلب الكثرة ارتكاب المساوئ. ويكفي المرء أَن يكون وحيدًا لإِتيان حسنة، فيد الله مع من يعمل الخير، ومن كانت يد الله معه، التف الناس حوله، فاتبعوا أَوامر الله، فإِنما صلاحكم في اتباعها.

وحسبكم دليلًا على فساد المذهب الاشتراكي، عدم اتفاقه مع إِرادة المولى التي تقضي بِأَن يحب الإِنسان لأَخيه ما يحبه لنفسه. كما أَن مُساعدة أَصحاب الأَراضي في المحافظة على أَراضيهم، إِما بطريق استئجارها أَو استثمارها أَو الدفاع عنها، أَمر مُخالف لمشيئة الخالق؛ لأَن هذه المساعدات وإِن كانت تصلح حال القائمين بها من العُمال إِلى درجة ما، فإِنها تضر بصالح باقي العُمال.

وعليه فكل الطُرق التي التجأتم إِليها لإِصلاح حالكم سواء أَكانت باستعمال القوة أَو بعمل مُظاهرات أَو بِمُساعدة أَصحاب الأَراضي في المحافظة على أَراضيهم لمنفعة خاصة، تعود على بعضهم لم تُؤد إِلى الغرض المقصود؛ لأَنها مُنافية للقانون الأَساسي للأَخلاق، وهو أَن يعمل الإِنسان لغيره ما يحب أَن يعمل له، ولا يخلصكم أَيها العُمال من مذلتكم، إِلا نفوركم وابتعادكم عن الخطيئة الموجودة في مُساعدة أَصحاب الأَراضي على استبقاء أَراضيهم، وهذا ما تقتضيه الإِرادة الإِلهية.

لا يوجد الفقر والاحتياج، إلا حيث يعيش الناس عيشة كلها مُزاحمات ومُنافسات، عيشة لا تمتاز عن عيشة البهائم في شيء. ومن العيب الفاضح أَن يوجد فقر وفاقة، فإِن الناس إِذا تقاسمت ما عندها نال كل فرد ما يطلبه وبقى الكثير من الخيرات. فإِن المسيح عندما أَلفى الناس الذين يستمعون لقوله جياعًا، ولحظ أَن بعضهم خلو من الزاد، أَمرهم جميعًا أَن يجلسوا على شكل حلقة، وأَن يدع كل من يحمل زادًا ما يتبقى منه إِلى جاره، فوجد أَن الجميع قد ملأَوا بطونهم وبقي كثير من الزاد.

كذاك الأَمر في المجتمعات التي تسير على هذا النظام، فإِنه لا ينتظر أَن تُصادف عوزًا أَو فاقه، وليس الفقر بملزم الشخص أَن يفعل ما هو مُضر بإِخوانه، وإِنما الذي يدفعكم أَيها العُمال للاشتغال في أَراضي أَصحاب الأَموال، هو جهلكم بما ينطوي عليه هذا العمل من مُخالفة أَوامر الله، وبما يُؤدي إِليه من الإِضرار بكم وبإِخوانكم.

ولا تتصوروا بإِن استرداد الأَراضي من الأَغنياء هو كل ما تطلبون، بل هُناك أَمر آخر جدير بعنايتكم، وهو أَن تقفوا على الطريقة التي تتصرفون بموجبها فيما حصلتم عليه، حتى يتعذر على الأَغنياء استردادها منكم، وحتى تكونوا قد عملتم ما تقتضيه العدالة. فإِذا سمحتم لكل فرد أَن يشتغل أَينما شاءت إِرادته كما كان حاصلًا في القرون الأُولى وكما هو حاصل الآن في بعض بلاد القوزاق، تعذر عليكم الأمر، اللهم إِلا في البلاد القليلة السكان الكثيرة الأَرض ذات التربة الجيدة التي من معدن

واحد في جميع أَنحائها. أَما في الأَقاليم التي عدد سكانها أَكثر مما تسمح حالة أَراضيها بإِخراج ما يكفي حاجتهم جميعًا، وحيث الأَرض مُتفاوتة في الخصب، فلا بُد من اتباع نظام آخر. فإِذا وزعتموها على الأَفراد بالتساوي، منحتم قطعًا من الأَرض لمن لا يعرفون طُرق استثمارها، وهؤلاء يضطرون إِلى تأَجيرها أَو بيعها لغيرهم، فلا تلبث الحال أَن ترجع إِلى ما كانت عليه. فإِذا حرمتم على العاطلين بيع أَو تأَجير أَنصبتهم، بقيت أَرض هؤلاء عاطلة، هذا إِلى أَنه من المتعذر عند توزيع الأَراضي بالتساوي بين الناس، منح كل فرد قطعة لها من المميزات ما لغيرها. فهُناك أَراضٍ خصبة، وأَراض مُجدبة، وغيرها رملية، وبعضها تحفها مستنقعات. وهُناك أَراض قريبة من المدن تعطي دخلًا كبيرًا وأَراضٍ بعيدة عنها لا تخرج شيئًا يُذكر. إِذن كيف تُوزع الأَراضي بحيث لا يتيسر للأَغنياء استرداد أَراضيهم وبحيث لا يوجد ما يدعو للشحناء والتنافر بين الأَفراد؟ لطالما شغل الناس أَذهانهم بهذا السؤال، وما أَكثر ما طرحته العقول من المقترحات، وإِني لآت إِليكم بطرف منها، غيرما أَتى به الكوميونيون الذين يقولون، يجعل الأَرض مِلكًا شائعًا بين الناس، يشتغل بها الجميع على السواء، وتُوزع ثمارها عليهم بالتساوي.

قال (وليام أُوجيلفي الأَيقوسي) في القرن الثامن عشر، إِنه من الحقوق الثابتة لكل من يُولد على هذه الأَرض، أَن يتغذى من محصولاتها، وعليه فلا يُمكن منع هذا الحق باغتصاب بعض الناس لمساحات كبيرة من الأَرض وادعائهم بامتلاكها، إِذ يجب أَن يكون لكل فرد نصيب منها، فإِذا استولى أَحد من الناس على ما هو أَكبر من نصيبه،

وامتنع عن إعطاء الزائد لمستحقيه، أُلزِم بدفع ضريبة للحكومة في نظير استخدامه لما هو ليس من حقه.

وقال (توماس سبنس الإنجليزي) بعد ذلك ببضع سنين، أَنه يجب جعل الأَرض ملكًا للكنيسة، وبذا يمتنع الامتلاك الفردي لها، ومن أَحسن ما يُوضح نظرية هذا الرجل، إِيراد حادثة وقعت له عند (هيدن بردج) كما يرويها عن نفسه.

«بينما كنت في الغابة وحدي أَجمع بندقًا، إِذ برز الحارس من خلال الأَشجار، وصاح بي قائلًا، ماذا تفعل هُنا؟ فقلت له: أَجمع بندقًا. فقال لي: ويحك أَتجمع بندقًا، وهل تتجاسر أَن تقول ذلك؟ قلت له: وماذا يمنعني عن ذلك؟ وهل كنت تسأل قردًا أَو سنجابًا إِذا فعلا ما فعلت؟ وهل أَنا أَحقر من هذه المخلوقات أَم ليس لي من الحق مثل ما لها؟ ولكن قل لي من أَنت يا هذا الذي تزعجني؟ فقال لي ستعرف من أَنا عندما تكون في قبضتي لتعديك على هذه الغابة. وكيف أَكون مُتعديًا وهذه الأَشجار لم يزرعها أَحد بل هي هدية من الطبيعة، تُقدمها لكافة المخلوقات من إِنسان وحيوان!

لقد أَخطأت يا هذا، فهي ملك الدوق بورتلند.

لي الشرف بدوقك، إِلا أَن الطبيعة لا تعرف عنه أَكثر مما تعرفه عني، وبما أَن القانون الطبيعي يقتضي أَن تكون الثمار للسابق، وجب على الدوق أَن يتنبه إِذا أَراد الحصول على هذه الثمار».

ولقد صرح (سبنس) في ذيل كلامه بأَنه إذا طُلِبَ يومًا للدفاع عن وطن مُحرم عليه فيه جمع مثل هذا الثمار، فإنه لا يني في طرح بُندقيته ظهريًا، والمبادرة بالقول (دعوا الدوق بورتلند وأَمثاله ممن يدعون امتلاك الوطن يُدافعون عنه).

كذاك رأى (توماس بين) صاحب كتابي (عصر العقل) و(حقوق الإنسان)، إلا أَن رأيه يختلف عن رأي سابقه، في كونه يرى الوسيلة الوحيدة لجعل الأَرض مِلكًا شائعًا بين الناس إلغاء الوراثة.

وبعد (توماس بين) اشتغل (باترك إدوارد دوف) في القرن التاسع عشر بهذا الموضوع ونظريته تتلخص في أَن قيمة الأَرض تتوقف على شيئين، خصبها الطبيعي، ومقدار ما يبذل في خدمتها من الإنسان. أَما الأَول فشيء طبيعي لا يجوز امتلاكه، أَما الثاني فراجع إلى عمل الإنسان ويصح المطالبة بنتائجه.

وهذا يقرب من نظام جمعية امتلاك الأَراضي باليابان، الذي من مُقتضاه أَنه يحق لكل فرد أَن يمتلك نصيبه من أَراضي مملكته بشرط أَن يدفع ضريبة مُعينة عنه، كما له أَن يُطالب بنصيبه ممن يملك أَكثر مما يستحق.

أَما أَحسن هذه الطُرق، كما يتراءى لي، وأَقربها للعدالة وأَكثرها قابلية للتنفيذ، فمشروع (هنري جورج) المعروف بالنظام ذي الضريبة الواحدة، ويُمكن تلخيصه فيما يلي:

دعنا نتصور أَن الأَراضي الواقعة في جهة مُعينة تابعة لرجلين، أَحدهما باذخ الثروة ولا يشتغل بِأَرضه بل يعيش في قطر خارجي، والآخر مُتوسط الغنى ويعيش في وسط مزارعه ويشتغل بِفلاحتها، ودعنا نتصور أَيضًا أَن هُناك فئة كبيرة من العُمال المأجورين يشتغلون بهذه الأَراضي.

وأَن هؤلاء جميعًا قد اقتنعوا أَخيرًا بفساد هذا النظام، وقرروا جعل جميع الأَراضي ملكًا عامًا. فماذا يا ترى هم فاعلون وأَي طريق سيسلكون؟ فإِذا اكتفوا بِأَخذ الأَراضي ممن يملكونها، وسمحوا لكل فرد أَن يشتغل أَينما شاء، قد يتفق وقوع انتخاب كثير منهم على قطعة مُعينة، فتشب بينهم الشحناء. وإِذا قرروا الاشتغال معًا، ثم اقتسام الثمار على السواء، كان ذلك مُنافٍ للعدالة؛ لأَن بعضهم لديه الآلات التي تُستخدم في الزراعة، والبعض الآخر خلو منها، هذا إِلى أَنهم يتفاوتون في مقدار مجهودهم الذي يبذلونه في خدمة الأَرض، فبعضهم خبير بالزراعة، والبعض الآخر جاهل بها.

وإِذا قرروا توزيع الأَرض بالتساوي، بحيث يخص كل منهم نصيبًا مُعادلًا لنصيب غيره في المساحة والخصب، تعذر عليهم الأَمر وإِذا قسموا الأَرض إِلى قطع صغيرة بعضها غاية في الخصب، وبعضها مُتوسط، والبعض الآخر مُنحط، ومنحوا كل فرد قطعة من كل نوع ليستعمل إِحداها لزراعة المحاصيل والثانية كمرعى والثالثة لتربية أَشجار الغابات، كان العمل شاقًا، هذا إِلى أَن توزيع الأَراضي بهذه الكيفية قد يُؤدي إِلى أَن بعض من لا يرغبون في الشغل، أَو ممن في حاجة شديدة

إلى المال، يبيعون أَنصبتهم للأَغنياء، وبذا ترجع الحال إلى ما كانت عليه.

ولنفرض أَنهم اهتدوا أَخيرًا إلى هذا الحل، وهو أَن يتركوا الأَرض في حيازة من هي في حيازتهم، وأَن يكتفوا بفرض ضريبة عليهم تُوازي قيمة هذه الأَطيان من حيث الخصوبة والموقع، وأَن يُوزعوا المتحصل من هذه الضرائب على الجميع بالتساوي.

ثم تراءى لهم أَن جمع هذه الضرائب وتوزيعها لا يخلو من تعقيدات، وأَن هُناك من المنافع العمومية ما يتطلب نفقات أَكثر مما كان مرصودًا لها، فقرروا تحصيل الضرائب ورصدها برمتها للمنافع العمومية.

وبهذه الطريقة لا يجد صاحب الأَراضي الذي لا يشتغل بخدمتها سوى فائدة قليلة من أَراضيه فيتنازل عنها، ويجد زميله الذي لا يزال يفلح الأَرض أَن لا فائدة له من امتلاك أَكثر مما يُمكنه زرعه فيترك ما فوق حاجته. ويجد من لا يملكون شيئًا أَراضي كثيرة بدون مُلاك فيشتغلون بها. وبذا يصبح جميع أَهالي هذه الجهة ولكل منهم نصيب من الأَرض يفلحه ويستثمره بكل جهده ليتمكن من دفع الضريبة للخزينة العامة ويكفي حاجته وتبقى الأَرض في يد من يُمكنه استغلالها. وتتحسن المنافع العمومية بازدياد ما يدخل في الخزينة العامة من الضرائب المتحصلة ولا ينتظر أَن يحصل أَي مُشاحنات أَثناء هذه الانقلابات.

الوسيلة الوحيدة

في العالم مئات الملايين من العُمال، إِليهم يرجع الفضل في إِنتاج ما نتعيش به ونثرى، ومع ذلك فهم يعيشون في فقر مدقع وجهل مُعيب وأسر مُستديم، مرموقين بعين الاحتقار ممن يلبسون ويأكلون ويتنعمون بفضل كدهم، ورغم كونهم منتجي الثروة كلها فهم لا ينتفعون بها، بل يعود الغنم كله على الحكومة والأَغنياء.

حرموا من الأَرض التي وضع الأَغنياء عليها يدهم واعتبروها ملكًا خاصًا لهم مع أَنهم لا يشتغلون بها، فأَصبح من المحتم على العامل أَن يعمل كل ما يطلبه منه صاحب الأَرض حتى يحصل على قوته، فإِذا ترك الأَرض والتحق بالجندية أَو بالمعامل، وقع في أَسر فريق آخر من الأَغنياء، الذين يلزمونه بالاشتغال طول النهار وطرفًا من الليل، في عمل يستدعي الضجر والملل، ويورث المرض والكلل، فإِذا تمكن من الحصول على قطعة من الأَرض تكفي لإِخراج ما يسد رمقه، ضربت عليه الضرائب، وطلب لتأدية الخدمة العسكرية لثلاث أَو أَربع أَو خمس سنين، أَو الزم بدفع البدل العسكري، فإِذا امتنع عن دفع الضرائب وحث غيره على الامتناع، أَرسلت إِليه الجند للتنكيل به وإِلزامه بإِطاعة الأَوامر.

فعُمال الأَرض قاطبة لا يعيشون عيشة الإِنسان، بل عيشة أَقرب ما تكون لعيشة الأَنعام، التي لا تفعل ما تريده. بل ما يسخرها به الغير، ولا

تحصل في نظير ذلك سوى على الكفاف من الغذاء والملبس والراحة، بينما تلك الفئة الصغيرة التي تُسيطر على العُمال، وتنتفع بكل ما ينتجونه، تعيش في رخاء وراحة وتنعم زائد مُبددة ما ينتجونه في أوجه الملذات والكماليات.

وليس من الحكمة أَن نلقي العيب كله على غير العُمال، بل للعمال أَنفسهم دخل كبير فيما وصلت إِليه حالتهم من التعاسة والذل، ففي حفلة تتويج نقولا الثاني في موسكو، صدرت الأَوامر بتوزيع الجعة والفطير على المحتفلين، ولما تقدم الجمع نحو المكان الذي كانت تُوزع منه هذه المنح، حصل ازدحام غريب، فهجم المتأخرون نحو الأَمام، واصطدمت الأَقدام، وتزاحمت الأَكتاف ووقع من في الأَمام تحت أَمواج الأَفواج الزاحفة خلفهم، وديسوا بالأَقدام، ووقع الضعفاء في وسط هذا الهرج العظيم، وأَسفرت الحادثة عن هلاك آلاف من الرجال والنساء والأَطفال، وعندئذ شرع الناس يبحثون في أَسباب هذه النكبة المريعة، فألقى بعضهم التبعة على البوليس، والبعض على مُنظمي الحفلة، والبعض على القيصر نفسه، الذي ابتدع هذه الفكرة الشيطانية، ولم يلق أَحد منهم جُزءًا من التبعة على نفسه، مع أَن اللوم كله يرجع إِلى الناس، الذين دفعهم حب الحصول على قليل من الخمر والغذاء قبل غيرهم، إِلى التسابق بهذا الشكل المريع غير ناظرين إِلى ما قد يرتكبوه في طريقهم من التعسف.

وهذا ينطبق تمامًا على ما هو واقع بين العُمال الذين يرجع بؤسهم وشقاؤهم إلى تسابقهم إلى ما فيه فائدة لبعضهم، غير ناظرين إلى منفعة غيرهم. يشكو العُمال من أَصحاب الأَراضي ومن الحكومة ومن أَصحاب المعامل ومن رجال الجيش. ولكن أَنّى لأَصحاب الأَراضي أَن يستعبدوا العُمال، وللحكومة أَن تجمع الضرائب، ولأَصحاب المعامل أَن يتصرفوا فيهم كما شاءوا، وللجنود أَن يُعرقلوا مساعيهم لولا مُساعدتهم لهم في ذلك؟ فصاحب الأَرض الذي لا يشتغل بزراعتها لا يستطيع أَن ينتفع من آلاف أَفدنته، لولا إِقبال العُمال على خدمته كحراس وزراع لمنفعة خاصة تعود على بعضهم. والحكومة لا يتيسر لها تحصيل الضرائب، لولا أَن العُمال لحبهم في الحصول على المرتبات، يقبلون على خدمتها كجباة وشرطيين وصرافين، وبذا يُساعدون الحكومة على عمل ما يشكون منه. ويشكو العُمال من أَصحاب المعامل الذين ينقصون أُجورهم ويزيدون ساعات عملهم، ولكنهم هم الذين يجرون على أَنفسهم ذلك بتنافسهم وإقبالهم على خدمتهم، وبذا يُساعدونهم على التحرش بِأَخوانهم. ويتأَففون من الجنود الذين يقفون حائلًا بينهم وبين أُمنيتهم، وهي الحصول على الأَرض، ويلزمونهم بدفع الضرائب، ويقمعون ثوراتهم، ولكن هؤلاء الجنود ما هم إلا عُمال قد ساقهم حب المنفعة الشخصية أَو الخوف من العقاب إلى الالتحاق بالجيش، وأَصبحوا يرتكبون ما يُخالف أَوامر الله وضمائرهم، إذ قد قطعوا على أَنفسهم ميثاقًا، أَن يقتلوا كل من أَمرتهم السلطة بقتله.

فكل مصائب العُمال راجعة إِليهم، وما عليهم إِلا أَن يمتنعوا عن خدمة الأَغنياء والحكومة حتى تزول آلامهم. ولكن لماذا لا نراهم يأبهون لذلك؟ لقد تجلى للناس مُنذ أَلفين من الأَعوام قانون تبادل المحبة، الذي يقضي أَن يفعل الإِنسان لغيره ما يحب أَن يفعل له غيره، أَو كما وضعه كونفوشيوس العالم الصيني «لا تعمل لغيرك ما لا تحب أَن يعمله لك غيرك».

وهذا القانون البسيط الواضح كفيل بتشييد دولة السعادة في العالم، وكان من المنظور أَن يسرع الناس إِلى اتباعه بمجرد ظهوره، وأَن يُلقنوه إِلى ذراريهم ليشبوا على اتباعه، لا سيما وإِنه ظهر للناس في وقت واحد تقريبًا، على لسان كونفوشيوس وبوذا وهلال والمسيح، بل كان من المنظور أَن يكون المسيحيون أَسبق الناس للسير بمقتضاه، لاتباعهم الإِنجيل الذي ينص على أَن هذا القانون هو خلاصة القوانين ومجمل ما أَتت به الأَنبياء.

ولكن قد مضى ما يقرب على الأَلفين من الأَعوام، والناس مُتغافلون عنه بل جاهلون به، ومن يعرفه منهم يراه قانونًا وهميًا يستحيل العمل بمُقتضاه.

وهذا أَمر غريب، ولكن إِذا عرفنا كيف كان يعيش الناس قبل ظهوره، وكم من الأَزمان قضوا وهم على هذه الحال، وكيف أَصبح هذا

القانون غير مُتفق مع حال مدنيتنا الحالية، تبين لنا السبب في اغضاء الناس عنه.

كان الناس قبل ظهور هذا القانون في تنافس وتغالب مُستمر، يبغي الكل منهم أَن يحصل على السيادة ليستعبد الآخرين، ويستخدمهم في مصالحه. فأدى ذلك إِلى تكون فئة صغيرة لها السيطرة العُليا على من عداهم، فلما تجلت هذه الحكمة البالغة رأى أَفراد هذه الفئة الغالبة أَنه سيدعو إِلى تقويض سلطتهم، وهدم مركزهم، فأَعرضوا عنه، واجتهدوا في حجبه عن أَنظار الخاضعين لسلطانهم.

ولما كان إِنكاره قطعيًا غير معقول لوضوحه التام، شرعوا في إِحاطته بطائفة كبيرة من القوانين الأُخرى التي ابتدعوها، وأَوهموا الناس إِنها أَكثر منفعة لهم، فأَخرج عُلماء الدين منهم كمية من الأَوامر والنواهي الدينية التي لا تثمر ولا تغني من جوع، وطرح الحُكام فيهم للناس طائفة من القوانين التي استنبطتها أَذهانهم، والتي تُناقض قانوننا هذا مُناقضة صريحة. وذهب العُلماء والأَغنياء منهم الذين لا يعتقدون في دين ولا في قانون إِلى أَنه ليس هُناك ما يجب اتباعه سوى القوانين التي يُؤيدها العلم، وطلبوا من الناس أَن يقتدوا بهم وأَن ينسجوا على منوالهم، فحببوا للناس عيشة البطالة والكسل التي يعيشها هؤلاء العُلماء والأَغنياء، مُتنقلين بين المدارس والملاهي والمتاحف، مُبددين أَوقاتهم في سماع المحاضرات والجوقات الموسيقية، زاعمين أَن هذه هي الحياة الحقة السعيدة.

فالطبقات العالية لم تذهب إِلى مُصادرة هذا القانون وإِنكاره، بل عمدت إِلى حيلة غريبة وهي أَن تنسج حوله كمية من القوانين الأُخرى ما بين دينية ووضعية وعلمية، حتى يتضاءل ظهور هذا القانون الذي في وسعه دون سواه أَن يجلب السعادة للناس.

وهذا هو السبب في كون العُمال المضطهدين من الحكومة والأَغنياء، يستمرون الجيل بعد الجيل وهم غير مُهتدين إِلى طريق خلاصهم، فيعمدون تارةً إِلى اتباع أَوامر الحكومة وأُخرى إِلى العمل بمقتضى المذاهب الاشتراكية، ولا يلجأون مُطلقًا إِلى اتباع هذا القانون الذي فيه سر خلاصهم.

ولما كان من مميزات القوانين وخصائصها المأَلوفة غموض المعنى وتعقيد التراكيب، فليس من الغريب أَن ينظر الناس إِلى هذا القانون بشيء من الفتور، وأَن لا يروا فيه هذه الحكمة البالغة، التي لو اتبعها الناس لعاشوا سُعداء، نظرًا لبساطته وجلائه، وما دروا أَن هذا الجلاء هو ميزته التي تجعله قانونًا أَبديًا عادلًا صالحًا لكل زمان ومكان، قانونًا إِلهيًا لم تدبجه براعة إِنسان ولم تختلقه الكنيسة أَو الحكومة أَو العُلماء.

قد لا تخلو المباحث الكنيسية والحكومية والعلمية من الأَفكار العميقة والآراء السديدة، ولكنها على كل حال بعيدة عن أَذهان العامة الذين هم السواد الأَعظم من الأُمم، أَما قانون تبادل المحبة والمنفعة فجلي واضح لا يحتاج إِلى تأَويل ولا يتطلب تفسيرًا.

أَضف إِلى ذلك أَن المباحث الدينية والحكومية والعلمية لا تُلائم جميع الأَوساط ولا تصلح في جميع الأُمم، بينما قانوننا هذا شامل المنفعة لكافة أَهل الأَرض مهما اختلفت جنسياتهم أَو دياناتهم أَو معلوماتهم أَو أَعمارهم.

فالفرق الرئيسي بين هذا القانون وما عداه من القوانين الأُخرى أَن الأَخيرة لا تستطيع أَن تمنح السعادة للناس، بل كثيرًا ما تكون السبب في شقاء وآلام الكثيرين، بينما هو لا يُولد غير المحبة والوئام والسعادة.

وحسبنا ذلك لإِجلال هذا القانون والتفاني في اتباعه. فإِذا تمكن الناس من إِزالة ما يغشوه من الغبار الذي أَسدله عليه فريق من اللئام المغرضين، لتبين لنا من تحته قانونًا صريحًا عادلًا، ولتجلى علم دفين كفيل يمنع ما ينشأ بين الأَفراد والأُمم من الاختلافات، فإِذا لقن للناس كما تلقن تلك العلوم المضره والخزعبلات الكاذبة والترهات التي لا فائدة منها، لتغيرت أَخلاق الناس وتغير معها نظام الحياة المملوء بالمظالم.

وعليه فكل ما هو لازم لتخليص الناس من هذه المظالم هو إِنكارهم ما تبتدعه الكنيسة والحكومة ورجال العلم من القوانين، فإِذا تمكنوا من ذلك واتبعوا أَوامر الله الجلية، التي لا يقتصر نفعها على فريق دون سواه، بل تجلب السعادة للناس على السواء، لا يلبث أَن تزول جميع مساوئهم.

العُمال صنفان، مُتعلم وجاهل، وإِذا صادفت كل منهما تراه مُتسخطًا ناقمًا على هذه الحياة، ولا يني المتعلم أَن يصرح لك بكفره بالله وقوانينه، وأَنه لا يعول على غير آراء ماركس ولاسال وبيبل وجوريس[٢]. وتراه يرمي النقد وراء النقد والاعتراض تلو الاعتراض بشأن امتلاك الأَراضي وآلات العمل وانتقال الثروات بالوراثة، ولا يقل الجاهل الذي لم تصل إِلى آذانه مذاهب هؤلاء والذي لا يزال راسخ الإِيمان بالأَقانيم الثلاث تسخطًا وحنقًا على هذا النظام الفاسد، ولكن إِذا سمح الدهر لأَحد هؤلاء العُمال أَن يُزاحم غيره بما يخرجه من البضائع الرخيصة، أَو أَن يلتحق بخدمة غني براتب كبير، أَو أَن يشتري أَرضًا، أَو أَن ينشأ معملًا ويستخدم عُمالًا مأَجورين، لِما تأخر عن ذلك، ولِما وجد من نفسه زاجرًا، بل قد يصبح أَشد مُعارضة في جعل الأَرض ملكًا شائعًا بين الناس من أَصحاب الأَراضي الذين نشأَوا كذلك. فهل من المتيسر تكوين مُجتمع أَرقى من أُناس كهؤلاء؟

ينسب العُمال مساوئهم إِلى جشع الأَغنياء، وفاتهم أَنهم بجهلهم بِأَوامر الله، قد أَصبحوا مُلاكًا للأَراضي ومتمولين وظالمين إِلى حد محدود، فليس هُناك مخلص للعُمال من بأسائهم سوى الوثوق بالله وبِأَوامره، وحسبهم ذلك لمنعهم عن عمل ما فيه ضرر بِأَخوانهم، وعليهم أَن يبتعدوا، كما يبتعد الناس عن أَكل لحم الخنزير واللحم في أَوقات

(٢) ماركس ولاسال وبيبل من زُعماء الاشتراكيين الأَلمانيين وجوريس رئيس الحزب الاشتراكي الفرنسوي سابقًا – راجع كتابنا (تاريخ المذاهب الاشتراكية) – المعرب.

الصيام والشغل أَيام الأَحاد، عن خدمة أَصحاب الأَموال كلما سمحت لهم الظروف بذلك، وأَن لا يقبلوا الاشتغال بِأَقل من الأَجر المتبع، وأَن لا يشتغلوا بوظائف الحكومة كجباة أَو جُند، أَو غير ذلك، وبدون ذلك لا يتأتى لهم أَن يتخلصوا من ذلهم.

أَما إِذا أَقبلوا على الالتحاق بفرقة القتلة النظاميين (الجنود) لمطمع شخصي أَو خوفًا من الحكومة، ولم يشعر أَحدهم بوخز الضمير عندما يدفعه الطمع لحرمان زميله مما يتعيش منه، أَو عندما يستهويه كبر الراتب فيخدم المتمولين، فلا يلومن إِلا نفسه. فحظ العامل في يده، ومن لم يثق بالله وبِأَوامره، لا يرى للحياة غرضًا سوى الحصول على أَكثر ما يُستطاع من السعادة، فلا يعبأ بما قد يصيب غيره من جراء تصرفاته، وويل للناس إِذا سرى هذا المذهب بينهم.

الرق الحديث

تثبت لنا الإحصاءات الإنجليزية أَن متوسط إِعمار الأَغنياء ٥٥ سنة، بينما متوسط أَعمار من يشتغلون بالحرف المتبعة من العُمال ٢٦ سنة. فإِذا صدقنا ذلك وليس هُناك ما يدعو لتكذيبه، وجب علينا، بصفتنا آدميين، أَن نهب لإِصلاح حال هؤلاء التُعساء من إِخواننا. إِلا أَننا رغم ما نتظاهر به من الشفقة والميل للحرية، لا نعبأ بما يصيب غيرنا من الآلام، ما دام في ذلك مصلحة لنا.

والغريب من أَمر الناس، إِنهم جُبِلوا على اختلاق ما يُبرر تصرفاتهم وما يُلائم حالهم، فتراهم يخترعون من القوانين ما يتفق مع أَهوائهم، وما يخفي نقائصهم. فقديمًا انتجت عقولهم سنة القضاء والقدر، وصاروا يُؤيدونها بكل ما لديهم من الوسائل، وزعموا أَن إِرادة الخالق سبحانه هي التي اقتضت وجود فئة غنية وفئة حقيرة، لحكمة لا يعلمها إِلا هو. ولما تراءى لهم أَن هذا التعليل لم يرض الفئة المغلوبة، وأَن فساده ظاهر للعيان، صاروا يعدلونه قليلًا فقليلًا كلما دعتا لحاجة لذلك، فقالوا أَولًا أَن الفئة المغلوبة وأَن كان لا يُمكنها أَن تكون غير ذلك، إِلا أَنه يُمكن تخفيف مساوئها، إِذا عاملتها الفئة الغالبة بالحسنى. وعندما هدم نظام العبيد، وأَصبح العبيد أَحرارًا قالوا أَن الله لم يمنح الثروة لقوم دون سواهم إِلا لينفقوها في سُبل الخير، فليس هُناك إِذن ما يدعو للسخط والتأفف.

ولقد أَراحت هذه التعاليل خواطر الفقراء مُدة طويلة من الزمن، ولكن ما لبثت أَن استنارت عقولهم حتى تُبين لهم فساد هذا المعتقد، ولحسن حظ الأَغنياء ظهر في هذا الوقت تعاليل جديدة على لسان الاقتصاديين الذين زعموا أَن مبادئهم مُستنبطة من الطبيعة وأَنه من الجهل عدم الأَخذ بها، فوضع لنا هؤلاء العُلماء قانون العرض والطلب ومباحث رأس المال وأُجور العُلماء والأَثمان والفوائد وغير ذلك، مُدعين أَنها خاضعة لقوانين ثابتة. وكما تنبه الناس لفساد قانون القضاء والقدر، تنبهوا لعقم مذهب الاقتصاديين الذي يقتضي أَن يبقى العامل عاملًا طول حياته، يكد ويشقى لرفع رأس مال سيده، وحام الشك في أَذهان العُمال بشأن صحته لما رأوا فيه من المظالم البينة.

(نظام المعامل): إن سوء مركز العُمال لا يرجع إِلى استئثار أَصحاب الأَموال بالأَراضي، ولكن إِلى الأَسباب التي دعت العُمال للخروج من مزارعهم والالتجاء إِلى المعامل، فتحرير العُمال من ورطتهم لا يأتي في المستقبل كما يعد الاشتراكيون، من جعل الأَرض ملكًا شائعًا بين الناس. ولا من تقصير ساعات العمل ولا من رفع الأُجور. فهذا كله لا يصلح حال العُمال الذين يرجع شقاؤهم إِلى كونهم يشتغلون بِأَعمال غير صحية مملوءة بالأَخطار، وأَنهم يعيشون عيشة لا تغيير فيها ولا تنويع، ويلزمون بعمل أَشياء لا رغبة لهم فيها. ولو كان شقاء العامل راجع إِلى ساعات العمل والأُجور لتحسنت أَحواله فها قد نقصت ساعات العمل وزيد في أُجور العُمال، ومع ذلك لم نر إِلا تحسنًا ظاهريًا لا يُعتد به، ولم تزل

صحة العامل أَسوأَ بكثير من صحة الزارع، ولا زالت معيشته أَقل بهجة وأَقرب إِلى الرذيلة من معيشته.

ولا ينكر أَن تقليل ساعات العمل ورفع الأُجور قد أَوجدتا تحسينًا نسبيًا بين عُمال الجيل الحالي والعُمال السابقين، وقد يجوز أَن يكون حال العُمال الظاهرية في بعض الجهات أَحسن من حال الزارعين، ولكن هذا نادر، ولا يوجد إِلا في الجهات التي تبذل فيها الحكومة وسعها لتحسين حال العُمال على حساب المزارعين.

فليس شقاء العُمال براجع بأي حال من الأَحوال إِلى طول ساعات العمل وقلة الأُجور، بل إِلى كونهم محرومين من التمتع بالطبيعة والمعيشة وفقًا لقوانينها وعدم تمتعهم بالحرية في العمل التي تبعث على النشاط والسرور. فيجب والحالة هذه البحث عن الأَسباب التي دعت العامل إِلى هجر الأَرض حيث كان مُتمتعًا بالسعادة والحرية والتحاقه بالمعامل كعامل مأجور حيث لا يجد غير الشقاء والاستعباد، كما يجب التنقيب عن الأَسباب التي تدعو لتحريره وتداركه قبل أَن يلتجأَ إِلى المعامل.

وليس وجود عُمال يتوارثون الاشتغال بالمعامل، كما هو الحال في إنجلترا وبلجيكا وأَلمانيا بدليل على ارتياح هؤلاء القوم من معيشتهم، ورضاهم بهذا النوع من الحياة، بل هذا ناتج من كونهم لا يجدون مُرتزقًا آخرًا، ولا يسهل عليهم الحصول على الأَرض التي اضطر أَباؤهم وأَجدادهم إِلى التنازل عنها قهرًا كما يقول كارل ماركس، ولم يقبلوا على

الاشتغال بالمعامل إلا بعد أَن عاثوا في الأَرض فسادًا، وثاروا على الحكومة، فنكلت بهم، وشددت عليهم الخناق فلم يجدوا مفرًا سوى الالتجاء إلى المعامل.

وعلم الاقتصاد السياسي وإن كان يشير إِلى الأَسباب التي أَبعدت الزراعيين عن حقولهم، إلا أنه لا يُبين الوسائل لمنع هذه الأَسباب وتلافيها، بل يكتفي أَصحابه بسرد طائفة كبيرة من الإصلاحات التي يرون إِدخالها على حال العُمال بعد هجرهم للأَرض والتحاقهم بالمعامل، زاعمين أَنه من المحال رجوع العُمال إِلى المزارع، وأَنه لا مفر لكل مزارع من التحاقه يومًا من الأَيام بالمعامل. والغريب من أَمر هؤلاء الاقتصاديين أَنهم ينكرون ما في الحياة الزراعية من السعادة، ويتجاهلون ما يصوره الشعراء والحُكماء في المزارع من البهجة والحرية التي تتوق إِليها نفس كل إِنسان، ويتناسون أَن الزراعة هي مبعث مُعظم حاجيات الإِنسان، ويحكمون بِأَن الاشتغال بالمصانع لا بأس به، بل ربما كان أَفضل من الاشتغال بالزراعة.

إِن الاشتراكيين أَنفسهم الذين هم أَرقى الاقتصاديين مبدأ يرون من المستحيل هجر العُمال لمعاملهم، وأَن العالم سيظل كما هو خاضعًا لقانون توزيع الأَعمال، وغاية ما سيوجد من الفوارق، أَن الطبقات الأُخرى ستشترك في إِنتاج المصنوعات، لا اشتراكًا جديًا، ولكن اشتراكًا بسيطًا في الرقابة والإِرشاد الفني. ولكن من سيكون حدادًا أَو وقادًا أَو مُنظف بالوعات في النظام الاشتراكي؟ إِن الاشتراكيين لا يجدون جوابًا لذلك،

وغاية ما يقولونه أَن هذه الأَعمال التي هي شاقة الآن، ستصبح سهلة بل مُشوقة بفضل الاستكشافات العلمية والمخترعات الفنية، حتى أَنه قد لا يأنف أَن يشتغل بها أَكبر كبير من الناس. هذا هو مبلغ تصوراتهم التي يُصورونها في كُتبهم الوهمية (يوتوبيا) مثل يوتوبيه (بيلامي) وفي مُؤلفاتهم العلمية.

وطبقًا لمذهبهم سيكون جميع العُمال أَعضاء في نقابات وجمعيات تضم شتاتهم وتُوحد كلمتهم وتعينهم على اكتساب حقوقهم، حتى يحصلوا على جميع مُنتجات الثروة بما فيها الأَرض، وبذا يسعد حالهم إِلى درجة يُفضلون معها المعيشة في المدن بين الجدران الملوثة بدخان المعامل على السكن بالأَرياف بين الأَزهار والأَطيار، ويُؤثرون حياة المصانع التي لا تنوع فيها على حياة الزراعة التي فيها مجال واسع للحرية.

وما أَقرب هذا التصور من تصور عُلماء الدين وجود جنة بعد هذه الحياة، يتنعم فيها العُمال في نظير ما قاسوه في هذه الدنيا من الأَهوال، كذاك حالنا الآن، فإِن العُلماء منا يعتقدون في نعيم العُمال وانصلاح حالهم في المستقبل، كما كان يعتقد أَباؤنا في جنة آتية.

والمعضلة الكُبرى التي تعترض العُلماء في سبيل تمحيصهم النصح هو تشبثهم ببقاء جميع المعامل كما هي، حتى يحصلوا على ما يتمتعون

به بدون أَن يحركوا ساكنًا، ولذا نراهم يحبذون عيشه الصانع، حتى يحببوا للعُمال الاستمرار في أَعمالهم والرضاء بها.

ولو صدقنا ما يدعيه الاشتراكيون رغم ما فيه من تناقض من أَن عيشة المدن والاشتغال بالمصانع أَشهى على النفس من المعيشة في الأَرياف والاشتغال بالزراعة، لكان في ذلك تناقض صريح لذهب التطور الطبيعي الذي أَوجده هؤلاء العُلماء أَنفسهم.

تقضي سنة التطور بِأَن العُمال سيصيرون مالكين لجميع مُنتجات الثروة، وأَنهم سيصيرون قادرين على التمتع بكافة الملاذ التي يتمتع بها الأَغنياء الآن دون سواهم، وأَنهم سيصبحون بحيث يكون ملبسهم ومسكنهم ومأكلهم غاية في الجودة، وأَنهم سيتمتعون بالملاهي والمسارح كسائر الناس ويركبون الدراجات والسيارات الكهربائية ويقرأون الصحف والمجلات ولا يفوتهم شيء مما يتمتع به غيرهم من الناس.

ولكن هذا لا يتأتى إلا إذا اشترك الناس جميعًا في إِنتاج المصنوعات، ووزعت الأَعمال على الناس بحيث يشتغل كل فرد بقدر ما يشتغل الآخر من الساعات، ولكن كيف يحكم تقدير ذلك؟ إِن الإِحصاءات المعمول بها الآن رغم ما بها من الأَغلاط قد تُبين لنا مقدار المطلوب من المصنوعات للناس، ولكن إِلى أَي حد يصل المطلوب إِلا سمح لكل فرد أَن يحصل على ما يطلبه غيره ويتمتع بما يتمتع به سواه؟ إِن المطلوب ولا شك سيصل إِلى حد يتعذر معه إِنتاجه.

أَضف إِلى هذا الصعوبة التي تجدها في إِقناع الناس بالاشتغال في أَعمال يراها البعض ضرورية والبعض الآخر مُضره، وإِذا فرضنا بِأَن الناس اقتنعوا بِأَنه من الواجب على كل منهم أَن يشتغل ست ساعات في اليوم مثلًا لإِنتاج ما يطلبه الجمهور من الحاجيات، فمن هذا الذي سيلزم العامل في النظام الاشتراكي بالاشتغال هذا القدر؟ إن المصنوعات تعمل الآن بالاقتصاد التام في المال والمجهود بفضل الآلات وتوزيع الأَعمال، ولكن كونها كذلك، وكونها تعود بالأَرباح الطائلة على أَصحاب المعامل، وكونها جيدة الصُنع، لا تجعل الناس تقبل على إِنتاجها إِذا رفع عنهم هذا الضغط الموجود الآن.

ينتج كروب الآن بفضل توزيع الأَعمال مُدافعًا من أَحسن طراز بكميات وافرة، وينتج غيره منسوجات حريرية بديعة، ويخرج ثالث مستلزمات الزينة البديعة، ويخرج رابع أَجود أَنواع الوسكي، ولا شك في أن هذه المصنوعات تعود على أَصحابها بالأَرباح الطائلة، وعلى عُشاقها باللذة الفائقة. ولكن المدافع والأَعطار والوسكي لا تروق في نظر من يأَنف استعمالها، وكم هُناك من المصنوعات التي تجري مجرى هذه؟ فكيف إِذن إِقناع الناس بالاشتغال في إِخراجها؟

وبفرض أَننا توصلنا إِلى إِيجاد الطُرق التي تقنع العُمال بالاشتغال، مع أَنه ليس هُناك سبيل سوى الإِلزام، فمن هذا الذي سيقرر في النظام الاشتراكي أَن يعمل هذا أَولًا وذاك ثانيًا؟ فهل نمد سكة حديد سيبريا

ونحصن ميناء بورارثر أَولًا أَو نرصف الشوارِع أَولًا؟ وهل توجد المصابيح الكهربية في شوارعنا أَولًا أَو نصلح طُرق الري؟

وهُناك صعوبة ثالثة، وهي من العُمال سيُخصص لهذا النوع من الأَعمال، ومن سيخصص لذاك؟ فإِنه لطبيعي أَن يُفضل كل الناس عمل الدريس عن تنظيف البالوعات.

لا شك أَن الاشتراكيين يعجزون عن الإِجابة على هذه الأَسئلة، وغاية ما يصرحون به أَنه سيمنح لفريق من الناس الذين تتوفر فيهم الكفاءة السلطة الكافية لحل هذه المعضلات.

وفضلًا عمَّا سبق فهُناك صعوبة رابعة، وهي إِلى أَي حد يتبع قانون توزيع الأَعمال؟ إِن الذي يلزم العامل، الآن بالاشتغال طول حياته في جوف الأَرض، أَو في عمل جُزء بسيط من آلة ضخمة، أَو أَن يحرك يديه طول حياته بين أَسنان آلات ذات دوي هائل، هو الفقر والاحتياج، ولكن من يلزم عاملًا، مُتمتعًا بجميع ما يلزم له، بالاشتغال في هذه الأَعمال المريعة؟ نعم لا ننكر أَن قانون توزيع الأَعمال قانون لازم وفي صالح الناس، ولكن، إِذا صار الناس أَحرارًا، لا يُمكن تنفيذه إِلا إِلى حد محدود قد تعداه الناس الآن بكثير.

فاشتغال عامل بعمل أَحذية وآخر بالنسيج وثالث بالحدادة وتبادل مصنوعاتهم فيما بينهم، توزيع مقبول وفي صالح الجميع، ولكن توزيع العمل الذي يقتضي أَن يشتغل عامل طول حياته بعمل جُزء من مائة جُزء

من آلة ضخمة، وأَن يشتغل آخر في إِيقاد النار في جو تبلغ حرارته ١٤٠° من مقياس فهرنهيت، لا يُعد توزيعًا مقبولًا ولا في صالح المجموع؛ لأَنه يدعو لإهلاك نفوس من البشر، فتوزيع الأَعمال المعمول به الآن لا يُمكن السير بمقتضاه إِلا حيث يُوجد الإِلزام.

يقول رودبرنس(٣) أَن توزيع الأَعمال في النظام الاشتراكي يدعو للوئام والمحبة بين الناس، وهذا قول صحيح.

فإِذا قرر الناس إِنشاء طريق، فاشتغل بعضهم بالحفر، والبعض الآخر بجلب الحجارة، وفريق ثالث بتكسيرها، وهلم جرا فمثل هذا العمل يولد الاتحاد والوئام بين الناس.

ولكن إِذا أُريد – رغم إِرادة جمهور كبير من الناس – مد سكة حديدية حربية، أَو بناء برج إِيفيل، أَو عمل معرض كمعرض باريس، وأَمر فريق من الناس باستحضار الحديد، وآخر بجلب الفحم، وثالث بصب الآلات المطلوبة، ورابع بقطع الأَشجار، وخامس بنشرها، بدون أَن يعرفوا الغرض الذي من أَجله يشتغلون، فإِن توزيع عمل كهذا لا يُولد الاتحاد بل التفرقة.

وعليه ففي النظام الاشتراكي لا ينتظر من العُمال أَن يقوموا بعمل شاق إِلا إِذا كانت نتائجه مما يرتاحون لها، وبما أَنه طبيعي أَن يميل

---

(٣) رودبرتس اشتراكي أَلماني كبير (راجع كتابنا تاريخ المذاهب الاشتراكية "المعرب").

الإنسان إِلى التغيير والتنويع في أَعماله، فلا ينتظر مُطلقًا أَن يبقى توزيع الأَعمال بالشكل الحالي. وعليه يكون من الخطأَ تصور نظام اشتراكي تطلق فيه الحرية لكل فرد، ويعطي الحق للتمتع بكل ما يراه، لما في ذلك من التناقض التام.

(عصر الحضارة): يُسمى العُلماء والأَغنياء هذا العصر بعصر الحضارة، لِما ظهر فيه من السكك الحديدة والأَسلاك البرقية والمسرات وآلات التصوير الشمسي وأَشعة رنتجن والمستشفيات والمعارض وجميع مُستلزمات الملاذ، ويرون أَن هذه الأَشياء لازمة ومُقدسة لدرجة أَنه لا يجوز حذف نتفة شيء منها. ولكن هذه الأَشياء التي يتخيلون فيها الحضارة لا يُمكن المحافظة عليها إِلا بوجود عُمال مُقيدين، ولذا تراهم يقولون دعوا العدالة تحتضر وتموت، ما دامت الحضارة لا تمس وما دام لا ينقص العالم شيء مما تخرجه لنا المصانع ويعرض في الحوانيت، والأَحرى بكل مسيحي متنور، يعتقد في إِخاء الإِنسان، أَن يقول عكس ذلك، فالأَنوار الكهربية والمسرات والمعارض أَشياء جميلة، وكذاك الحدائق ومسارح التمثيل والموسيقى ولفافات التبع وصناديق الثقاب والدراجات والحُلي، ولكن فلنمحق هذه الأَشياء ولتعدم معها السكك الحديدة وكل ما تخرجه لنا المصانع من ملابس وأَدوات إِذا كان عمل هذه الأَشياء يستلزم إِبقاء ٩٩% من الناس في أسر وذُل مُستديمين. وإِذا كانت إِضاءة لندرا أَو بتروغراد بالكهربا، أَو إِذا كان إِنشاء المعارض ونسج المنسوجات الجميلة بسرعة مع الاقتصاد التام يستدعي إِهلاك ولو نفر قليل من الناس، فلتبق لندرا أَو بتروغراد مُضاءة بالزيت، ولتكف

الناس عن إقامة المعارض وعمل المصنوعات. وهُناك كثيرون من العُقلاء لا يرون غضاضة في رجوع الناس إلى استعمال الخيل والعربات في أَسفارهم بدلًا من السكك الحديدية والفرارات، ولا يتألمون إذا عادوا إلى استعمال الفئوس بدلًا من الآلات البخارية في زراعة الأَرض، وأَن كان ليس من المحتم أَن يرجع الناس إلى استعمال الفئوس والإضاءة بالزيت، فإن مجهودات الإنسان في العصور الماضية وما قاساه في مُناضلة الطبيعة والتغلب عليها والتحكم بقواها لم تكن عبثًا، ففي الوسع أَن نحصل على كل ما هو لازم لنا بفضل المخترعات الفنية التي وصل إليها الإنسان، وما علينا إلا أَن نشفق على أَرواح إخواننا العُمال ولا نلزمهم بعمل ما هو ليس بالضروري.

ماذا يقول سائح يجهل قوانيننا وأَنظمتنا إذا هبط يومًا في بلادنا وشاهد أَحوالنا؟ إنه لا يلبث أَن يدهشه وجود طبقتين مُختلفتين من الناس إحداهما وهي القليلة تعلوها النظافة ويدل مأكلها ومشربها ومسكنها وملبسها على التأنق الزائد والترف، والأُخرى وهي الكثيرة على نقيض ذلك. والذي يدعو لازدياد دهشته أَن الطبقة الثانية هي العاملة المجدة، بينما الطبقة الأُولى هي العاطلة التي لا تعني بشيء غير رفاهيتها.

طبقة المستعبدين وطبقة المستعبَدين، لوجود فريق بين هذه وتلك ولنهوض بعض المستعبَدين إلى صفوف المستعبِدين، فإن هذا لا يمنع من كون الناس مُنقسمة إلى فريقين، كما أَن اليوم مُنقسم إلى ليل ونهار رغم وجود الشفق. ولو أَن رق اليوم يختلف عن رق الأَمس بِأَن الخادم لا

يعتبر ملكًا لسيده كسائر أَصناف المتاع، إِلا أَنه في وسع سيد اليوم أَن يشتري بماله خدمات آلاف من الخدم.

ليس أَرقاء اليوم هم عُمال المصانع فقط، بل المزارعين الصغار والمأَجورين وطائفة كبيرة من السُعاة والطُهاة وجميع أَصناف الخدم ما هو ليس بالضروري.

ماذا يقول سائح يجهل قوانيننا وأَنظمتنا إِذا هبط يومًا في بلادنا وشاهد أَحوالنا؟ إِنه لا يلبث أَن يدهشه وجود طبقتين مُختلفتين من الناس إِحداهما وهي القليلة تعلوها النظافة ويدل مأكلها ومشربها ومسكنها وملبسها على التأنق الزائد والترف، والأُخرى وهي الكثيرة على نقيض ذلك. والذي يدعو لازدياد دهشته أَن الطبقة الثانية هي العاملة المجدة، بينما الطبقة الأُولى هي العاطلة التي لا تعنى بشيء غير رفاهيتها.

وإِنه وإِن كان من المتعذر تبين الحد الفاصل بين هاتين الطبقتين، طبقة المستعبِدين وطبقة المستعبَدين، لوجود فريق بين هذه وتلك ولنهوض بعض المستعبَدين إِلى صفوف المستعبِدين، فإِن هذا لا يمنع من كون الناس مُنقسمة إِلى فريقين، كما إِن اليوم مُنقسم إِلى ليل ونهار رغم وجود الشفق. ولو أَن رق اليوم يختلف عن رق الأَمس بِأَن الخادم لا يعتبر ملكًا لسيده كسائر أَصناف المتاع، إِلا أَنه في وسع سيد اليوم أَن يشتري بماله خدمات آلاف من الخدم.

ليس أرقاء اليوم هم عُمال المصانع فقط، بل المزارعين الصغار والمأجورين وطائفة كبيرة من السُعاة والطُهاة وجميع أَصناف الخدم الذين يمضون حياتهم في القيام بِأَعمال تمجها نفوسهم ولا تليق بآدمي مُطلقًا.

الرق كائن بيننا بأوضح أَشكاله وإِن كُنا لا نراه ولا نشعر به، كما كانت لا تشعر الناس بالرق المشتمل عليه نظام العبيد في أَواخر القرن الثامن عشر، أَيام إِن كانوا يعتقدون أَن وجود الخدم والعبيد أَمر طبعي لا مفر منه، كذا الحال الآن فإِن الناس ترى أَن حال العُمال أَمر تقضي به السنين الطبيعية والاقتصادية، ولا يرون فيه أَثرًا للرق. وكما شعر الناس في أَواخر القرن الثامن عشر بأَن ما كانوا يظننونه أَمرًا طبيعيًا، خطأً صريح، كذاك ابتدأت الناس الآن تُفكر في أَن وجود عُمال مأجورين لا يتفق مع العدالة والإِنسانية، ولكن لا تزال هذه الأَفكار قاصرة على فئة صغيرة من العُقلاء.

والذي يُساعد على عدم تقدير مركز العُمال الحالي وما هم فيه من الرق الصريح كون نظام العبيد الأَصلي لم يلغ في الروسيا وفي أَمريكا إِلا حديثًا(٤)، ولكن ما لُغِي حقيقة هو نوع شاذ من الرق أَصبح غير مألوف

(٤) نظام العبيد كان سائدًا في أُوروبيا بالغاية أَيام الثورة الفرنسوية التي قضت على سلطة الأُمراء، ولكنه بقى في الروسيا إِلى عهد القيصر السكندر الثاني ولقي حوالي سنة ١٨٦٠ وكان في الروسيا إِذ اك ٢٣ مليونًا عبدًا زراعيًا. أَما في أَمريكا فقد اتبع فيها نظام الرقيق الأَسود لزراعة أَراضيها الواسعة والقيام بمصانعها العديدة، وبقى بها هذا النظام إِلى عصر الرئيس لنكولن ولُغي سنة ١٨٦٥ وكان بها إِذ ذاك ٤ ملايين من العبيد السود (المعرب).

فاستبدل بنوعٍ آخر أَكثر انطباقًا على مُقتضيات الزمن، ويدعو لازدياد عدد الأَرقاء.

إِن إِلغاء نظام العبيد يشبه ما كان يفعله تتار القرم عندما كانوا يطلقون سراح أَسراهم، فإِنهم كانوا يشقون كعوبهم ويحشونها بأسلاك دقيقة، ثم ينزعون منهم قيودهم وأَوثاقهم، ولكن أَنى لهؤلاء المساكين أَن يبرحوا مكانهم وهم على هذه الحال؟ كذاك حال العبيد بعد إِطلاق سراحهم في روسيا وفي أَمريكا، فإِنهم وإِن كانت قد أُزيلت عنهم القيود التي كانت تُقيدهم بخدمة أَسيادهم، فإِنهم تركوا بحالة لا يتيسر لهم معها أَن يعيشوا أَحرارًا. ففي روسيا لم يُلغ نظام العبيد حتى أَصبحت مُعظم الأَراضي تابعة لأَفراد معلومين، والأَراضي الباقية التي وزعت عليهم كانت مُثقلة بالديون لدرجة أَنهم أَصبحوا أَسرى كما كانوا. وفي أُوروبا لم تُلغ الضرائب الباهظة حتى صار مُعظم الأَهلين خلوا من الأَرض، والتجئوا للمعامل ونسوا كل ما يتعلق بخدمة الأَرض. وفي إِنجلترا لم تُلغ ضريبة القمح حتى وصل الفلاحون إِلى هذا الحد، والآن فقط تُفكر أَلمانيا وغيرها من دول أُوروبا في تحويل الضرائب التي كانت على الفقراء إِلى الأَغنياء لما وجدت أَن مُعظم الأَهلين أَصبحوا خدمًا لدى أَصحاب الأَموال، وعليه فلا يلغى نوع من الرق حتى يُستعاض بغيره، وهُناك أَنواع شتَّى قد تستعمل فرادى أَو مُجتمعة، وكلها تفضى إِلى جعل الأَغلبية تحت رحمة الأَقلية وهنا الطامة الكُبرى والمصيبة العُظمى.

وعليه فتحسين حال العُمال يتوقف على اعترافنا بِأَن الرق لا يُزال كائنًا بيننا بأكمل أَشكاله، والسعي في تبين الأَسباب التي دعت لذلك وملافاتها.

(ما هو الرق؟): ما هو الرق الحديث وما هي الدواعي التي جعلت فريقًا من الناس عبيدًا لدى الآخرين؟ إِذا سألنا عُمال الروسيا وأَمريكا وأُوروبا، سواء كانوا في المعامل أَو في أَشغال أُخرى من سُكان المدن أَم ريفيين عمَّا جعلهم يختارون هذه الأَعمال دون سواها، لا جابونا بصوت واحد، بأنهم نشئوا كذلك، لأنهم لم يكن لديهم أَراض تسمح لهم بالاشتغال بالزراعة، أَو أَن ما كان يطلب منهم من الضرائب الباهظة الظاهرة والخفية حملهم على ترك أَراضيهم والبحث عن أَعمال نساعدهم على دفعها، أَو أَن ازدياد مطالب الحياة وحب التمتع بالملاهي التي تفشت الآن بين الناس، ساقهم إِلى المعامل حيث تُساعدهم أُجورهم على الحصول على هذه الأَشياء، وقيدهم بها.

أَما السببان الأولان، وهما خلو العُمال من الأَرض وفداحة الضرائب المفروضة عليهم، فسببان قويان لالتحاق العُمال بالمعامل، بينما السبب الثالث وهو ازدياد مطالب الحياة وتفشي الملاهي بين الناس فأمر يقضي على العُمال بالاستمرار طول حياتهم عبيدًا لدى أَصحاب المعامل.

يُمكن جعل الأَرض ملكًا شائعًا بين الناس طبقًا لمشروع هنري جورج وبذا نزيل السبب الأَول لرق الناس، ويُمكن إِلغاء الضرائب أَو تحويلها على الأَغنياء وبذا نزيل السبب الثاني، ولكن ليس هُناك ما يدعو للتفاؤل بِأَن الناس، لا سيما الأَغنياء منهم، سيقتصرون على الضروري ولا يزيدون في حاجياتهم بمرور الأَيام، وهنا الطامة الكُبرى؛ لأَن هذه الرذائل تسري إِلى الفقراء بطريق العدوى والتقليد، ولا مندوحة للعُمال إِذ ذاك من خضوعهم لأَصحاب الأَموال حتى يحصلوا على الأُجور التي تسمح لهم باقتناء هذه الأَشياء، فهذا السبب وإِن كان الإِنسان ينساق إِليه باختياره، إِلا أَنه أَشدها وادعاها لجعل العُمال أَرقاء.

إِن احتكاك العُمال بالأَغنياء اكسبهم حب الترف الذي يقيدهم بخدمة أَصحاب الأَموال، فعُمال إنجلترا وأَمريكا يتقاضون الآن من الأُجور ما يفي بحاجياتهم الضرورية عشر مرات إِلا أَنهم لا يزالون أَرقاء لهذا السبب.

(القوانين الخاصة بالضرائب والأَرض والمتاع): يُسمى الاشتراكيون الأَلمان مجموعة القوانين التي تلزم العُمال بخدمة أَصحاب الأَموال (قانون الأُجور الحديدي)؛ أَي القانون الطبيعي الثابت الذي لا يُمكن تحويره أَو تعديله. ولكني لست أَرى في هذه القوانين ما يدعو للحُكم بِأَنها ثابتة، لأَنها من وضع البشر، فالقوانين الخاصة بالضرائب والأَرض والمتاع، إِنما يسنها ويلغيها فريق من البشر، وهي ليست بأي حال من الأَحوال بقوانين اجتماعية ثابتة، بل قوانين ظالمة غشومه. فهنا طائفة من

القوانين التي تسمح للفرد أَن يمتلك مقدارًا من الأَرض وأَن ينقله إِلى أَولاده وأَولاد أَولاده بطريق الوراثة أَو الوصية أَو أَن يبيعه ويتصرف في ثمنه، وهُناك طائفة أُخرى تلزم كل فرد بِأَداء ضريبة لا يعرف كيف يكون مصيرها، وهُناك ثالثة تسمح للفرد أَن يقتني كل ما حصل عليه مهما كانت الطُرق التي استعملها في الحصول عليه. وحسبنا هذه القوانين سببًا لإِيجاد الرق بيننا.

لقد أَلِفنا هذه القوانين حتى أَصبحت عادية في نظرنا، كما كانت القوانين الخاصة بنظام العبيد مألوفة لدى الناس في ذياك العصر، ولكن كما حان وقت ظهر للناس فيه فساد تلك القوانين، كذاك قد حان الوقت الذي تجلى للناس فيه فساد هذه القوانين. وكما تساءل الناس قديمًا في هل من العدالة أَن يمتلك فرد أَفرادًا مثله وأَن يلزمهم بتقديم ثمرة أَتعابهم إِليه كذاك قد أَصبح الناس يتساءلون عمَّا إِذا كان من الخروج على العدالة استعمال أَرض معتبرة ملكًا للغير، وعمَّا إِذا كان من العدالة أَن يدفع فريق من الناس لفريق آخر جُزءًا كبيرًا من دخلهم باسم ضرائب، وعمَّا إِذا كان من الصواب الامتناع عن استعمال ما يخص ا لغير من المتاع.

يقولون أَن استعمال أَرض خاصة بالغير خروج على القانون والعدالة؛ لأَن امتلاك الأَراضي من الشروط اللازمة لترقية الزراعة، فإِذا منع الامتلاك الفردي لها، وبطلت وراثتها، تزاحم الناس عليها فلا يعني أَحد بخدمة أَرضه التي يستقر عليها؛ لأَنه لا يعلم إِذا كانت ستبقى في حيازته أَم لا.

ولكن دعنا ننظر في نصيب هذه الحجة من الصواب وحسبنا نظرة في التاريخ وفيما نراه بأعيننا الآن لنتبين خطأها.

يُبين لنا التاريخ أَن الأَرض لم تُوزع بين الناس ليعتني كل فرد بخدمة حصته ويسعى في ترقيتها، ولكن الفاتحين من الغُزاة وزعوها على رؤساء جيوشهم كمكافآت لهم على مُساعدتهم إياهم.

وإِذا نظرنا إِلى ما هو حاصل الآن، لوجدنا عكس ما يقولون، فإِن العُمال الذين يزرعون الأَرض ويقومون بخدمتها وتحسين تربتها، هم غير مُلاكها بل هم خدم لدى أَصحاب الأَراضي الذين لا يشتغلون مُطلقًا في أَراضيهم. وعليه فالقوانين الموجودة الآن الخاصة بامتلاك الأَراضي، لا تضمن للمشتغل بفلاحة الأَرض الاستقرار بها والانتفاع بثمارها، بل تدعو لحرمانه، ولا تُؤدي إِلى تقدم الزراعة بل تعمل على تأخيرها.

أَما بشأن الضرائب فيقولون إِنه من الواجب على كل فرد أَدائها لأَنها ما فُرِضَتْ إِلا برضاء الجميع ومُوافقتهم، ولكونها إِنما تُجبى لتُصرف في المنافع العامة، ولكن هل هذا صحي؟

يكفينا أَن ننظر إِلى التاريخ وإِلى ما هو حاصل الآن لنتبين كذب هذا القول، فإِن التاريخ يثبت لنا أَن الضرائب لم تُفرض مُطلقًا بموافقة الجمهور، بل عملت بواسطة من حازوا السيادة بدون أَخذ رأي أَحد، وإِنها لم تُصرف في المنافع العامة بل في صالح الرؤساء فقط.

وإذا كان شطر مما يجمع الآن منها يُصرف في المنافع العامة، فإن ما يُصرف عادة يُخصص للمنافع التي ضررها أكثر من نفعها، ففي الروسيا مثلًا يُؤخذ ٣/١ دخل الفلاحين ضرائب، ولكن لا تصرف الحكومة منه إلا ٥٠/١ في أَشد الحاجيات للإنسان؛ أَي في التعليم. وحبذا الحال لو كان هذا القدر يُصرف على نوع مُفيد منه بل على نوع ضرره أكثر من نفعه. أما الـ٥٠/٤٩ الباقية فتُصرف على أَشياء لا لزوم لها ومُضرة في آن واحد، كمد السكك الحديدية الحربية وإقامة الحصون والسجون ومُساعدة القساوسة ورجال القضاء ومنه المرتبات للموظفين الملكيين والحربيين، أَو بالأَحرى للناس الذين يُساعدون على تحصل الضرائب. لا فرق في ذلك بين الجمهوريات والحكومات الاستبدادية؛ ففي كلتيهما تُؤخذ الضرائب من الأَغلبية بدون استشارتها، ولا يقتصر على تحصيل القدر اللازم، بل يجمع بقدر ما يُمكن جمعه، ولا يصرف ما يجمع فيما هو صالح للجميع، بل فيما يهم الطبقة الحاكمة، فليس من الصواب إذن أَن يُقال أَن دفع الضرائب واجب لأنها ما فُرِضَتْ إلا بموافقة الجميع لصرفها فيما يعود بالمنفعة على الجميع.

يقولون إنه ليس من الصواب أَن يستعمل الإنسان ما يملكه الغير من المتاع، ولو كانت هذه الأَشياء لازمة له؛ لأَن حق الامتلاك ما وُجِدَ إلا ليضمن لكل فرد التمتع بما ينتجه، وتكفينا نظرة إلى ما هو حاصل الآن في هذا المجتمع، لتُبين فساد هذا الزعم، فإن كل الأَشياء التي يصنعها العُمال أَنفسهم، ليست بملكهم، بل هي ملك غيرهم ممن لم يشتركوا

في صناعتها مُطلقًا، وعليه يكون القول بأحقية الملك في المصنوعات أَكثر مُخالفة للعدالة من الاعتراف بملكية الأَراضي.

يدعون بِأَن القانون يُحافظ على حقوق البشر على حد سواء، لا فرق في ذلك بين الأَمير والحقير، بين صاحب المال والعامل، بين صاحب الأَرض والزراع، ولكن ما أَشبه هذه المساواة القانونية بمساواة خصمين أَحدهما مُدجج بالسلاح والآخر أعزل منه، وإِن كانت شروط المشاجرة تسري عليهما على حد سواء.

وعليه فكل ما يُقال عن عدالة ولزوم القوانين الثلاثة الخاصة بالضرائب والأَرض والمتاع إنما قول هراء، إِذ ليس فيها من العدالة إِلا مثل ما كان موجودًا في نظام العبيد السابق، وما الرق الحديث الذي حل محل القديم إِلا نتيجة وجودها. وكما سن الناس قديمًا قوانين تبيح شراء الآدميين وبيعهم، فإِنهم يسنون الآن منها ما يُحرم على الناس استعمال ما يخص الغير. وفي هذه القوانين سر رقنا الحديث، فليس بعجيب إِذن أَن يُوجه مريدو الإِصلاح أَنظارهم إِلى هذه القوانين، فيطلب بعضهم رفع الضرائب عن الطبقة الفقيرة وقصرها على الأَغنياء، ويقترح فريق منهم إِلغاء الامتلاك الفردي للأَراضي[٥] ويطلب الاشتراكيون جعل جميع مُنتجات الثروة ملكًا شائعًا بين الناس وفرض ضريبة على الدخل والتركات وتحديد حقوق أَصحاب المعامل. وقد يتراءى لنا أَنه بالحصول على

(٥) شرع فعلًا في منع الامتلاك الفردي للأَراضي في زيلندا الجديدة وبعض ولايات أمريكا وفي أرلندا عُينت الحكومة الحد الأَعلى لما يجوز للفرد امتلاكه من الأَراضي.

ذلك تزول أَسباب عبوديتنا، ولكن إذا أَمعنا النظر قليلًا، وجدنا أَن إلغاء هذه القوانين بقوانين أُخرى، إنما هو خروج من عبودية إِلى عبودية أُخرى، فرفع الضرائب عن الفقراء وقصرها على الأَغنياء يستلزم المحافظة على امتلاك الأَراضي ومنتجات الثروة والمتاع، وفي المحافظة على هذه الأَشياء بقاء لاسترقاق العُمال وإِن رفعت عنهم الضرائب. كما إِن جعل الأَرض ملكًا شائعًا بين الناس يستلزم سن قانون بتحصيل أُجور مُعينة ممن سيشتغلون بفلاحتها، وفي هذا نوع من الرق؛ لأَن المزارع الملزم بدفع إِيجار عمَّا يشغله من الأَرض، قد يضطر إِلى الاستدانة من غيره إِذا لم تخرج أَرضه غلة كافية تسمح له بدفع الضريبة، وبذا يصبح أَسيرًا لدائنه. والاشتراكيون أَيضًا الذين يطلبون إِلغاء الامتلاك الفردي للأَراضي ولكافة مُنتجات الثروة يرون ضرورة وجود الضرائب ويذهبون إِلى ضرورة سن قانون يجعل الخدمة إِجبارية، وبذا يعيدون أَعتق أَنواع الرق.

فكل إِصلاح يبنيه المصلحون على إِلغاء قوانين والاستعاضة عنها بقوانين أُخرى إنما هو خروج من رق إِلى رق آخر، وما مثل المصلحين في مسعاهم إِلا كمثل سجان يغير في طُرق تقييد مسجونه، فتارة يشد الأَوثاق بعنقه وتارة يضعها في يديه، وأُخرى في أَرجله، والمسألة على حد سواء؛ لأَن المسجون لا يزال مُقيدًا.

فالقوانين التي كانت تسمح للسيد باستخدام عبيده بالقوة استبدلت بقوانين تسمح له بامتلاك كل الأَراضي، وهذه القوانين استبدلت بقوانين أُخرى سمحت للأهلين بامتلاك بعض الأَراضي، ولكن مع دفع ضريبة

يقدرها الأَسياد ويتصرفون فيها بدون حساب، ويُمكن استبدال نظام الضرائب بجعل الأَرض ملكًا شائعًا بين الناس مع إِلزامهم بالاشتغال، وفي كل هذه الأَحوال لا يُمكن أَن تمنح الحرية للناس، ومهما حاول المصلحون في مُعالجة القوانين وتهذيبها فإِنهم لا يصلون إِلى الغاية المنشودة. فالرق لا يوجد في امتلاك الأَراضي والمتاع أَو في دفع الضرائب بل في وجود القوانين وفي وجود فريق من الناس لهم الحق في سنها لصالحهم الخاص، وما دامت هذه السلطة في أَيديهم فمحال أَن يزول الرق من العالم.

فقديمًا كان في صالح الرؤساء وجود أَرقاء، فسنوا القوانين التي تبيح لهم ذلك، وبعدئذ وجدوا صالحهم في امتلاك الأَراضي وفي تحصيل الضرائب، فسنوا منها ما يسمح لهم بذلك. والآن تراءى لهم المحافظة على نظام العُمال وتوزيع الأَعمال، وهم يسنون منها ما يلزم العُمال بالبقاء كما يشاءون. فسبب الرق الجوهري هو القوانين ووجود فريق من الناس لهم الحق في سنها، ولكن ما هي القوانين وماذا يسمح لبعض الناس بسنها؟

لا يجيبنا على هذا السؤال إِلا ذياك العلم العتيق الذي يزيد تعقيدًا عن علم الاقتصاد السياسي، والذي وضع فيه أَصحابه آلاف الأُلوف من الأَسفار المملوءة بالمتناقضات البينة. وهذا العلم يشبه الاقتصاد السياسي في كونه لا يتعرض لتوضيح ما هو كائن الآن وما يجب أَن يكون، بل يكتفي بِأَن يُبرهن على أَن ما هو كائن الآن هو ما يجب أَن

يكون، فبينما نراه مُفعمًا بالاصطلاحات الفنية والمباحث القانونية العقيمة التي يتعذر فهمها على طُلاب هذا العلم، بل على مُعلميه أَنفسهم، لا نجد فيه ما يشفي غليلنا في أَصل القوانين وسبب وضعها. وغاية ما يبديه أَن القوانين هي ما اتفق عليه الناس ليكون لسان حالهم جميعًا، وهذا أَمر غريب لأَننا نرى أَن الذين يخرجون على القوانين والذين يبغون ذلك ولا يمنعهم سوى الرهبة، هم أَكثر بكثير من الذين يريدون السير بمقتضاها، وإِذن يكون من البلاهة التصديق بِأَن القوانين هي نتيجة إِجماع الناس على رأي واحد.

لدينا طائفة كبيرة من القوانين المختلفة المعقدة الموضوعة لأَغراض شتَّى ولدواعي مُتباينة، ولكن ليس بينها ما يتفق مع إِرادة الجمهور في شيء، ومع ذلك فأقل مُخالفة لها تقضي للعقاب.

كثيرًا ما حاول الحكوميون أَن يصبغوا قوانينهم بصبغة العدالة، فأوجدوا المجالس النيابية والجميعات التشريعية، حتى يوهموا الناس بِأَن ما يوضع من القوانين إِنما هو بواسطة مندوبيهم، ولصالحهم الحض، ولكن كلنا نعلم أَن القوانين تعمل على حد سواء في البلاد الاستبدادية والبلاد النيابية طبقًا لأَغراض فرد أَو أَفراد قلائل، وفي كل جهة لا تُنفذ القوانين إِلا بالإِرهاب الذي هو الوسيلة الوحيدة لذلك، لأَنها تستلزم الطاعة والامتثال لما لا يتفق مع رغبة الشخص، وهذا لا يأتي إِلا بطريق الإِرهاب ولذا يستلزم وجودها وجود قوة لتأييدها، وهذه القوة لا تستطيع هذا إِلا بالتعسف والشدة.

ما هي الحكومات، وهل يُمكن الاستغناء عنها؟

السبب في تعاسة العُمال هو الرق، وسبب الرق القوانين، وما دام لا يُمكن المحافظة على القوانين إلا باستعمال التعسف المنظم، فلا يُمكن إِصلاح الناس إِلا بإِزالة ما يُمثل هذا التعسف المنتظم أَو بعبارة أخرى الحكومات. ولكن كيف تكون المعيشة بدونها؟

قد تقولون أَنه بدونها تصبح الناس فوضى، ويعدم جميع ما أَنتجته المدنية، وتنقلب الناس إِلى همجيتهم الأُولى. وإِنه لطبيعي أَن يخشى الناس التصريح بعدم لزومها، سواء أَكانوا ممن يجدون بقاءها في صالحهم، أَو بالعكس؛ لأَن الناس جميعًا قد أَلفوا المعيشة في ظلها، ولا يُمكنهم أَن يتصوروا الحياة بدونها.

تقولون أَن إِلغاء الحكومات نكبة كبيرة على العالم، إِذ بزوالها يسود الفوضى، وينتشر النهب، ويعم القتل، ولا يجد الضعيف من يحميه من القوى، ولا تلبث الحال أَن ترجع إِلى أَسوأَ مما كانت عليه، ولكن هذا كله حاصل الآن مع وجود الحكومات، وكون إِلغائها يوجد الاضطراب، ليس بدليل على أَن وجودها يمنعه، وما عليكم إِلا أَن تزحزحوا قالبًا واحدًا من آلاف القوالب المشاد بها هذا العامود الضخم المسمى بالحكومة، فلا يلبث أَن ينهار كله. وكون زحزحة قالب واحد من محله تُؤدي إِلى تقويض العامود وتهشيم القوالب لا يدعو إِلى الاحتفاظ به وهو

على هذا الشكل الغير الطبيعي، بل بالعكس تدعونا إلى عدم وضع قوالبنا على هذا النسق مرة أُخرى، وأَن نختار لها شكلًا يضمن لنا متانتها وتماسكها. فنظام الحكومة الحالي نظام صناعي، أَقل صدمة تهدمه، وليس ثمت ما يدعو للاحتفاظ به، فقد مضى الوقت الذي كان فيه لازمًا، وأَصبح مضرًا؛ لأَنها لا توقف المساوئ المنتشرة بل تزيدها. وما كل ما نراه من السعادة في الأُمم التي لديها حكومات كما يقولون عادلة، إلا ظواهر كاذبة، وما عليك إلا أَن تزيل هذا الطلاء الكاذب الذي تحيط الحكومة به الأُمة، فلا تلبث أَن ترى من أنهكهم الجوع والمرض ومن تتغلغل في نفوسهم ثورة السخط على هذا النظام، الذين تجتهد الحكومات في إخفائهم، وإن كان هذا الإخفاء لا يُبرهن على عدم وجودهم، إذ كلما شددت الحكومة في الإخفاء كان لديها عدد أَكبر ممن يجب إخفاؤهم، فوقوف دولاب الحكومة لا يوجد الهرج والفوضى، بل يسمح بظهور ما كان مُستترًا منها.

لقد كانت تعتقد الناس حتى أَواخر القرن التاسع عشر، أَنه لا يُمكنهم المعيشة إلا في ظل الحكومات، ولكن ما لبثت أَفكارهم إن استنارت، حتى ابتدأَوا يشعرون بخطأهم، رغم ما تبذله الحكومة في إبقائهم في حالة طفولة. تقولون لنا أَيها الحكوميون أَنه لولاكم لغزتنا الأُمم المجاورة، ولكننا نتصفح الصحف فلا نجد ما يُؤيد كلامكم، وإنما أنتم لأَسباب خفية علينا تكيدون لبعضكم البعض حتى تدفعوا ببلادكم إلى وهدة الخراب، بما تجمعونه من الضرائب لإنشاء الأَساطيل وعمل الأَسلحة وبناء السكك الحديدية، مدعين أَنكم لا تفعلون ذلك إلا

لحمايتنا، والله يعلم إنكم لا تقصدون إلا أَن ترضوا مطامعكم وغروركم، فتعتدون على جيرانكم لتوسعوا نطاق سلطتكم، كما فعلتم مع الصينيين المسالمين تقولون أَنكم تقولون أَنكم تحافظون على حق ملكية الأَراضي من أَجلنا، فصبرتم بتصرفاتكم معظم الأَراضي ملكًا لشركات غنية، لا يشتغل أَصحابها، وحرمتم السواد الأَعظم الذي يقوم بخدمتها منها، وصيرتموهم عبيدًا لديهم. أَنتم بقوانينكم هذه لم تحافظوا على امتلاك الأَراضي بل أَعتموها من أَيدي من يخدمونها، وهم أَحق الناس بامتلاكها تدعون أَنكم تضمنون لكل فرد التمتع بثمار أَتعابه، ولكنكم إِنما تعملون عكس ذلك، حتى صيرتم مُنتجي الثروة عبيدًا لدى العاطلين.

هكذا تقول الناس في أَواخر القرن التاسع عشر، فكأنهم قد أَفاقوا من المخدرات التي دستها لهم الحكومات، فقد تغيرت أَفكارهم في خلال هذه السنوات الأَخيرة تغيرًا عظيمًا مُدهشًا.

لماذا تتوهم أَنه بدون حكومة لا يُمكن للناس المحافظة على هذه الأَنظمة البديعة كنظام التعليم ونظام المنافع العمومية؟ ولماذا نتصور عجزهم عن عمل أَنظمة كهذه لأَنفسهم بدون أَن يكون لهم حكومة؟ فها نحن نرى الناس تقوم بالمشروعات الكبيرة من تلقاء أَنفسهم وتنظمها أَحسن مما لو كانت فيها أَصبع حكومية. فبدون تداخل الحكومة بل رغم إِرادتها تنشئ الناس النقابات والسكك الحديدية وشركات التعاون، فلماذا نتوهم عجزهم عن عمل ما يلزم لأي مشروع عام إِذا أَجمع الكل على فائدته. ولماذا نتصور عدم وجود محاكم بدون حكومة مع أَن

الفصل بين المتخاصمين بواسطة أُناس موثوق بهم من الطرفين[٦] كان ولا يزال شائعًا بين الناس.

لقد أَمات نفوسنا قدم عهدنا بالاسترقاق، فأصبحنا لا نتصور أَنفسنا قادرين على أَن نعيش بدون حكومة، ومع ذلك فالقبائل الروسية التي تُهاجر إِلى الأَقاليم النائية حيث تتركها الحكومة وشأنها تختط لنفسها طريقة لجمع الضرائب وللمحافظة على النظام والأَمن العام وتُؤلف محاكم وشركة وتعيش في سعادة حتى تتداخل في شئونهم الحكومة فتفسد أَحوالهم. فليس ثمت ما يدعو للاعتقاد بِأَنه ليس في وسع الناس الوصول بالاتفاق فيما بينهم إِلى كيفية توزيع الأَراضي والمحافظة على حقوق كل فرد. ولقد رأيت بعيني قوزاق الأُورال الذين يعتبرون الأَرض ملكًا شائعًا بينهم وهم اهدأ بالًا وأَنعم خاطرًا ممن يعيشون في ظل حكومات ذات قوانين لحماية امتلاك الأَراضي.

وأَعرف فوق ذلك عِدة كوميونات[٧] لا تسمح لفرد من أَفرادها أَن يمتلك قطعة أَرض مهما كانت صغيرة، وأَهلها في غاية السعادة. وعلى ما أَذكر، فإِن جميع فلاحي الروسيا غير راضين عن الامتلاك الفردي

(٦) مثل ما هو مُتبع في محاكم الإِخطاط بمصر.

(٧) الكوميون في عرف الاشتراكيين هو كل مجموعة صغيرة من الناس تتفق على أَن تعيش عيشة اشتراكية وقد أَلفت عِدة كوميونات بهذا الشكل ولا يزال يوجد كثير منها في العالم.

للأَراضي[٨]؛ لأَنه لم يوقف النزاع الحاصل بين الأفراد للحصول عليها بل أجج سعيره، وكثيرًا ما أوجده.

لولا وجود الامتلاك الفردي للأراضي وارتفاع ثمنها من جرَّاء ذلك، لما ازدحم الناس في مناطق محصورة من الأرض، بل لتشتتوا في الجهات الغير المأهولة التي لا يزال منها الكثير. ولكن والحالة هذه فإِن الحكومة بفضل قوانينها أَوجدت تشاحنًا بين الناس من أَجل الحصول على الأرض، وحبذا الأمر لو استظهر فيه العامل الذي يخدم الأرض على غيره من العاطلين، ولكن الواقع يعكس ذلك.

وكذاك الأمر فيما يختص بالمصنوعات، فليس هُناد داع لحماية متاع كل فرد بالقوانين، وحسب الناس قانونًا ما جروا عليه من العادات وما تكنه نفوسهم من العدالة الطبيعية وميلهم إِلى تبادل المحبة والمنفعة والرأي العام.

فرد واحد يملك عشرات الألوف من الأفدنة من الغابات، بينما أُلوف ممن يعيشون حوله لا يجدون وقودًا ليتقوا به برد الشتاء القارس، وقوم يملكون كافة المعامل التي قد بذل فيها أجيال من العُمال حياتهم،

---

(٨) أَوجد نظام العبيد في الروسيا (بوريس جودنوف) حوالي سنة ١٥٩٧ وهذا النظام هو الذي حرم على المزارعين هجر الأرض التي يشتغلون بها، وكان اعتقاد المزارعين في ذياك الوقت أَنهم أَصبحوا ملكًا لأصحاب الأراضي ولكنهم لا يزالون يمتلكون الأرض وكان هذا القول شائعًا بينهم. فلما حرروا في حكم إسكندر الثاني ولم يوزع عليهم إلا جزء طفيف من الأراضي وبقى معظمها في أيدي كبار الملاك استاءوا جِدَّ الاستياء.

وغني بحجز مئات الألوف من أرداب القمح ليبيعها بِأَضعاف ثمنها وقت المجاعة. هذه صورة مما هو واقع في ظل الحكومات، لست أظن أن هُناك مخلوقًا مهما كان سافلًا، اللهم إِلا إِذا كان من الأغنياء أو من موظف الحكومة، يسمح له ضميره أَن يأخذ من فلاح قطعة الأرض التي يزرعها ويقتات منها أو البقرة التي رباها والتي يغذي أَولاده بألبانها أَو المحراث أو الفأس أو المنجل الذي عمله بيديه ويستخدمه في عمله، فإذا تصادف وجود فرد بهذا الخلق، فإن استياء الجمهور منه ونقمتهم عليه تجعله بحيث يتعذر عليه الانتفاع بما سلبه، ومثل هذا لا تمنعه حكومة أو قوانين من ارتكاب ما جبلت عليه نفسه.

يقولون إلغوا القوانين المؤيدة للامتلاك الفردي للأراضي والمتاع فلا تلبثون أن تجدوا العُمال يرفضون العمل؛ لأَن الفرد لا يضمن حينذاك أن ينتفع بما قد ينتجه. وهذا عكس الواقع لأنه بمحافظتنا الآن على ما امتلكه البعض بطريق سافل غير مشروع، قد أمتنا عاطفة العدالة التي لا تأبى الامتلاك المعقول الذي كان ولا يزال موجودًا بين الناس، والذي لا يُمكنهم أن يعيشوا بدونه. وعليه فليس من الحكمة التكهن بأن الناس سوف لا يستطيعون أن يُنظموا شئونهم بدون أن يلتجئوا إِلى حكومة أو قوانين.

فالثيران والخيل قد تحتاج إلى من يقودها من مخلوقات عاقلة، ولكن لماذا يُقاد الناس بأُناس مثلهم لا بمخلوقات أرقى منهم؟ ولماذا يخضع الناس قهرًا لأناس قد سلبوا غيرهم السُلطة واستأثروا بها؟ وماذا

يُبرهن على أن هؤلاء الذين يسوسون غيرهم هم أرقى ممن يخضعون لسلطتهم؟ وحسبنا دليلًا على ضعهم وخور عقولهم استعمالهم القسوة في سياسة غيرهم. فاختبارات المرشحين للوظائف في الصين لا تثبت تفوق من ينتجب لوظائف الحكومة هُناك عن سواهم، وكذاك الحال في باقي الأُمم، إِذ أَكثر ما يكون الحصول على الوظائف والرُقي فيها لاعتبارات وهمية لا دخل فيها للكفاءة، وأغلب ما تكون السلطة في يد من هم أقل الناس عقلًا وأدبًا.

يقولون كيف تعيش الناس بدون حكومات؛ أي بدون شدة، وما أولاهم أن يقولوا كيف يقبل الناس أن تكون رابطتهم الاجتماعية الشدة والظلم، لا الاتفاق والوئام؟

أمر من اثنين، إِما أن تكون الناس مخلوقات عاقلة، وإِما أن تكون عكس ذلك، فإِذا كانوا من الفريق الثاني كان جميعهم على حد سواء، وتكون الشدة لازمة لسياستهم جميعًا، ولا يوجد مسوغ لأن يكون فريق منهم ظالمًا، وفريق مظلومًا، وإذا كانوا من النوع الأول، وجب أَن تكون علاقاتهم مبنية على العقل والرشد، لا على تعسف من استأثروا بالسلطة. وفي الحالين على حد سواء لا يوجد مُبرر لوجود حكومة مُطلقًا.

كيف يُمكن إِلغاء الحكومات؟

الرق نتيجة لازمة لوجود القوانين، والقوانين وليدة الحكومة وعمادها الوحيد، وحينئذ لا يُمكن تحرير الناس من رقهم إِلا بإِلغاء الحكومات. ولكن كيف السبيل لذلك؟

كل ما حاوله الإِنسان للوصول إِلى هذا الغرض بطريق الشدة لم يفلح، بل أدى إِلى قيام حكومات أشد قسوة مما قد هُدِمَ. وبصرف النظر عمَّا قام به الناس قديمًا لهدم الحكومات بالقوة، فإِن ما يرمي إِليه الاشتراكيون من هدم نظام المعامل وجعل جميع مُنتجات الثروة ملكًا شائعًا بين الناس لا يُمكن الوصول إِليه إِلا بالقوة أَيضًا. وهدم الحكومات بالقوة، أَو درء الشر بالشر، لم يؤد ولا يُمكن أَن يُؤدي إِلى تحرير الناس، وما مثل من يبغون ذلك إِلا كمثل من يريد إِطفاء النار بالنار، أَو إِيقاف الماء بالماء، أَو ردم حفرة بحفر غيرها.

الرق نتيجة الشدة التي استأثرت بها فئة صغيرة لتستعبد السواد الأعظم من الناس، ولا يسمح لهذه الفئة بالسيطرة سوى اعتمادها على تفوقها في القوة، فاليونان والرومان لم يفتحوا البلاد ويدوخوا العباد إِلا لأنهم كانوا أحسن تسليحًا منهم، وأُوروبا الآن لا تستعبد سكان أفريقيا إِلا لهذا السبب عينه، ولهذا تعني الحكومات بالجيوش سواء في وقت الحرب أو السلم.

قديمًا كان الغُزاة يسطون على جيرانهم العزل ويسلبونهم كل ما يمتلكونه ويأسرونهم ويقتسمون الغنائم، كل بقدر ما بذل من المجهود في القتال، أما الآن فإن الممالك القوية تُهاجم الأمم الضعيفة بجيوش مُنتخبة من بيت صفوف العُمال، لا ينالون شيئًا في نظير أتعابهم، بل يعود الغنم كله على الملوك والرؤساء. فإذا وجدنا في أعمال الغزاة القدماء شيئًا من الشجاعة، لا نرى في أعمال الحكومات الآن سوى الغش والتمويه، لأنها تحرم الجنود من الانتفاع بما أحرزوه من النصر. وإنه من المتيسر مقاومة اعتداء مثل اعتداء الغزاة القدماء، ولكن لا يُمكن مُقاومة اعتداء مبني على غش وتضليل فئة صغيرة لتسيطر على من سواها.

تدعي الحكومة بأَننا كثيرون، وأَننا أَغنياء وغير مُتعلمين، ولا نستطيع أن نحكم أَنفسنا، ولا أن نُنظم أَعمالنا، وإنها إنما تجبي منا جُزءًا من دخلنا لتحمينا من الأعداء الأجانب، ولتُحافظ على النظام والأمن العام بيننا ولتنشئ لنا المحاكم والمدارس والطرق والبريد.

كل هذه الأشياء تعملها لنا، ولا تطلب منا سوى أن ندفع لخزانتها جُزءًا طفيفًا من دخلنا، وأن نلتحق بجيشها الذي تدعي أنه ضروري لسلامتنا. وهذه الأقوال لا تروق إلا في نظر غير المدقق، وقد اعتاد الناس على التسليم بكل ما يدلى به إليهم من هذا القبيل لا سيما وإنهم قد ألفوا المعيشة في ظل الحكومات، وإذا حامت بعض الشكوك في مخيلة أحدهم، فإن خوفه من الوقوع تحت طائلة العقاب يمنعه من التصريح بآرائه، وعليه فالكل راضون بهذا النظام ولا يشعرون بأحجاف

عندما يطلب منهم تأدية الضرائب. إلا أَن الحكومة بمجرد أن تحصل على الأموال والرجال لا تقوم بما تعهدت به للناس، بل تأخذ في التحرش بجيرانها حتى تسوق الأمة إلى حروب شعواء، وحبذا الأمر لو كانت تصلح الأنظمة الاجتماعية بل تفسدها وتقتلها.

في كتاب ألف ليلة وليلة رواية سائح قد طرحته سفينته على صخرة جرداء، فوجد فيها رجلًا هزيلًا جالسًا بجوار مجرى من الماء، يريد اجتيازها ولا يقوى عليه، فأخذته الشفقة عليه، وحمله على كتفيه ولكنه ما كاد يستقر عليها، حتى لف رجليه عليه وأبى النزول إلى الأرض مرة أُخرى، وصار يتحكم في حامله ويأمره بالذهاب حيث شاءت إرادته وصار في مكنته أَن يجمع ثمار الأَشجار التي كان يأكلها بمفرده ولا يعطي حامله شيئًا منها وصار يسيئ مُعاملته بكل ما لديه من الطُرق.

وحال هذا الرجل الهزيل يشبه حال الحكومات التي تشتري بالأموال التي تجمعها الأسلحة والمدافع والقواد الحربيين المطيعين لأوامرها الذين تسند إليهم تنظيم الجيوش وتدريب العساكر بتلك الطريقة الغريبة التي تفقد الجندي حريته وهي أعز شيء لدى الإنسان وتجعله آلة ذلولة في يدها. وفي هذه الآلة الذلولة سر رق الناس، فإنها لا تصبح في يد الحكومة حتى يصبح كل الناس خاضعين لها، فتسيئ إليهم وتزدريهم ما شاءت إرادتها، وتولد في نفوسهم الإخلاص والطاعة لها بما تنشره بينهم من التعاليم الفاسدة.

إن الملوك والإمبراطرة ورؤساء الجمهوريات لا يقدسون النظام العسكري ولا يهتمون هذا الاهتمام الكبير بالمناورات والاستعراضات والاحتفالات العسكرية وأمثال هذه الهزيانات إلا لعلمهم إن وجودهم متوقف عليها، فالجنود النظامية هي التي تؤيد سلطانهم، وهي التي تسمح لهم بارتكاب أَفظع المظالم وهم جالسون في آرائكم، وعليه فالوسيلة الوحيدة لهدم الحكومات ليست القوة، بل إظهار هذا التضليل، فإنه لواجب أن يفهم الناس – أَولًا – أَنه ليس من الضروري في الممالك المسيحية أَن يحمي الناس بعضهم بعضًا، إذ لا عداوة بين الناس غير ما توجده الحكومات بينهم، وأَن الجيوش لا فائدة فيها إلا للفئة الغالبة، وإنها مُضرة جد الضرر بالمجموع؛ لأَنها سبب استرقاقهم. ثانيًا أَن النظام العسكري الذي تقدسه الحكومات هو أكبر جريمة يُمكن الإنسان ارتكابها، ودليل واضح على سوء نيات الحكومات بالشعوب؛ لأَنه مُميت للعقل والحرية، وليس له غرض سوى تأهيل الشخص لارتكاب الجرائم التي يأبى أن يرتكبها أي إنسان وهو في حالته الطبيعية، وأَن الجيوش ليست بضرورية حتى في أَوقات الحروب إذا كان الحرب دفاعيًا وطنيًا، كما حصل في البوير حديثًا، وإنما الغرض منها هو ما أظهره غليوم الثاني، من ارتكاب الجرائم وقتل الإخوان والآباء.

فالرجل المريع الذي تربع على أكتاف السائح سلك كما تسلك الحكومات، فصار يهزأ ويسخر بحامله لوثوقه بأَنه طالما كان في مكانه فإنه مُتحكم فيه، وهذه هي الحيلة التي تُمكن بها فريق من الناس، الذين لا ميزة لهم على سائر البشر، من التسيطر على من سواهم، والدفع بهم

إلى هاوية الفقر، وعمل كل ما هو مضربهم، فأفسدوا عِدة أجيال متعاقبة من الناس. وهذا غش وتمويه يجب إظهاره للناس، حتى يتمكنوا من إلغاء الحكومات، وما ينجم عن وجودها من الرق.

كتب (يوجين شمث) صاحب جريدة (أوهى ستات) التي تصدر في (بودين بشنه) مقالة غاية في الصراحة والحق وثقوب الفكر، شبه فيها الحكومة يجمعها للضرائب من الناس للمحافظة على الأَمن العام بزعماء لصوص (كلابريا)[٩] الذين كانوا يحصلون ضرائب في أَوقات مُعينة من كل من يريد السفر في الطُرق الرئيسية، فاتهمته الحكومة من أَجل ذلك، ولولا تبرئة المحلفين له، لأوقعته في شبائكها.

لقد خدرتنا الحكومة لدرجة أَننا أَصبحنا نرى مثل هذا التشبيه مُغالاة كبيرة، بل نكتة من النكات المؤلمة، وإِن كان في الواقع دون الحقيقة بكثير، إِذ كثيرًا ما يكون عمل الحكومة أَكثر فظاعة من عمل هؤلاء اللصوص. فاللص لا يسلب غير الأَغنياء، ولكن الحكومة لا تتصدى إِلا للفقراء، وتحابي الأَغنياء الذين يساعدونها على ارتكاب مساوئها. اللص يقامر بحياته، ولكن الحكومة لا تخشى شيئًا ولا تضحى شيئًا؛ لأَنها تعتمد في أَعمالها على التضليل والتمويه. اللص لا يلزم أَحدًا بالانضمام إِلى عصابته، ولكن الحكومة تلزم الناس بالاندماج في جُنديتها. اللصوص لا يُميزون بين من يدفعون لهم الجزية، ولكن الحكومة تُميز فريقًا على فريق، فالملوك والإِمبراطرة ورؤساء الجمهوريات

---

(٩) كلابريا إقليم من أَقاليم إيطاليا الجنوبية كان مشهورًا قديمًا بكثرة وقسوة لصوصه.

يعيشون في أَمن تام بفضل حرسهم الخاص ولهم أَن يصرفوا ما شاءوا من الأَموال المتجمعة من الضرائب ويليهم قواد الجيوش فالوزراء فرؤساء الشرطة فالمديرون فالمحافظون وهلم جرا إِلى أَحقر جُندي الذي هو أَقل موظفي الحكومة راتبًا وأَقلهم نصيبًا في حمايتها. أَما هؤلاء الذين يرفضون الاندماج في الجيش ويمتنعون عن دفع الضرائب ولا يقبلون الاشتغال بالقضاء، فتُعاملهم الحكومة كما يُعامل اللصوص من لا يدفعون لهم ما يطلبونه منهم. اللصوص لا يموهون على الناس، ولكن الحكومة تتعمد التضليل بهم للوصول إِلى ما ترمي إِليه، فتفسد عقول عِدة أَجيال مُتعاقبة من الناس بتعليم ديني ووطني فاسد.

إِن ما ارتكبه أَشد لصوص العالم قسوة كستنكارازين[١٠] وكارتوش[١١] لا يُمكن أَن يُقاس بما ترتكبه الحكومات من المظالم، فما هو إِلا قطرة من بحر مما ارتكبه هؤلاء الملوك الطغاة الذين سجل عليهم التاريخ القسوة، كحنا الفظيع، ولويس الحادي عشر، والياصابات، وغيرهم، بل مما ترتكبه الحكومات الديمقراطية التي لا تزال تُحافظ عل السجون ولا تتأخر عن إِرسال الحملات لإِخضاع من يخرج عن طاعتها من الأُمم، والتي تقمع الثورات بجنودها وتدفع برجالها إِلى الحرب أَمر من اثنين، إِما أَن ننظر للحكومات كما ننظر للكنائس بالاحترام، وإِما أَن ننظر إِليها بالبغضاء كذلك، وما دام الإِنسان لا يعرف حقيقة هذين

---

(١٠) ستنكارازين كان زعيم عصابة قوزاقية قوية في أَواخر القرن السابع عشر.

(١١) كرتوش كان زعيم عصابة من لصوص باريس في أَوائل القرن الثامن عشر.

النظامين لا يسعه غير احترامهما، وما دام سائرًا طبقًا لأَوامرهما فإِن غروره يجعله بحيث لا يتصور أَن ما يقوده ليس بشيء عظيم مُقدس، ولكن عندما يتبين له عكس ذلك ويتحقق خبث نوايا من يقودونه، ينقلب احترامه كُرهًا، وبقدر استسلامه يصبح كرهه.

يجب على الناس أَن يفهموا بِأَن مُساعدتهم للحكومة فيما ترتكبه من المظالم بتقديمهم المال والرجال لها أَمر هام، ومضربهم لأَنه يُساعدها على الاسترسال في جرائمها والتأهب لغيرها في المستقبل؛ لأَن الحكومة بمحافظتها على الجيوش إِنما تتأهب دائمًا لارتكاب جرائم مُقبلة.

إن عصر الاحترام والتقديس للحكومات قد أَوشك أَن يزول، رغم ما يبذله رجالها من التمويه على الناس وتخدير أَعصابهم وقد حان الوقت الذي يجب فيه على كل فرد أَن يفهم أَن الحكومات ليست بضرورية مُطلقًا، بل إِنها مضرة، وإِنها نظام مفسد للأَخلاق لا يليق بإِنسان شريف محترم أَن يشترك فيه. أَو أَن ينتفع بشيء من مزاياه. فإِذا فهم الناس هذا وامتنعوا عن الاشتراك في هذه الأَعمال، وأحجموا عن تقديم المال والرجال لها، لا تلبث الحكومات أَن تزول من نفسها، وفي هذا خلاص الناس من الاسترقاق.

(ماذا يجب على كل فرد عمله؟): لعل بعض أفراد الطبقة الموسرة الذين قد اعتادوا المعيشة في ظل الحكومات والذين لا يتصورون أَنه في

الإمكان إلغاؤها يحتجون علينا بِأَن ما نقوله، بصرف النظر عن صحته أَو عدمها، لا يُمكن تنفيذه، ويطلبون إلينا أَن نرسم لهم الخطة التي ينهجون عليها وينظمون بها المجتمع؛ لأَن هؤلاء القوم قد اعتادوا أَن يقوم آخرون بجميع ما يلزم لهم من الخدم، ولذا تراهم عندما يسمعون بأي إِصلاح يفضى إِلى تحرير من يخدمونهم يقدمون عِدة مشروعات لإِصلاحهم، ولكنهم لا يفكرون مُطلقًا في إِطلاق سراحهم، وهو الحل الوحيد لشقائهم، غير عالمين أن ليس لهم حق في التصرف بغيرهم، وإِلزامهم بالاشتغال رغم إِرادتهم. وحبذا لو فطن العُمال إِلى أَسباب شقائهم، إِلا أَن قدم عهدهم بالاسترقاق قد أَفسد عقولهم لدرجة أَنهم أَصبحوا يتصورون أَن مساوئهم إِنما ترجع إِلى سوء مُعاملة أَسيادهم لهم والتقتير عليهم في الأُجور، ولا يتصورون مُطلقًا أَن مَساوئهم ترجع إِليهم رأسًا، لقبولهم الاشتغال لدى أَصحاب الأَموال لمنفعة شخصية تعود على بعضهم، غير ناظرين إِلى ما قد يصيب إِخوانهم من الأجحاف، وهم بذلك يضحون شرفهم وحريتهم ويقبلون القيام بأعمال مزرية بالشرف، وينتجون مصنوعات مضرة وغير لازمة للمجتمع، وفوق ذلك فهم يُساعدون على وجود الحكومات بتقديمهم المال والرجال لها، فيزجون أَنفسهم بأنفسهم في الرق. ولكي يتسنى إِيجاد الإِصلاح يجب على العُمال والأغنياء معًا أن يفهموا أَنه يجب على كل فرد أَلا يقصر عنايته على نفسه، إِذ الإِصلاح يقتضي بعض التضحية، وعلى كل إِنسان يريد إِصلاح غيره، أَن يتحمل بعض التضحية بتعديل أَحوال معيشته والتنازل عمَّا حصل عليه من الامتيازات، كما عليه أَن يقاوم نفسه ومطامعه ويكبح

جماحها وأَن يتحمل بصبر وثبات ما قد يصيبه من جراء مُخالفته لأوامر الحكومة.

وعليه فالجواب على (ماذا يجب عمله على كل فرد؟) بسيط وواضح وقابل للتنفيذ؛ لأَنه لا يتطلب منا إِلا أَن نُقاوم ما لنا كل الحق في مقاومته وهو نفوسنا. وعلى كل فرد:

أَولًا: أَلا يخدم الحكومة بِأَي حال من الأَحوال فلا يكون جُنديًا ولا قائدًا ولا وزيرًا ولا جابيًا ولا شاهدًا ولا قاضيًا ولا محلفًا ولا حاكمًا ولا عضوًا نيابيًا ولا في أَي وظيفة لها مساس بالظلم.

ثانيًا: أَلَّا يدفع الضرائب التي تُطلب منه، ولا يقبل أَن ينتفع بأموال جمعت من الضرائب بصفة مُرتب أَو معاش أَو مكافأة، ولا ينتفع بعمل إِقامته الحكومة بأموال الضرائب المأخوذة قهرًا من الناس.

ثالثًا: أَلا يلجأ للحكومة للمحافظة على أَملاكه ونفسه من تعدي الغير ما دام يطلب إِصلاحًا عامًا، بل عليه أَن يكتفي بما تتركه له الناس من الأَرض والمتاع.

قد تقولون أَن الامتناع عن خدمة الحكومة والانتفاع بأعمالها أَمر مستحيل؛ لأَن معنى ذلك الامتاع عن المعيشة. فالذي يمتنع عن أَداء الخدمة العسكرية يسجن، والذي لا يدفع الضرائب يُعاقب وتحصل الضرائب من ممتلكاته رغم أَنفه، والذي لا يقبل التوظف بالحكومة وليس

له مصدر رزق آخر يموت وعائلته جوعًا. وكذاك الأمر مع من يرفض الاحتماء بالحكومة واستعمال الأشياء المفروض عليها ضرائب والانتفاع بأنظمة الحكومة؛ لأَن مُعظم الحاجات النافعة مفروض عليها ضرائب، هذا إِلى أَنه من المستحيل الاستغناء عن استخدام أَنظمة الحكومة كالبريد والطُرق وغير ذلك.

وأني لأعترف بصحة ذلك، ولكن كونه صحيحًا لا يفيد أَنه لا يُمكننا أَن نُقلل من تداخلنا في أَعمال الحكومة، فإِن كان لا يستطيع كل فرد أَن يمتنع عن الدخول في الجندية (وإِن كان هُناك كثيرون في وسعهم ذلك)؛ ففي الإِمكان أَلا يتطوع في الجيش والبوليس أَو القضاء وأَن يقنع بمركز حر مهما كان حقيرًا، ويفضله على اسمى مركز حكومي. وأَن كان لا يستطيع كل فرد أَن يتنازل عن أَملاكه (مع أَن هُناك كثيرون قد فعلوا ذلك)؛ ففي وسعه أَن يُقلل من مقدار ما يملكه من الأرض عندما يقتنع بعدم أحقيته في امتلاك هذا القدر العظيم منها. ليس في وسع كل فرد أن يتنازل عمَّا لديه من الأموال والعقار، ولكن في وسعه أَن يستغنى عن كثير مما لديه منها إِذا قصر مطالبه على ما هو ضروري له، وأَن يمنح ما يبقى لإِخوانه الذين تأكل قلوبهم الغيرة والحسد. ليس في وسع كل موظف حكومة أَن يتنازل عن راتبه (وإِن كان هُناك كثيرون قد فعلوا ذلك وفضلوا الموت جوعًا على خدمة غير شريفة)، ولكن في وسعه أَن يُفضل وظيفة براتب قليل عن أُخرى براتب ضخم إِذا كانت الثانية تستلزم من القائم بها الإِضرار بالغير. ليس في مكنة كل فرد أَن يستغني عن مدارس الحكومة، ولكن هُناك كثيرين ممن يفعلون ذلك ويفضلون المدارس الحرة. وعليه

يُمكن كل شخص أَن يُقلل من استعماله للأَشياء التي عليها ضرائب ومن أنظمة الحكومة.

بين النظام الحالي المبني على القوة والنظام الكمالي الذي ينشده الإِنسان المبني على التفاهم والاتحاد مراحل شاسعة، على الناس اجتيازها، ولا يتيسر لهم ذلك إِلا إِذا امتنعوا عن الاشتراك في أَعمال الحكومة، فبقدر امتناعهم بكون اقترابهم مما يتطلعون إِليه. وإِنه ليصعب الحُكم على مصير الحكومات، وعن طريقة تحرير الناس ولكن هُناك شيئًا مُحققًا، وهو أَن أَخلاق الناس الذين سيعرفون مضار الحكومات، ويبتعدون عنها ستكون مخافة لأخلاقنا الآن، وأكثر ما تكون موافقة لما تقتضيه سُنن الحياة وضمائر البشر.

وجُملة القول أَن حياة الناس الآن حياة فاسدة، وأَظن أَن الكل مُتفقون على ذلك، وما سبب هذا الانحطاط الأَخلاقي والشقاء الذي يُقاسيه العُمال سوى تعسف الحكومات، التي لا يُوجد غير طريقة واحدة للقضاء عليها وهي الامتناع بتاتًا عن الاشتراك فيها. إِما إِمكان أَو تعذر هذا الامتناع وكونه قريب المفعول أَو بعيده فأمر لا يصح البحث فيه؛ لأَنه هو الطريقة الوحيدة لرفع الاستعباد عن الناس. إِما إِلى أَي قدر سيحل الاتفاق والعرف بين الناس محل القوانين فأمر يرجع إِلى مقدار ما تنطوي عليه نفوس الناس من المبادئ القويمة وعلى ما مقدار ما يبذلونه للسير بمقتضاها.

كل منا مُستقل في ذاته ولكنه في الوقت نفسه فرد من مجموعة، ويُمكنه أَن يكون عاملًا من عوامل نهضتها أَو انحطاطها، طبقًا لما يسير عليه من المبادئ. وكل فرد منا حُر في انتخاب الطريق الذي يسلكه، فإِما أَن يُخالف أَوامر الله ولا يُبالي بما قد يصيب الغير من الاجحاف ما دام يحصل على كل ما يطلبه في هذه الحياة الفانية، وإِما أَن يزج بنفسه ضمن من يضحون حياتهم للوصول إلى حياة سعيدة تتفق مع إِرادة المولى.

إنه لمن السهل تسفيه قولي هذا وإِقناع الناس بِأَنهم ليسوا بسائرين نحو التحرير، وأَن الحكومات ضرورية للمجتمع، وأَنه من الضرر إلغاؤها وإزالة القوانين الحامية للحياة والمتاع، استنادًا على تاريخ البشر، ولكن بغض النظر عن مُراعاة الصالح العام، أَليس جديرًا بالإِنسان أَن يبتعد عن ارتكاب مضرًا وخطأ؟ فالبراهين على لزوم الحكومات وعلى كونها عاملًا قويًا من عوامل الرقي والحضارة وإِن كانت مُستمدة من التاريخ ومسلم بصحتها، إلا أَنه يجب على كل إِنسان عاقل مُخلص أَن يتبين ما في أَعمالها من الضرر فيقول لنفسه أَن القتل جريمة صريحة، وتلبيتي طلب الحكومة في تأدية الخدمة العسكرية، وفي دفع الضرائب التي تسمح لها بشراء المدافع والذخائر، مُشاركة لها في جريمة القتل وهذا ما تأباه نفسي، وكيف تسمح لي نفسي أَن أنتفع بنقود قد جمعتها بطريق الإِرهاب من قوم جياع، كما إِني لا أُريد أَن استعمل أَرضًا أَو عقارًا تحميه لأَني أَعلم أَن هذا الدفاع مبني على الهديد بالقتل.

نعم، كُنت ارتكب هذه الدنايا أيام إن كنت جاهلًا بما تتضمنه من الإجرام، أَما الآن وقد تبين لي ذلك، فلا يُمكنني أَن اشترك فيها. إني لأعلم إننا جميعًا مُقيدون بالحكومة وإِنه من المتعذر الإفلات منها، ولكني سأبذل ما في وسعي حتى لا أتداخل فيها ولا أكوان شريكًا لها في إجرامها ولا انتفع بما تجبيه بطريق الإرهاب.

الحياة قصيرة وواحدة فلماذا أخالف إِرادتي وضميري وأَكون شريكًا في الإِجرام؟ لا، لا. محال أَن أَكون كذلك. وماذا ينتج عن مُخالفتي وعصياني؟ لا أعرف. إِني أَظن أَنه سوف لا يلحقني أَي ضرر من جراء ذلك.

قد تقولون إن هذه هي النغمة التي قد ألفتَ تردادها وهي لا تخرج عن الحث على إِلغاء الحكومات من جهة والتحريض على عدم الاشتراك فيها من جهة أُخرى. ولكني قد لا أعدم نصيرًا من بعض المخلصين الأذكياء الذين يرون معي سوء تصرفات الحكومة وأصحاب الأراضي وذوي الأموال بل والاشتراكيين والفوضويين والثوريين أنفسهم، ولا يجدون سوى حلًا واحدًا وهو السير طبقًا لما تمليه علينا ضمائرنا ولوادي ذلك في بادئ الأمر إلى فتور في عزائم الأفراد.

يهول الناس إِلغاء الحكومات لتصورهم إنه بإِلغائها تتفشى الفوضى ويعم التشاحن بينهم، ولكن بصرف النظر عمَّا سبق لي ذكره. وبفرض أَن هذا صحيح، أَليس من المعقول أَن يبتعد الإِنسان عن سبب علته إِذا

وقف على حقيقته، مهما قاسى في سبيل ذلك؟ فالسكير الذي يفطن إِلى أَن آلامه راجعة إِلى ما يشربه، لا يفيده أَن يعتدل في شربه ويتجرع من الأدوية ما يشير به الأطباء القليلو التبصر، بل يتحتم عليه أن يبتعد بتاتًا عنه.

كذاك الأمر في مرضنا الاجتماعي، فإذا تبين لنا أن آلامنا راجعة إِلى استئثار فريق منا بالسلطة، فليس من المعقول أن نأمل انصلاح الأحوال مع استمرارنا في مُساعدة الحكومة أيًا كان نوعها، بل يجب علينا أن نمتنع بتاتًا عن مُساعدتها، كما يجب على السكير أن يبتعد مرة واحدة عن مُسكراته، ونكون بذلك قد عملنا ما يتفق مع ما تمليه علينا ضمائرنا وما توحيه إلينا نفوسنا.

الحكومة

(دعوة إِلى المصلحين الاجتماعيين)

إِن أَكبر غلطة أُرتكبت في العالم هي فصل العلوم السياسية عن العلوم الأخلاقية (شللي).

***

بينت للعمال أَنهم إِذا أَرادوا أَن يتخلصوا من شقائهم فما عليهم إِلا أَن يبدءوا بتقويم أَخلاقهم، فيتجنبون مُعاداة إِخوانهم، ويُخففون من أنانيتهم ويتبعون ما أمرهم به الإنجيل من أن يحب كل منهم لأخيه ما يحبه لنفسه.

ولقد حكم الناس على اختلاف آرائهم ومذاهبهم على رأيي هذا بِأَنه نظرية خيالية مُحال تحقيقها، وقالوا بِأَن الأخذ به والعمل بمقتضاه يفضي إِلى توقيف دولاب الأعمال؛ لأَن النفوس البشرية لا تصل إِلى هذا الكمال الأخلاقي إِلا بعد زمن طويل، وقد لا تصل إِليه مُطلقًا، وإِزاء هذا أرى نفسي مُضطرًا أن أقول بعض كلمات عسى أن أقنع الناس بِأَني لا أدلي إِليهم بِأَوهام، بل بحقائق تستحق منهم من العناية أكثر مما يُعطى لمبادئ المصلحين الفنيين، وأني لموجه كلامي – على الأخص – إِلى هؤلاء الذين يريدون حقيقة أن ينفعوا إِخوانهم ويصلحوا شئونهم.

إن المطامح التي تشرئب إليها أَعناق الناس تتغير بتغير الأزمان ويتغير معها نظام المجتمع، ولقد مضى الوقت الذي كانت فيه أغراضهم محصورة في إرضاء شهواتهم البهيمية التي أفضت إلى إفساد فريق من الناس للفريق الآخر إفسادًا معنويًا وحقيقيًا. ثم تلا ذلك عصر تمجيد الناس لرؤسائهم ورفعهم إلى مرتبة الأُلوهية والتفاني في الخضوع لهم، كما حصل في مصر القديمة وروما، ثم تحولت أنظارهم إلى جعل الغرض من الخضوع للرؤساء الوصول بمعونتهم إلى إصلاح حال الرعية، ثم اتجهت الأنظار إلى توحيد الملك ثم إلى توحيد الكنائس ثم إلى إنشاء الجمهوريات ذات الانتخاب العام أَو المقيد. أَما الآن فالغرض الذي ترمي إليه الناس هو إيجاد نظام اقتصادي تكون فيه جميع مُنتجات الثروة وآلات العمل ملكًا شائعًا بين الناس. وهذه المطامح المختلفة لم يتيسر للإنسان تحقيقها إلا باستعمال القوة. وكذلك الآن فإن الناس تتوهم بأَنه من المستحيل تحقيق الإصلاحات التي تنشدها الناس إلا بواسطة حكومية يدير دفتها قوم قد نضجت فيهم الفضيلة وأينع العقل، وحبذا لو اقتصر هذا الاعتقاد على عامة الناس وبُسطاء العقل، بل إن الاشتراكيين والثوريين أنفسهم الذين يعتقدون بفساد نظام الحكومة الحالي يرون ضرورة وجود قوة تسمح لفريق من الناس بإلزام غيرهم بإطاعة الأوامر. فالمسألة لم تتغير مُنذ القدم ولا تزال على هذه الحال، ولكن الذين يخضعون قهرًا لأوامر غيرهم لا يرون في هذه الأوامر ما يشير إلى رجحان أَصحابها عقلًا، وكثيرًا ما ثاروا ضدهم وأنزلوهم عن عروشهم وأوجدوا نظامات جديدة ظنوا أنها تتفق مع رغباتهم وتنيلهم غايتهم، غير أَن

السلطة الجديدة لا تكاد تستولى على أزمة الأمور التي تصبح أشد إِضرارًا وظُلمًا من سابقتها؛ لأَن السلطة مفسدة للأخلاق، وقلما يُراعي من استحوز عليها الصالح العام، إما إِذا لم يُوفقوا في مسعاهم وطاش سهمهم ولم يتمكنوا من إِسقاط السلطة المتملكة فالويل لهم؛ لأَن الحكومة لا تكاد تنتهي من إِخماد حركتهم، حتى توجد من وسائل الدفاع عن نفسها كل ما تراه في مكنتها وتزداد ضغطًا وتقييدًا للأُمة.

هذا ما حصل في الماضي، وما يحصل الآن، ففي أَوائل القرن التاسع عشر كانت الثورات ناجحة، ولكن الذين أُسندت إِليهم مقاليد الأُمور بعدها كنابليون الأول وشارل العاشر ونابليون الثالث لم يمنحوا الشعوب ما كنت تتوق إِليه نفوسهم من الحرية. أَما في النصف الأخير من هذا القرن بعد سنة ١٨٤٨ فلم تنجح ثورة من الثورات وتمكنت الحكومات من إِخمادها وتلافيها بفضل ما ظهر من المخترعات الفنية التي ذللت جميع قوى الطبيعة وسمحت للحكومة بتوطيد مركزها، لدرجة أَنه أَصبح من المستحيل مقاومتها، إِذ لم تكتف بوضع يدها على مقادير هائلة من الأموال التي جبتها من الأهلين، وبإِنشاء جيوش نظامية مُدربة أحسن تدريب، بل توصلت إِلى التأثير الأدبي على الناس بطريق الصحافة التي ترشيها والتعليم الديني والعلمي. وهذا يُخالف ما كان حاصلًا في العصور المتقدمة، فإِن نيرون وغنغيزخان وشرلمان رغم قوتهم لم تكن لديهم الوسائل الكافية لإِخضاع الثورات البعيدة عن تخت ملكهم ولم يكن التعليم خاضعًا لمراقبتهم.

لقد أَقامت الحكومات في أَيامنا هذه عقبات جمة في سبيل قيام أَي حركة ضدها، إِذ أَصبح في يدها البوليس السري، والجواسيس والصحافة المرتشية، والسكك الحديدية والأسلاك البرقية، والمسرات والمصورات الشمسية، والسجون، والحصون، والأموال الطائلة، والتعليم، وفوق الجميع الجيش، حتى وصلت إِلى درجة من الكمال يسهل معها على أي ملك، مهما بلغ من الضعف ووهن العقل، إِخضاع أَي ثورة من الثورات التي تظهر من وقت لآخر بتأثير فئة قليلة التبصر في عواقب الأُمور، فيزيدون بِأَعمالهم مركزهم ارتباكًا ويحملون الحكومة على التشديد في رقابتها.

والوسيلة الوحيدة التي لدينا الآن للتغلب على الحكومات هي الجيش، إِذا فطن أَفراده إِلى ضرر أَعمالهم، ولكن الحكومات مُتيقظة لهذا الأمر وهي لا تترك وسيلة للتأثير فيهم وبث روح الطاعة بينهم، حتى أصبح لا يسع أي فرد خدم في الجيش واكتسبت نفسه الطاعة التي يولدها النظام العسكري أن يرفض يومًا من الأيام الانصياع لأوامر الحكومة مهما كانت عقيدته. فماذا ينتظر من هؤلاء الشبان الذين يطلبون لتأدية الخدمة العسكرية وهم في العشرين من أعمارهم بعد أن تزودهم الحكومات بالتعاليم الدينية والسياسية التي تتفق مع أَغراضها، سوى أن يلبوا دعوتها ويكونوا طوع إِشارتها، فإِذا ظهرت بعض حوادث فردية يرفض فيها بعضهم الاندماج في الجيش فأكبر ما يكون الباعث عليها اعتبارات دينية لا دخل لها في السياسة. وعليه فمن المستحيل في عصرنا هذا نجاح أي ثورة ترمي إِلى هدم الحكومات وإِسقاط الملوك، إِلا

أَن الاشتراكيين والثوريين لا يفطنون لذلك، ولذا تراهم يسعون للوصول إلى إِصلاحاتهم بطريق مُقاومة الحكومة.

إِن الجهاد القائم بين الحكومات والشعوب مُنذ عِدة أَجيال الذي لم يفض إلا إِلى قيام حكومة مكان أُخرى قد وقف مُنذ أواسط القرن التاسع عشر، لما وصلت إِليه الحكومات من القوة والمناعة، ولقد ظهر للناس أَنه كلما ازداد مركز الحكومة وطيدًا ازدادت مساوئها ومظالمها، وبدلًا من أن تسند إِدارتها إِلى اكفأ الناس وأحسنهم، يأخذ باعنتها أحط الناس وأضعفهم؛ لأَن خيار الناس يرفضون أن يكون لهم ضلع في الاستبداد.

وهذا أمر واضح، إلا أَن هيبة الحكومات وأبهتها واعتقاد الناس بضرورة وجودها جعلهم لا يتنبهون لضررها ولا يفطنون إلى ما تنطوي عليه أَعمالها من التعسف، إلا بعد مُضي آلاف من السنين. فلا عجب إِذا صرف الملوك والإِمبراطرة والوزراء والقضاة وغيرهم ممن ترتكز عليهم الحكومة، حياتهم في تأييد سلطتها وتوطيد دعائمها، وحبذا الأمر لو كانوا من خيار القوم، إِلا أَنهم أَغلب ما يكونون من أحط الناس، فلا عجب إِذا كانوا من أهم أسباب مصائبنا الاجتماعية. فالقوة التي كانت تدعو لتحمس وإخلاص الرعية لمن هي في يده، أصبحت الآن موضع الاحتقار والبغضاء من السواد الأعظم من الناس، وصارت أبهة الملوك في نظر العقلاء أبهة كاذبة وستارًا جميلًا يخفي ما وراءه من الدنايا.

لقد فطنت الحكومات الآن لما سرى بين الناس من الاعتقاد بفساد أعمالها، فأصبحت لا تعتمد على الحقوق الوهمية التي كانت تدعيها كحق الملوك المقدس، وانتخاب الأهلين، والفضلية الطبيعية في نفوس الحُكام، بل جعلت اعتمادها الوحيد على القوة، حتى أَغضبت الناس، وأزالت حسن اعتقادهم بها.

إن ما ظهر مُنذ أواسط القرن التاسع عشر من مبادئ الحرية التي تُنافي وجود فريق من الناس لهم السيادة على غيرهم قد فتح عيون الناس لحقوقهم، وجعلهم ينظرون للحكومات نظرة استخفاف، ولا يخضعون لها إلا مُكرهين. فزال بذلك ما كان يكسوها من القداسة والفخامة، وظهر للناس ضررها وعدم لزومها، وتبين لهم أنه مهما تنوعت أشكالها وتبدلت ألقاب رؤسائها فالشدة صفة مُلازمة لها، وهذا ما يجب استئصاله، ولكن كيف السبيل إلى إلغاء الحكومات، وكيف نُنظم الأعمال بدونها؟

الفوضويون مُتفقون على أن الحكومة لا يُمكن إسقاطها بالقوة وأَن الوسيلة الوحيدة لذلك هي وقوف الناس على عدم فائدتها وضررها، أما عن مسألة تنظيم الأعمال بعد إلغائها فيذهبون مذاهب شتَّى، فجدوين الإنجليزي وبرودهون الفرنسوي مُتفقان مع سائر إخوانهما على أن وقوف الناس على ضرر الحكومات وعدم فائدتها هو الوسيلة الوحيدة للقضاء عليها؛ لأَن الصالح العام (كما يقول جدوين) أَو العدالة (كما يقول برودهون) التي قد قضت عليهما الحكومة لا يُمكن تحقيقهما إلا إذا سرى بين الناس الاعتقاد بأَن وجود الحكومة مُناف لوجودهما.

أَما عن مسألة تنظيم الأعمال، بعد إِلغائها، فهما لا يبتان فيها بل يقولان بِأَن الناس سوف يهتدون إِلى أقوم وأعدل الطُرق لتنظيم أعمالهم، إِذا رفع عنهم حيف الحكومات.

أَما غيرهما من الفوضويين كباكنين وكروبوتكين فأنهما وإِن كانا يعترفان بما لاعتقاد الناس من التأثير في إِلغاء الحكومات، فإِنهم يرون الثورة لازمة للوصول إِلى هذا الغرض، ولذا تراهم يطلبون إِلى الناس التأهب لها، ويتفقان مع سابقيهما في أَن إِلغاء الحكومات كافٍ لاهتداء الناس إِلى تنظيم أَحوالهم.

ويذهب (ماكس سترنر) الأَلماني (وتكر) الأَمريكي إِلى أَن الناس إِذا عرفوا أَن صالح الحكومة لا يتفق مع سعي كل شخص وراء منفعته الشخصية وهي الباعث الوحيد على استنهاض همته، لا يلبثون أَن يشعروا بضررها فتتلاشى إزاء هذا الاستياء. أَما عن مسألة تنظيم الأعمال بعد إِلغائها فيقولان أَن كل فرد إِذا سعى وراء مصلحته الشخصية، نشأ الاتفاق وتولد الوئام بين الجميع. وجميع هذه الآراء صحيحة في كون الحكومات لا يُمكن إِلغاؤها بالقوة بل بطريق اقتناع الناس بعدم لزومها وضررها، ولكن كيف يُمكن إِقناع الناس بذلك؟

يعتقد الفوضويون بِأَنه يُمكن تحقيق ذلك إِذا فهم الناس معنى الصالح العام والعدالة والتقدم والمصلحة الشخصية. ولكن بغض النظر عن تناقض هذه العوامل الباعثة على العمل، فإِن الناس يختلفون اختلافًا

بينًا في فهم معانيها، وعليه يكون من الحمق تصور قوم يُعارضون الحكومة ويُقاومونها من أجل مبادئ لا يفهمونها أو اتحاد قوم لا تزال تتضارب بينهم المنفعة العامة والمنفعة الشخصية، وكون مذهب (ماكس ستريزوتكر) لا يُنافي الصالح العام، لا يُمكن التصديق به، لأنه قلمًا تتفق المصلحة الشخصية مع المصلحة العامة، وحسبنا دليلًا ما تشاهده كل يوم.

وعليه فمبادئ الفوضويين، لا تخرج عن أوهام يسهل على الحكومة تفنيدها واتخاذها مُبررًا لتوسيع سلطتها؛ لأَن الدين ليس أساسها إذ لا يُمكن القضاء على الحكومة إلا إذا اعتبر الناس الدين الوسيلة الوحيدة لذلك، هذه الوسيلة المعروفة لهم مُنذ القدم، والتي كثيرا ما ثلت عروشًا، وأوجدت نظامات لحمتها الحرية وسداها الإخاء، فإذا أيقن كل فرد بأن حياته على هذه الأرض ما هي إلا شطر بسيط من حياة الإنسان الخالدة، وإنه يجب السير طبقًا لأوامر الدين وإهمال كل ما يُنافيها من القوانين التي من وضع البشر، لا يلبثون أن يوفقوا إلى إيجاد نظام عادل، لا أثر فيه للشدة التي يأباها الدين.

وإنه لغريب ألا يتضح للناس أن جميع مساوئ الحياة إنما ترجع إلى فساد أخلاقهم إلا في الوقت الذي تصل فيه الحكومات إلى درجة الكمال من المناعة والقوة، فإذا أرادوا الإصلاح والتخلص من تعسفها وجب عليهم إصلاح أخلاقهم، ولا يتيسر هذا إلا باتباع تعاليم الدين القويمة، التي بدونها لا يتيسر للناس الوصول إلى الغرض الذي ينشدونه، وهو إصلاح الحياة الاجتماعية. هذا ما أود أن أقوله لكم أيها المخلصون

لإخوانكم الذين لا ترتاح نفوسكم إلى هذه المعيشة المبنية على الأنانية، وتبغون أن تساعدوا وتنهضوا بإخوانكم التعساء، فإن تراءى لكم الوصول إلى هذا الغرض باشتراككم في الحكومة وحملها على إيجاد الإصلاح، فتصوروا أولًا ما هي الحكومات التي لا تعتمد إلا على الإرهاب والتعسف، والتي لا تُمثل دورها إلا بارتكاب القتل والسرقة والظلم أو التحفز لارتكابها.

سرد الكاتب الأمريكي (ثورو) في عرض مقالته عن ما يدعو كل شخص لعدم إطاعة الحكومة، ما عمله هو من رفضه دفع ضريبة قدرها ريال للحكومة الأمريكية، بانيًا أسباب رفضه على عدم رغبته في الاشتراك في أعمال حكومة تسمح بوجود استرقاق السود، وجدير بكل إنسان أن يسلك هذا المسلك مع حكومته حتى وإن كان من أهالي الولايات المتحدة أرقى دول الأرض التي لا تشهد لها أعمالها في كوبا والفلبين ومعاملتها للسود وطردها الصينيين بالتفوق على غيرها، أو من أهالي إنجلترا التي حاربت الصينيين من أجل الأفيون[١٢]، وقاتلت البوير لقتل وطنيتهم، أو من أهالي فرنسا التي ارتكبت فظائع عدة من جراء انتشار الروح الحربية بين أهلها.

---

(١٢) يشير المؤلف إلى الحرب التي نشبت بين إنجلترا والصين سنة ١٨٤٠ المعروفة بحرب الأفيون التي كان سببها مصادره الحومة الصينية لتجارة الأفيون التي كان سببها مصادرة الحكومة الصينية لتجارة الأفيون الذي كان يرد من الهند لأن الحكومة شعرت، بأضرار تعاطي الأهالي له «المعرب».

وعليه فكل رجل طاهر القلب يريد أن يخدم إخوانه لا يسعه إلا أن يرفض الاشتراك في الحكومة إذا تدبر قليلًا في تصرفاتها، اللهم إلا إذا كان ممن يعتقدون بأن الغاية تبرر الوسيلة، فإذا قلت بأنك لا تريد الاشتراك في الحكومة إلا لتحملها على توسيع نطاق الحرية والحقوق الممنوحة للشعب، فاعلم أن حرية الشعب وحقوقه تنافي مصلحة الحكومة، وبقدر ما يزيد مقدار الممنوح منها للشعب، بقدر ما ينقص من سلطة الحكومة، وهذا غير خاف على الحكومة التي وإن كانت تغمض عينها عن مناقشات الناس في الإصلاح ما دامت لا تخرج عن حد الكلام، فإنها لا تتركهم وشأنهم إذا آنست منهم ميلًا للقيام بتحقيق أقوالهم بل توقفهم عند حدهم بما لديها من القوة، وعليه فمحاولتك الإصلاح بطريق الاشتراك في الحكومة لا يفضي إلا إلى توسيع سلطتها.

وإذا كنت ممن يريدون الإصلاح بطريق الثورة على الحكومة كالاشتراكيين فلننظر أولًا إلى الوسائل التي لديك والتي تريد الوصول بها إلى غرضك، وكلها طرق مبنية على الغش والتمويه والاعتداء والقتل، وهذه لا يمكن اعتبارها طرقًا شريفة، ويبعد أن تؤدي إلى نتيجة مرضية، لأن قوة الحكومة وتحفظها بلغتا في أيامنا هذه مبلغًا لا يتأتى معه نجاح أي حية أو حركة عدائية، بل تكون هذه الأعمال مسوغًا لتشديد رقابتها، ولنفرض نجاح ثورة ما، وإن كان هذا غير محتمل في أيامنا هذه، فأي دليل يمكن إقامته على أن القوة المتغلبة ستكون أكثر برًا بالأهالي من القوة التي سقطت، ويفرض حصول ذلك، فهل ينتظر إصلاح حال المجتمع ونفوس الناس لا تزال متشبعة بالأثرة؟

فلنتصور إن ملكة الداهومي[١٣] منحت شعبها أتقن دستور منح لأمة، وحققت ما يرمي إليه الاشتراكيون من جعل جميع آلات العمل ملكًا شائعًا بين الناس، وأوجدت من الأنظمة ما يؤيد بقاء هذه الحال فهل هذا بكاف لجعل الداهوميين أسعد الناس؟ كلا، فإنهم طالما كانوا داهوميين وبهذا التوحش والخشونة فإن استعباد فريق منهم للآخر يبقى كما كان من قبل، وعليه فقيل تحقيق مبادئ الاشتراكيين يجب على الداهوميين أن يهذبوا أخلاقهم، ويبتعدوا عن توحشهم وهذا ما يجب على الأوروبيين أنفسهم، فلكي يتيسر للناس أن يعيشوا عيشة اجتماعية عادلة لا يكفي رفع مظالم الحكومة عنهم، بل يجب تقويم أخلاقهم، بحيث يرى كل فرد مصلحة غيره مساوية لمصلحته، وهذا متوفر في المستعمرات الدينية (الكوميونات الدينية) الموجودة في أمريكا والروسيا التي يعيش أهلها عيشة سعيدة بدون أن يكون لديهم قوانين.

وعليه فجدير بكل فرد أن يعمل على نشر الدين، ولست أقصد بالدين تلك الخزعبلات التي ليست من في شيء، بل الدين الحق الذي ينافي الاشتراك في الحكومة وإطاعة أوامرها ودفع الضرائب وإنشاء المحاكم والجيوش، وعليه فمن العبث محاولة بعض المصلحين إيجاد أنظمة حكومية جديدة، بل الواجب عليهم أن يوجهوا عنايتهم إلى تهذيب أخلاق أنفسهم وأخلاق إخوانهم.

---

(١٣) الداهومي – مستعمرة صغيرة على ساحل غينيا العليا بغرب أفريقية سكانها من السود.

يزعم الذين يريدون أن يسلكوا مسلكًا آخر للإصلاح أن أخلاق الناس تتغير بتغير أفكارهم، وهذا خطأ، لأنهم لا يميزون بين العلة والنتيجة، فإن تغيير أفكار الناس قد يؤدي إلى تغيير نظام حياتهم، ولكن قد تبقى أخلاقهم على ما كانت عليه، ويقولون لنا كيف نستنفد أوقاتنا في الدعوة إلى المسيحية، وأمامنا الكثير من المتألمين الذين يحتاجون إلى إسعاف سريع؟ وردًا عليهم أقول لهم لماذا تظنون أنه لا يمكن إقالة عثرات الناس وخدمتهم بطريق الحركة الدينية، ولماذا تتوهمون أن الحركة السياسية هي الوسيلة الوحيدة لذلك، مع أن اختلاف السياسيين فيما بينهم أمر ظاهر للعيان، ودليل واضح على فساد مزاعمهم جميعًا، ولو كانت هناك طرق شتى للإصلاح لكان كل فرد حرًا في اختيار الطريق الذي يسلكه، وأما طريق الإصلاح واحد، وهو نشر التعاليم المسيحية الحقة والعمل بمقتضاها فلا معنى للمجادلة، لأن الدين يدعو للمحبة والإخاء وهما كافيان، لإصلاح أخلاق الناس واستقامة أمورهم الاجتماعية، وغاية ما هناك أنه لا يمكن الحكم بكيفية هذا الإصلاح، فمريد الإصلاح عن طريق الاشتراك في الحومة يمكنه أن يعين الغرض الذي يسعى له، ولا يصادف في مساعه ما يؤلمه، بل يعيش عيشة مملوءة بمظاهر الأبهة والسعادة ويكتسب الصيت الحميد والشهرة الواسعة أما مريد الإصلاح بطريق ديني، فلا يمكنه أن يعين الغرض الذي يسعى له، ويتحتم عليه عدم الاكتراث بالوجاهة والصيت الحسن والمراكز السامية، وأن يتحمل ما يصادفه في طريقه من الصعاب، فيحتم عليه مثلًا أن يمتنع عن الدخول في الجندية متحملًا ما قد يصيبه من جراء ذلك من إساءات

الحكومة، وعليه فالمسلك الديني محفوف بالأخطار، ولكنه السبيل الوحيد للإصلاح، ومجهود المصلحين الدينيين هو المجهود الحقيقي المثمر الذي يصل بنا إلى الغاية التي يرمي إليها المصلحون الاجتماعيون، فالطريقة الوحيدة لإصلاح الناس هو أن يعيش كل فرد عيشة صالحة، وهذا ليس فيه شيء من الخيال كما يدعي بعض من ينافي هذا مصلحتهم، وما اخيال إلا فيما يبتدعونه من الإصلاحات التي يضللون بها على الناس ويحولون بها أنظارهم عنه، لعلكم تريدون تحقيق هذه الأمنية بسرعة، وحبذا لو كان في الإمكان عمل ذلك، ولكن الأعمال مرهونة بأوقاتها، فأنه ليسرنا أن ننشئ غابة في لحظة واحدة، ولكن هذا مستحيل، إذ لابد من بدر البذور أولًا وانتظارها حتى تشق الأرض وتخرج أشطاء تنمو حتى تصير أشجارًا تورق وتخرج فروعًا، وكان في وسعنا أن نغرس فروعًا نامية في أرض وندعي بأنها غابة، ولكن ليس فيها من الغابة سوى الصورة، كذلك الأمر إذا تسرعنا في انتظار نتيجة تقويم الأخلاق، فيمكن إيجاد نظام يدل ظاهرة على العدالة كما تفعل الحكومات، ولكن التزييف يعرقل الإصلاح الجدي، والتسرع يدعو لتأخيره، ومجيء الإصلاح عاجلًا أو آجلًا، يرجع إلى درجة تنبه رؤساء الشعب المصلحين وتمسكهم بالخرافات القديمة وإنكارهم لتعاليم الدين وحملهم الناس على خدمة الحكومة أو حضهم على الثورة أو اتباعهم لمبادئ الاشتراكية، فبقدر ما يتبين لهؤلاء الأشخاص من سخافة ما تقدمه الحكومة والثوريين من الإصلاحات، وبقدر ما يتبين لهم من قوة الوازع الديني في الإصلاح، يكون اقترابهم إلى الغاية المقصودة.

تصور مقدار ما يبذله أنصار الحكومة من المجهودات العقلية في توطيد أركانها، وتصور مقدار ما يصرفه أنصار الثورة من المجهودات الجسمانية التي تذهب سدى في سبيل التغلب عليها – فكم يكون مقدار النجاح إذا صرفت هذه المجهودات الكبيرة التي تصرف الآن في محاولات عقيمة في مجرى الإصلاح الحقيقي أي في إصلاح النفوس البشرية.

إن إقامة بناء جديد خير من معالجة بناء متداع بالدعائم والمساند مهما كانت محاسن القديم وأفضليته على الجديد الذي وإن قل بهجة في نظر من كان لهم النصيب الأوفر في القديم، إلا أنه يمكن جعله أشد متانة وأكثر قابلية لإيجاد تحسينات لازمة للفريق الذي لم يكن له إلا نصيب ضئيل في القديم.

وخلاصة القول أنه لجعل الحياة طيبة يلزم أن يكون الناس صالحين، ولا يتأتى ذلك إلا إذا صرف كل منهم مجهوده نحو نفسه حتى يكون كاملًا ويحقق ما ورد في الإنجيل (فكونوا أنتم كاملين كما أن أباكم الذي في السموات هو كامل).

الوطنية والحكومة

كثيرًا ما قلت بأن الوطنية قد أصبحت، في أيامنا هذه شعورًا فاسدًا لا يتفق مع العقل ولا الطبيعة، جدير بالناس لا يكتفوا بالكف عن إحيائه بل أن يعملوا على إخماده ومحوه بكل ما لديهم من الوسائل لأنه السبب في معظم مصائب الإنسان.

والغريب أن يرميني الناس بأنني لا أفهم معنى الوطنية، والتي لا أميز بين طالحها الجدير بالاسئصال وصالحها الذي يدل على سمو الأخلاق والذي يعد إنكاره جهلًا مريعًا بل لؤمًا صريحًا، مع أنهم مقتنعون بأن التسليح العام والحروب التي تجر على الإنسانية ويلات كثيرة ما هي إلا نتيجة هذه الشعور.

فإذا قلنا لهم على ما تحتوي هذه الوطنية الصادقة، أجابونا بجمل منمقة محشوة بألفاظ ضخمة لا معنى لها، وغاية ما وصلوا إليه من تفسيرها، إنها عبارة عن تمني الإنسان لأمته الخير الذي لا يضر بالآخرين.

في خلال حديثي مع أحد الإنجليز منذ عهد قريب عن الحرب الحالية (حرب البوير) قلت له أن السبب الفعلي في هذه الحرب لم يكن الطمع، كما تظن الناس، بل الوطنية، كما يظهر من شعور الإنجليز

أنفسهم، فلم يوافقني على هذا الرأي، بل قال لي أنه بفرض صحة ما تقول، فإن السبب يكون تمسك الإنجليز بنوع كاذب من الوطنية أما الوطنية الصادقة التي تسري في عروقه هو، فلا تخرج عن كونه يريد أن تكون فعال مواطنيه الإنجليز حميدة، فسألته وهل تريد أن تكون فعال الإنجليز حميدة دون سواهم؟ فقال كلا، بل أريد أن تكون فعال الناس جميعهم حسنة، وهذا شعور ليس فيه من الوطنية شيء، بل هو نقيض الوطنية.

يدعي أنصار الوطنية أن مميزات كل شعب هي وطنيته ويذهبون إلى أن المحافظة على هذه المميزات ركن من أركان تقدم العالم، ولكن أليس من الواضح أن هذه المميزات بما تشتمل عليه من عادات ومعتقدات ولغات وتقاليد، التي كانت المحافظة عليها فيما مضى أمرًا مفيدًا أصبحت الآن من أمنع العقبات في سبيل وصول الناس إلى غرضهم الأسمى، وهو الاتحاد والأخوي بينهم جميعًا، إذ قد أصبح تمسك الروسيين والألمانيين والفرنسيين بوطنيتهم مدعاة لتمسك الأمم الخاضعة لهؤلاء كالهنغاريين والبولونيين والأرلنديين والباسك والبروفنسال والمورفنيان والشوفاس وكثير غيرهم من الجنسيات الصغيرة بوطنيتهم أيضًا، وهذا لا يؤدي طبعًا إلى إيجاد التفاهم والوئام بين الناس بل إلى التفرقة والعداء.

وعليه فليست الوطنية الكاذبة بل الوطنية الصادقة التي نعرفها جميعًا والتي تتملك زمامنا هي التي تلحق الأضرار الجمة بالإنسانية، لأن

تمني الإنسان الخير لأمته يتضمن حتمًا تفضيله إياها على غرها، ورغبته في حصولها على أحسن الامتيازات، وهذا لا يتأتى إلا على حساب الشعوب الأخرى ومن هذا يتضح لنا أن الوطنية شعور كاذب ومبدأ عقيم يدفع الأمم إلى حمأة الغرور المضر.

وكان حريًا بالناس أن يتبينوا ذلك، ولكن من الغريب أن أعقل الناس وأوسعهم علمًا لا يفقهون ما فيه من الضرر بل يهبون لتفنيد كل ما يقال ضد الوطنية، ويندفعون في تمجيدها ومدحها.

وكما يظهر لي فإن هناك تعليلًا واحدًا لتمجيد هؤلاء القوم للوطنية يظهر جليًا فيما يلي:

إذا اعتبرنا المراحل التي قطعها الإنسان منذ القدم إلى الآن، والتطور الذي طرأ على عقول الأفراد والجماعات في هذه المدة، كأنه درجات متعاقبة من سلم، أدناها مستوى الحياة البهيمية، وأعلاها مستوى الحياة العقلية الكاملة، وتصورنا الناس في تقدمهم كأنهم يصعدون على هذا السلم، فإنهم دائمًا، لتفاوت خطواتهم، يقفون في ثلاث طبقات بالنسبة لبعضهم، وإن كانوا جميعًا متجهين إلى أعلى، ويمثلون ثلاث طبقات من الأفكار، فتوجد بينهم الأفكار العتيقة التي كادت تتلاشى من مخيلاتهم لقدم عهدهم بها، وأصبحت غير مألوفة لديهم، ولا يبغون الرجوع إليها، كفكرة أكل البشر واغتصاب النساء بدون رضاهن وغير ذلك من العادات العتيقة التي لم يبق منها إلا أسماؤها، والطبقة الثانية

من الأفكار وهي طبقة الإنكار الحديثة التي تتعلمها بالمدارس ونكتسبها بتقليد الناس ومجاراتهم وهي الأفكار الخاصة بامتلاك الأراضي ووجود الحكومة وطرق التجارة ومعاملة الحيوانات المستأنسة، والطبقة الثالثة وهي طبقة أفكار المستقبل التي قد أوشك البعض أن يصلوا إليها وأصبحت تؤثر في أخلاقهم وأعمالهم، كالآراء الخاصة بتحرير العمال وجعل النساء مساويات للرجال في الحقوق والواجبات والامتناع عن أكل اللحوم وهدم الحكومات وإيجاد مجتمعات كومونيه وتوحيد الديانات وإيجاد الإخاء بين الناس مما نعده الآن أسمى اغراضنا (Ideals).

إذن كل فرد أو جماعة مهما كان المستوى الذي يقفون فيه، فهم بين طبقتين، طبقة الماضي وأفكارها الآخذة في التضاؤل، وطبقة المستقبل وأفكارها الحديثة التي تتطاحن مع الأفكار القديمة وتطردها من عقول الناس ويحل محلها شيئًا فشيئًا، والغالب تغلب الأفكار الجديدة مهما طالت مقاومة القديمة لها.

ولكنه قد يحدث أن يتشبث فريق من الناس، بفكرة عتيقة رغم ظهور فسادها لأنهم يرون بقاءها في صالحهم فيبقى أثرها ظاهرًا بينهم رغم عدم اعتقادهم بها، وهذا شائع في الأفكار الدينية التي لا يزال القساوسة يتشبثون بالعتيق منها، ويسعون في نشره بين الناس، لأنهم يرون صالحهم متوقفًا على بقائها.

ومثل هذا حاصل في عالم السياسة أيضًا، فإن الذين يرون أن بقاء فكرة (الوطنية) في صالهم، رغم ظهور فسادها ومنافاتها للعقل والمنفعة، يسعون لإبقائها بطرق مصطنعة، ولكونهم يملكون الوسائل التي يستطيعون بها التأثير في الناس ينجحون في مسماهم.

فالوطنية التي كانت تستلزم من الفرد تضحية راحته وطمأنيته وأملاكه وحياته لحماية الضعيف من مواطنيه وقتل الأعداء ونهيهم كانت أرقى فكرة أيام إن كانت كل أمة ترى منفعتها مقدمة على منفعة غيرها وإذلال الأمم الأخرى أمرًا عادلًا، ولكن منذ نحو ألفي عام تبين لأعقل وأحكم مخلوق عاقل أسمى فكرة بشرية، وهي إخاء الناس، ومن هذا اليوم أخذت هذه الفكرة تستولى على عقول الناس بسرعة فائقة حتى أوشكت أن تتحقق، بفضل تحين طرق المواصلات التي أدت إلى اختلاط الناس واتساع التجارة بينهم وتبادل المتاجر والحرف والعلوم حتى توثقت بينهم الرابطة وزال ما كان يخامر كل أمة من الخوف من غيرها، وكان المظنون إزاء هذا الاختلاط أن تمون فكرة الوطنية وتزول من العالم، إلا ان ما يحصل من مزيد الأسف هو عكس ذلك.

فإننا نرى الناس بدون سبب معقول وضد شعورهم ومصلحتهم ينتصرون للحكومة في اعتدائها على الأمم الضعيفة واستيلائها على أملاك الغير، بل نراهم يطلبون من حكوماتهم عمل ذلك ويعدونه مفخرة لهم، فلا تلبث الأمم الصغيرة التي سقطت فريسة في يد غيرها كالبولونيين والأرلنديين والبوهيميين والفنلنديين والأرمن أن يسعوا لإحياء

وطنيتهم، مع أنها أصبحت غير ضرورية بالمرة، ويستهدفون من جراء ذلك لاضطهاد الأمم التي تحكمهم.

والسبب في ذلك أن أفراد الطبقات الحاكمة التي لا تقتصر على رؤساء الحكومة وموظفيها بل تتضمن جميع الأفراد الممتازين كأصحاب رؤوس الأموال والصحفيين والعلماء ورجال الفنون لا يمكنهم أن يحافظوا على امتيازاتهم إلا بوجود الحكومة التي ترتكز على الوطنية، ولوجود جميع وسائل التأثير في أيدي هؤلاء، فإنهم ينجحون في إبقاء هذه العاطفة منقدة في نفوس الناس، بأن يكافئوا كل موظف أو جندي أو أي شخص يتظاهر بها ويعمل على إحيائها ولا يعدمون نصيرًا في الصحفيين وكثير من أرباب الحرف الذين تتوقف تجارتهم على الوطنية، وكلما ازداد تمسك الملك بهذا الشعور ازداد رفعة في نظر شعبه وازدادوا وثوقًا به، في يد هذه الطبقات الجيش والمال والمدارس والكنائس والصحف، ففي المدارس يؤججون نار الوطنية في صدور الأحداث بواسطة علم التاريخ إذ يصفون لهم رجال أمتهم كأحسن رجال العالم وأوسعهم علمًا وأبعدهم عن مواطن الخطأ، ويعمدون إلى المصورات الشمسية والسينما والآثار القديمة والصحف للوصول إلى الغرض عينه مع الكبار، ويتخذون تأهب الأمم المجاورة وتحفزها الحربي مسوغًا لإبقاء نار الوطنية منقدة في مراجل رجالها، فلا عجب إذا أدى ذلك إلى اشتداد قوة هذا الشعور بين أمم أوروبا حتى وصل في أيامنا هذه إلى درجة ليس بعدها من مزيد.

منذ مدة قصيرة وقع حادث لا يزال عالقًا بأذهان من هم دون الشيخوخة كاف للدلالة على ما للوطنية من التأثير الذي يشبه تأثير المسكرات، فإن الطبقات الحاكمة في ألمانيا هيجت وطنية الشعب لدرجة أنه في النصف الأخير من القرن التاسع عشر وضع مشروع قانون يحتم على جميع الأهلين بأن يكونوا جنودًا، فأصبح واجبًا على كل فرد مهما كانت عقيدته أو مركزه أن يتعلم كيف يقتل، وأن يمثل الطاعة العمياء أمام من هم أرقى منه مرتبة في الجندية، وأن يقتل كل من أمر بقتله من أبناء الأمم الضعيفة، تلبية لنداء أبناء وطنه الذين يفتخرون بذلك هذا القانون الذي عمل طبقًا لمشيئة أشد ملوك العالم وقاحة غليوم الثاني وبموافقة كل الألمانيين وهذا وإن كان أدى في بادئ الأمر إلى تغلبهم على الفرنسيين، إلا أنه أوقد جذوة الوطنية في قلوب الفرنسيين فالروسيين فدول أوروبا الأخرى حتى وافقت جميع حكوماتها ما عدا إنجلترا على جعل الخدمة العسكرية إجبارية، فكأنها قد أوجدت نوعًا من الرق أشد إذلالًا بالنفس من أعتق أنواع الرق، ومن ثم أخذت الحكومات في تشديد مظالمها وتهورها اللذين لا نهاية لهما وابتدأ التنازع والتطاحن بينها من أجل الاستيلاء على أقاليم آسيا وأفريقيا لأسباب لا تخرج عن حد الوهم أو الغرور أو الطمع، فضاعت بذلك الثقة وتوترت العلائق بينها وأصبحت لا تعبأ بما يصيب الأمم الضعيفة من جراء تصرفاتها ولا تكتفي بأخذ بلادهم، بل تختلق لهم كل يوم من أنواع الظلم ما تقضي به على البقية الباقية من حريتهم، حائزة بذلك هتاف أهلها واستحسانهم.

لقد بلغت عداوة الدول في أيامنا هذه حدًا لا غاية بعده وأصبحت كل منها واقفة وقفة المتحفز الغضب منتظرة سقوط فريسة ضعيفة لتنشب فيها أظفارها وترضي بها نهمها فاستحالت الأمم الراقية المتدنية تحت تأثير الوطنية إلى وحوش كأسرة، ولم يقتصر حب القتل فيهم على من هم ملزمون بذلك، بل إن جميع أهالي أوروبا وأمريكا الذين يعيشون في بيوتهم آمنين من كل خوف، بعيدين عن كل أذى، يشاركون إخوانهم الذين في ميادين الحروب في الشعور، ويفعلون ما كان يفعله أهل روما في مسارح المصارعات عندما كانوا يشيرون بإبهاماتهم إلى أسفل(١٤) ولا يقتصر الابتهاج عند الانتصارات الحربية على الكبار، بل إن الأحداث يسرهم ويبهجهم انخذال الأعداء وازدياد القتلى والجرحى منهم، ويحوزون عطف آبائهم واستحسانهم من أجل ذلك.

وحبذا الحال لو اقتصر الأمر على ذلك إلا أن تنافس الأمم قد بلغ حدًا مريعًا فإذا زادت أمة جيشها، رفع من حولها جيوشهم إلى أضعاف ما زادته هي، فتضطر الأولى إلى رفع عدد جيشها حتى يفوق جيش كل منهم، وهكذا يستمر الازدياد حتى يصل إلى حد غير معقول، وكذلك الأمر بالحصون والأساطيل فإذا بنت دولة عشر مدرعات بنت جاراتها إحدى عشرة فتضطر إلى بناء اثنتي عشرة وهلم جرا.

---

(١٤) كانت المصارعة من الملاهي المألوفة لدى الرومانيين وكان من عادة المصارع إذا تغلب على زميله واوقعه إلى الأرض أن ينظر إلى المتفرجين فإن أشاروا بإبهاماتهم إلى أسفل أجهز عليه وإلا أطلق سراحه.

فهل يليق بممثلي الحكومات الذين هم خلاصة الأمم الراقية والذين يديرون التعليم ويقومون أخلاق شعوبهم أن تكون علاقاتهم مبنية على التهديد والوعيد؟ تزداد الحال خطورة من يوم لآخر، ولا مناص من تدهور العالم، وقد فشل الحل الوحيد الذي تخيله بعض الناس وانطلى على البسطاء وهو مؤتمر لاهاي[١٥]، فإذا ظن بعض من لا يتعبون أنفسهم في تمحيص الأفكار أن محاكم التحكيم الدولية تمنع الحروب والتسليح العام الذي يزداد من يوم لآخر فإن مؤتمر لاهاي والحرب التي وقعت بعده مباشرة لا تترك مجالًا لتصديق ذلك، إذ مادام سوء الظن كائنًا بين الدول التي تتجسس كل منها على غيرها وتراقب حركات وسكنات جيوش جيرانها لا يجدي مؤتمر لاهاي وأمثاله، أما إذا أرادت الدول حقيقة الوصول إلى الاتفاق والوئام فلتتخل بتاتًا عن جيوشها.

كان المظنون أن تكون الروسيا هي الدولة الشاذة الوحيدة في هذا المؤتمر، لما هو معهود فيها من سوء الحال لما حملته للأهالي من الضرائب لأجل التسليح، ولانتهاكها حرمات البولونيين والتركستان والصين ولاهتمامها الآن بخنق الفنلنديين، إلا أنها ظهرت بدعوتها لمنع التسليح العام بمظهر المخلص في دعواه حتى كاد الناس يصدقون حسن نواياها، ورغم غرابة هذا المقترح ووقاحته، لصدوره من الروسيا في نفس الوقت الذي أصدرت فيه أوامرها بزيادة جيشها، فإن الدول الأخرى لم

(١٥) مؤتمر لاهاي حصل سنة ١٨٩٥ بناء على دعوة نقولا الثاني قيصر الروسيا للفصل فيما ينشأ بين الدول من المنازعات وحرب البوير حصلت سنة ١٨٩٦.

ترفض المفاوضة فيه حبًا في مجاراتها، والتظاهر معها بالميل إلى السلام، وتقابل المندوبون وهم على أثم الوثوق بأنهم يمثلون دورًا مضحكًا لا نتيجة بعده، فقضوا أسابيع عديدة وهم يتباحثون ويتناقشون وحكوماتهم تجري عليهم المرتبات الضخمة، وانقضوا وهم ساخرون من أنفسهم، مدعون أنهم سيبذلون جهدهم في تمهيد أسباب السلام بين الأمم.

وما كاد ينتهي هذا المؤتمر حتى شبت نيران حرب البوير وكل الدول ناظرة إليها نظرة المتفرج الذي لا يهمه في الأمر شيء، وحسب الناس هذا دليلًا على أن مساوئهم لا يمكن إزالتها بواسطة الحكومات، وأن التسليح العام لا يمكن إيقافه بواسطتها أيضًا، لأنه لا مسوغ لوجودها إلا حماية أهاليها، فإذا زالت أسباب الشقاق بين الشعوب المختلفة، زالت الحاجة إليها، فليس بعجيب إذن أن تجتهد الحكومات في إيجاد أسباب للشقاق، وليس ثمت سلاح في يديها أمضى من سلاح الوطنية، الذي يمكنها به التأثير في شعوبها ودفعهم إلى مقاتلة غيرهم، فإذا كانت الحكومات لازمة فيما مضى لإيجاد السلام، فإنها الآن تختلق أسباب للشقاق، وإثارة الحروب.

ما هي حقيقة الحكومات التي لا يمكن الناس المعيشة بدونها؟ ربما كان هناك وقت كانت فيه هذه الحكومات لازمة، عندما كان الضرر الذي يلحق بالأفراد من جراء مساعدتهم لها أقل مما يحيق بهم من جراء عدم وجود حكومة لديهم تحميهم من تعدي الغير، أما الآن فقد أصبحت الحكومات ولا لزوم لها، بل وضررها أكثر من ضرر تعدي الغير، ولا

يمكن جعلها ذات فائدة أو قليلة الضرر، إلا إذا انتخب رجالها من البررة الأتقياء وهذا مستحيل لأن أعمال الحكومات التي لا تخرج عن ارتكاب جميع أصناف المظالم تنافي وجود قوم أتقياء في دستها، فلا عجب إذا وجدنا موظفيها دائمًا من أحط الناس وأقلهم شعورًا وذمة.

فالحكومات لا سيما هذه التي تعتمد على جيش رابض هي أضر هيئة نظامية بالناس، لأنها عبارة عن خضوع فئة كبيرة لفئة أقل منها، ثم خضوع هذه الفئة إلى ما هو أقل منها، وهكذا حتى تجد أن الأمر كله ينتهي إلى يد نفر قليل من الناس أو فرد واحد يعتمد على ما لديه من الجنود النظامية للتحكم في أمور الآخرين، فنظام الحكومة يشبه مخروطًا جميع نقطة خاضعة لقمته، والذي يجلس على قمة هذا المخروط هو عادة أوهم عادة اكثر الناس لؤمًا وأقلهم ذمة، أو من سلالة من كانوا كذلك.

فاليوم يوريس جودنوف الخائن[١٦]، وغدًا جريجوري أوترييف الدعي[١٧]، اليوم كاترينا المتهتكة التي قتلت زوجها بمعاونة عشاقها، وغدًا بوجاتشف[١٨] أو بولس المجنون أو نقولا الأول أو إسكندر الثالث، اليوم نابليون، وغدًا ملك من آل بوربون أو بيت اولنس، اليوم

(١٦) بوريس جودنوف تمكن من اغتصاب الملك في الروسيا وحكم من سنة ١٥٩٨ إلى سنة ١٦٠٥

(١٧) جريجوري أوترييف كان دعيًا وتمكن من اغتصاب الملك لمشابهته التامة بديمتري بن ليفان الفطيع وحكم من سنة ١٦٠٥ إلى سنة ١٦٠٦.

(١٨) بوجانشف كان زعيم ثورة كبيرة وشنق في موسكو سنة ١٧٧٥.

غلادستون، وغدًا سالسبوري أو شمبرلين أو رودس، لأمثال هؤلاء تسند الحكومات ويعهد أرشاد الناس؟

فالناس بأيديهم يوجدون هذه الآلة المريعة المسماة بالحكومة، ولا يهمهم من سيقبض على زمامها، وكأن الصدف لا تسمح برجل عادل أن يتولى إدارتها، فهم يؤدون فروض الطاعة لكل من تسوقه الأقدار للقبض على زمامها، ويتفانون في خدمته، ويدهشهم بعد ذلك حصول ضرر لهم من جراء ذلك.

قديمًا وجد الناس أنه من صالحهم أن يؤلفوا جماعات حتى يتمكنوا من مقاومة بعضهم بعضًا، والآن قد توثقت الروابط بين الجماعات المختلفة وزال ما كان يخامر كلًا منها من الخوف من الأخرى، إلا أنهم لا تزال كل جماعة منهم تربط بعضها بعضًا، كما يفعل أهل القوقاز في حروبهم، حتى يسهل على رجل واحد أن يجعلهم تحت رحمته جميعًا، وأنهم ليتركون الحبل الذي يرتبطون به مدلى وراءهم ليمسك به أبله من البلهاء أو شقي من الأشقياء ليجرهم إلى حيث أراد.

لتخليص الناس من ضرر التسليح العام والحروب التي تزداد مساوئها من يوم لآخر، لا يكفي عمل مؤتمرات ومعاهدات ومحاكم تحكيم، بل يجب هدم تلك الآلة التي تمثل الشدة وهي الحكومات التي تصاب منها الإنسانية بأشد الأضرار، وحسب الناس للوصول هذا الغرض اقتناعهم بأن عاطفة الوطنية التي تعتمد عليها الحكومات عاطفة عتيقة

مضرة مشينة منافية للوجدان، عتيقة لأنها لا تليق إلا بمن كانوا في أحط دركات الإنسانية ولا تزال نفوسهم مملوءة بالفزع من جيرانهم متشبعة بحب الفتح والنهب، ومضرة لأنها تدعو لتفكك عري الائتلاف والارتباط بين أفراد الأمم المختلفة وتبرر وجود الحكومات المضرة، ومشينة لأنها تحاول الإنسان إلى عبد ذلول بل إلى ديك هراش أو ثور نطاح أو مصارع فكل هؤلاء ضحون حياتهم من أجل أسيادهم، ومنافيه للوجدان لأنها تدعو الإنسان إلى الاعتراف بأنه ابن وطنه وخادم حكومته لا ابن الله كما يعلمنا الدين فيأتي من الأعمال ما لا يتفق مع عقله ووجدانه.

فإذا اقتنع الناس بذلك لا تلبث الحكومات أن تتلاشى من تلقاء نفسها وتزول معها تلك المساوئ التي تنشأ عنها، ولحسن الحط قد ابتدأ الناس يفهمون ذلك وإليكم ما كتبه أحد أهالي الولايات المتحدة:

«نحن مزارعون ومهندسون وتجار وصناع ومدرسون، وكل ما نطلبه هو أن نكون أحرارًا في القيام بأعمالنا، نحب منازلنا وإخواننا وأفراد أسراتنا، ولا نبغي التداخل في شئون غيرنا، لدينا أعمال نريد نجازها، ونريد أن نكون أحرارًا للتصرف في أوقاتنا، ولكن هؤلاء السياسيين لا يرضون بذلك، هم يريدون أن يتحكموا في معيشتنا، يفرضون علينا الضرائب، ويطلبوننا لتأدية الخدمة العسكرية ويسوقون أولادنا إلى ساحات الحروب، وتلك الألوف المؤلفة من الموظفين الذين يؤلفون الحكومة إنما يعتمدون على ما يحبونه منا من الأموال ليتنعموا بها، ويؤلفون جيوشًا رابضة لإلزامنا بدفع ما يطلبونه مدعين أن وجود تلك

الجيوش ضروري لسلامتنا، والله يعلم كذبهم فالحكومة الفرنسية توهم شعبها أن الألمانيين متحفزون للوثوب عليهم والروسيون يخشون الإنجليز، والإنجليز سائر الشعوب، وفي أمريكا الآن يطلبون تعزيز جيشنا وأسطولنا بدعوى أن دول أوروبا تتآمر علينا، كذب وبهتان، فأهالي فرنسا وألمانيا وإنجلترا وأمريكا ناقمون على الحرب، نريد أن نكون أحرارًا في تصرفاتنا، لنا زوجات وأولاد وخليلات ومنازل وآباء مسنون نهواهم ولا نريد الابتعاد عنهم لمحاربة أي كان، إننا نكره الحروب من صميم أفئدتنا، نحن متدينون ونريد أن نتبع ما أمرنا به الله من أن نحب للغير ما نحبه لأنفسنا».

«نعلم أن الحرب نتيجة وجود الجيوش الرابضة، والمملكة التي لديها جيش رابض لابد من دخولها الحرب عاجلًا أو آجلًا، فالجرل الذي يفتخر بقوة لكمته لابد أن يصادف يومًا من هو أكثر غرورًا منه ولا مفر لهما من النزال، لا هم لا ألمانيا وفرنسا سوى أن ترى كل منهما من هي أشد بأسًا في ساحة القتال، ولقد تحاربا مرارًا، وسوف يتحاربان لا لأن أهاليهما يبغون ذلك بل لأن الطبقات الحاكمة فيهما يبثون الفزع في قلوب الأهلين، ويوهمونهم بأن الخطر محدق بهم، نريد أن نسير طبقًا لأوامر المسيح، ولكن الحكومة لا تسمح لنا بذلك بل تفرض علينا الضرائب وتتحكم في أمورنا ونموه علينا، علمنا المسيح الخضوع والمسالمة والتغاضي عن إيذاء الغير، وأظهر لنا أن القتل خطبة، وحذرنا الإنجيل من الحلف ولكن الطبقات الحاكمة تحلفنا على الإنجيل الذي لا يعتقدون به، كيف نتخلص من هؤلاء المغتصبين الذين يتنعمون بفضل

كدنا وشقائنا؟ هل نحاربهم؟ لا، نحن لا نميل إلى إراقة الدماء، إنهم يملكون المال والسلاح ويسهل عليهم التغلب علينا، ولكن من هم هؤلاء الناس الذين يتكون منهم جيشهم؟ أليسوا جيراننا وإخواننا الذين انطلى عليهم ادعاؤهم بأن خدمة الوطن خدمة لله، ليس لنا أعداء سوى هؤلاء القوم الذين يدعون بأنهم إنما يحبون منا الضرائب لا يجاد ما هو لازم لنا».

«بهذه الطرق يستنزفون أموالنا ويحولون إخواننا أعداء لنا، لقد أصبح الفرد منا لا يستطيع أن يرسل رسالة برقية إلى زوجه أو طردًا إلى صديقه إلا بعد دفع ضريبة للحكومة، تلك الضريبة التي تسمح لها بإيجاد الجيش الذي يوطد مركزها ويغل أيدينا».

«والحل الوحيد هو التعليم، علموا الناس إذن أن القتل جريمة، علموهم هذا القانون الذهبي (احبب لأخيك ما تحبه لنفسك) علموهم عدم الاكتراث لأبهة الحكوميين، علموهم أن الدخول في الجيش أمر معيب، دعهم يطلبون منهم النزول إلى ساحة العمل المثمر معهم، دعهم يصرحون بأنهم يؤنون بالمسيح ولا يطيعون ما يأتمرون به مما يخالف أوامره».

«لا ندخل الجندية، لا نطلق الرصاص إذا أمرونا – لا نصوب بنادقنا نحو هؤلاء المزارعين والرعاة الذين يدافعون عن أوطانهم، لا ندفع لكم الضرائب، سنصرح بآرائنا، سنعلم الناس الحقيقة، سنفهمهم ما قاله

المسيح (إن الحياة في السلام وتمني الخير للناس خير منها في الشقاق وسفك الدماء والحروب) – وإليك ما كتبه جندي ألماني:

«اشتركت في حملتين سنة ١٨٦٦ وسنة ١٨٧٠ بصفة جندي في الحرس البروسي، وما أشد كرهي للحرب فقد صبرتني تعسًا إلى حد لا يوصف، إننا نحن الجرحى لا ننال سوى مكافأة سخيفة تخجل معها من كوننا كنا ذات يوم وطنيين غيورين، فأنا مثلًا أتقاضى تسعة بنسات يوميًا في نظير ضياع ساعدي الأيمن الذي فقدته في موقعة (سنت بريفات) في ١٨ أغسطس سنة ١٨٧٠ ولقد حاربت ضد النمساويين سنة ١٨٦٦ واشتركت في موقعتي (تروتينو) و(كونجرانس) وشاهدت من الفظائع ما لا يحتمله قلب بشر، وفي سنة ١٨٧٠ كنت من المستحفظين ثم طلبت للخدمة فاضطررت إلى ترك مركز سام لم أتمكن فيما بعد من الحصول عليه، ومنذ ذلك الوقت لا أستطيع السير على رجلي، ولقد انتهت نشوة الوطنية التي كانت تسوقني وأصبحت أعيش الآن على ما تقدمه لي الحكومة من الإحسان».

«في هذه الحياة التي فيها الناس يتطاحنون ويتنافسون ويتسابقون كالبهائم، دعني أقول بملء في أني أود السلام الذي أظهره المسيح في خطيته على الجبل، دعهم يقولون أني رجل أبه مذبذب، فإني راسخ الإيمان ثابت العقيدة بأن الحرب تجارة واسعة تباع فيها سعادة الناس وهناؤهم، أي آلام قاسيناها! إن أنس لا أنسى تلك الزفرات التي كانت تتصاعد حولي، وتلك الأنات التي كانت تطير نفسي منها شعاعًا، أناس لا

ثأر بينهم ولا داعي للقتال يتقاتلون ويتطاحنون كحيوانات مفترسة ويتضرع كل منهم إلى الله أن يأخذ بناصره كأنهم يريدون أن يكون الله شريكًا لهم في هذه المذابح».

«لقد أصيب جاري برصاصة أطارت فكه فبرح به الألم أيما تبريح وصار يجري كمجنون باحثًا عن ماء يطفئ به ألمه فلم يجده، ولقد كتب قائدنا إذ ذاك الإمبراطور فردريك في يوميته (الحرب تهكم على الإنجيل)».

لقد ابتدأ الناس يشعرون بفساد عاطفة الوطنية التي تجتهد الحكومات في إبقائها، ولكن كثيرًا ما يقال وماذا يقوم مقام الحكومات بعد إلغائها؟ وإني أقول لهم لا شيء، فإن أمرًا قد بطلت فائدته وعم ضرره يجب إلغاؤه كما يجب بترك كل عضو تظهر عدم فائدته وضرره، يقولون إن عدم جود حكومات يؤدي إلى الفوضى، ولا أدري لما يتصورون ذلك، مع أن المعقول أن إلغاء هيئة تمثل التعسف يؤدي إلى منع التعسف، فالآن تعلم بعض الأفراد كيف يقتلون غيرهم، ويمنح لفريق من الناس الحق في التعسف بغيرهم، فليس من المعقول أن يؤدي منع ذلك إلى إيجاد الفوضى، فإذا فرض وقوع بعض حوادث فردية تمثل فيها روح التمرد والفوضى لدى فريق من الناس، فإن ما يحيق بالمجموع من الضرر منها يكون أقل بكثير مما يحيق به من جراء وجود الحكومات.

يظن بعض الناس أن إلغاء الحكومات يدعو لإلغاء القوانين والمحاكم ونظام الشرطة والتعليم العام، وهذا خطأ تام، لأنهم لا يميزون بين ظواهر مجهودات الحكومات وظواهر مجهودات الأفراد، لأن إلغاء الحكومات لا يستدعي تلاشي ما هو لازم ومفيد من الأنظمة الاجتماعية، بل يزيل ما كان مبنيًا على التعسف منها، فنظامًا المحاكم والتعليم سيبقيان، وغاية ما سيطرأ عليهما من التغيير أن تزال صبغة التعسف التي كانت تشبهما، وبفرض أن هدم الحكومات سيؤدي إلى الفوضى التامة، فإن ما يحيق بالمجموع من جراء وجود هذه الفوضى لا يعد شيئًا يذكر بجانب ما هو حائق بهم الآن من جراء وجود الحكومات التي وصلت بالناس إلى شفا الخراب، إذ ماذا ينتظر أن تعمله بعد أن جعلت معظم الناس أسرى واقيانا قد يطلبون في أي يوم من الأيام لقتل غيرهم وتضحية حياتهم؟ ليس بعد ذلك سوى أن تميت الناس من الجوع وقد ظهرت بوادر هذا في الروسيا وإيطاليا والهند، أو أن تشرك الجنس اللطيف في الحروب، وقد حصل ذلك فعلًا لدى البوير، وعليه فتحرير الناس من الوطنية، وإلغاء الحكومات التي ترتكز على هذه العاطفة، لا يمكن أن يؤدي إلى ما هو مضر بالنوع البشري.

أيها الناس ثوبوا إلى رشدكم، وتدبروا قليلًا فيما أنتم فاعلون، انظروا فسرعان ما يتبين لكم أن أعداءكم الحقيقيين ليسوا بالبوير ولا بالإنجليز ولا بالفرنسيين ولا بالفنلنديين ولا بالروس، بل أنتم أنفسكم لامتثالكم للحكومات التي تستبد بكم وتجركم إلى هاوية الشقاء، لتصونكم أنها تحميكم وتزود عن حياضكم، فصيرتكم بحمايتها هذه الغريبة جنودًا

واقيانًا ذلولين، وليس بمنجد لكم إذا أنتم لم تنجدوا أنفسكم، والطريقة الوحيدة هي عدم ارتباطكم بأية رابطة تفضي إلى تكون هذا المخروط الاجتماعي الذي يسمح لمن يجلس على قمته بالتصرف في شئون الآخرين، والتمادي في مظالمة كلما ازداد ثباتًا في مركزه، كما حصل مع نابليون ونقولا الأول وبسمارك وشمبرلين ورودس وعواهل الحكومة الروسية الذين يحكمون البلاد باسم القيصر، وليس ثمت مانع لهذا الارتباط سوى القضاء على تلك القوة الرابطة الفعالة المسماة بالوطنية، فإن جميع المظالم التي تئنون منها إنما مصدرها انخداعكم بفكرة الوطنية التي تبثها فيكم الإمبراطرة والملوك والنواب والحكام والضباط وأصحاب الأموال والقساوسة والكتاب وأرباب الفنون ليعيشوا ويتنعموا من وراء كدكم، اعلموا أنه مهما اختلفت جنسياتكم، وتباينت مصالحكم، فإنها لا تتضارب مع مصالح غيركم، إذ يربطكم جميعًا الشعور وتبادل المنفعة.

اعلموا أن سقوط (بورت ارثر) أو (واي هاي واي) أو (كوبا) في يد هذه أو تلك من الدول لا يؤثر في مصالحكم، فإن الدولة كلما ازداد توسعها اشتد ضغطها على شعبها، لاحتياجها إلى جيش يسمح لها بالفتح وبالمحافظة على ما فتحته، اعلموا أن حياتكم لا تتحسن بأن تكون الإلزاس تابعة لفرنسا أو لألمانيا أو بأن تكون بولونيا وأرلندا مستقتلتين أو تابعتين لدول أخرى، فإنكم أحرار مهما كانت الدول التي تحكم بلادكم، إذا لم تعملوا على إحياء وطنيتكم، أما إذا تمسكتم بها، فتكونون قد جلبتم لأنفسكم الشقاء، اعلموا أن خلاصكم من ورطتكم متوقف على

ابتعادكم عن الوطنية، وعلى عدم إطاعتكم للحكومة التي ترتكز على هذه العاطفة، وعلى اعتقادكم في إخاء الإنسان.

فإذا فهم الناس بأنهم ليسوا أبناء وطن معين، ولا أبناء حكومة معينة، بل أبناء الله، ولا يليق بهم أن يكونوا أعداء، فإن هذه النظامات الفاسدة العتيقة المسماة بالحكومات، وتلك الآلام والمساوئ والفظائع التي تنشأ عن وجودها، لا تلبث أن تزول.

الحرب

عجيب أن نرى هؤلاء المؤمنين الحصفاء، الذين تكن نفوسهم أسمى المشاعر، ويذعنون لسلطان المحبة والإخاء، ويعدون القتل جرمًا فظيعًا، وتأخذهم الشفقة على الحيوان الأعجم، وقت السلم إذا ما قامت الحرب على ساقها، تبدلت أفكارهم، وتنكرت ميولهم ومبادئهم، واعتبروا القتل والنهب والتهريب أمورًا طبيعية مشروعة، وهيئوا أنفسهم لارتكاب هذه الكبائر، واشتركوا فيها وافتخروا بها.

والأعجب من ذلك أن الأيدي العاملة في ارتكاب هذه الفظائع هي العمال، الذين هم السواد الأعظم من الناس، بينما الرؤوس المدبرة لها فئة قليلة تعيش في دعة وبطالة وترف، من ثمرة أتعاب هؤلاء العمال، وهذا غش قد طال عليه الأمد ولم تفطن له الناس، والآن قد وصل تبجح واغتصاب هذه لفئة المدبرة إلى أقصى غاية، وصارت تستأثر بمعظم ما ينتجه العمال، لأعداد معدات الدمار، وتسوقهم، حتى في الممالك الدستورية، إلى ساحات الوغي، فلا غروا إذا تزايدت العلاقات الدولية ارتباكًا وتعقيدًا، وأفضت إلى حروب طاحنة، تسلب فيها حرية الأمم الهادئة البريئة، وتراق فيها دماء ذكية، وذلك ثمرة خضوع الأكثرية للأقلية، من جراء تغرير الثانية بالأولى، وما دام الحال على هذا المنوال فمحال أن يتم إصلاح.

فأول ما يجب على المصلحين الاجتماعيين كشف النقاب عن ذلك التغرير للناس كافة، وإظهار طريق التخلص منه، إلا أن عقلاءنا، مع مزيد الأسف، لا يعملون شيئًا من هذا القبيل، بل يعمدون إلى عقد مجتمعات متتالية يجلسون فيها إلى مناضد فخمة وعلى وجوههم أمارات الاهتمام، ويفحصون كيف يتسنى لهم إقناع هؤلاء اللصوص، الذين يعيشون من وراء كد العمال، بالكف عن تدبير هذه الآثام، بدعوى أنهم يسعون إلى إيجاد السلام، وتراهم يتساءلون هل الحرب مشروعة من الوجهة التاريخية، وهل التقدم الاجتماعي يدعو إليها، وهل فيها مصالح للناس، كأنهم في ريب من أن الحرب ليس لها غاية سوى الدمار، وأن ليست وسيلة لمنعها سوى إظهار التغرير الذي تخدع الحكومات به الناس.

نرى أناسًا أصحاء سعداء يهرعون كل عام إلى دور القمار (بمنت كارلو) وما أعلمهم بأن نتيجة المقامرة الخسارة فالإفلاس، نرثي لحال هؤلاء القوم، ونعلم أن سبب توافدهم خدع وأوهام تتسلط على عقولهم من جراء اعتقادهم بتقلبات الحظوظ.

ولا علاج لهؤلاء القوم إلا إظهار حقيقة تلك الخدعة وذاك الوهم، وإقناعهم بأن الإفلاس نتيجة لازمة للقامر، وأنه مفسد للأخلاق، لأنه يدعو الإنسان إلى التطلع للسعادة من وراء شقاء غيره، وليس بمجد اجتماعنا للبحث عن الطرق التي تحمل أصحاب دور القمار على إغلاقها.

كذلك إذا أردنا أن نتوب مدمنًا على الخمر بإسداء النصيحة له وحضه على اجتناب معاقرتها، فهناك ما يحمل على الظن بأنه سيتركها، أما إذا أخبرناه بأن معاقرة الخمر مسألة عويصة لا نزال نحن العلماء نبحث في طريق للخلاص منها، فمن المنتظر أن يتمادى في شربها حتى تظهر نتيجة بحثنا.

وهكذا الأمر مع هذه الحلول السخيفة التي يراد بها وضع حد للحروب كمحاكم التحكيم الدولية وأمثالها، مع أن الحل الوحيد واضح للجميع، وهو إظهار حقيقة هذا التغرير الذي تخدع الحكومات به الناس فيندفعون تحت تأثيره إلى مقاتلة غيرهم رغم إرادتهم، ولست أنا بأول قائل بهذا الحل فقد نادى به قبلي الكثيرون من الكتاب، وأظهروا ما في الاندماج في الجندية من الأضرار، وقد عمل به كثير من الأفراد في معظم ممالك أوروبا بل وكثير من القبائل الضاربة في أنحاء أوروبا وآسيا كقبائل الكويركيين (Quakers) والمينونيثيين (Minonites) والنزاريين (Nazarenes) والدوخوبوريين (Doukhobors) الذين قد بلغ من أمر الآخرين منهم، البالغ عددهم نحو الخمس عشرة الف نسمة، أنهم قاوموا حكومة الروسيا ثلاث سنوات متواليات، لم تستطع فيها أن تجند فردًا واحدًا منهم رغم تنكيلها بهم.

ولكن هذا الحل لا يروق في نظر المصلحين المتنورين الذين قد بلغ من أمرهم أنهم يقفلون آذانهم عن سماع أقوالنا، ويسخرون من جهلنا بطريقتهم التي يزعمون بأنها هي الكفيلة دون سواها بإصلاح

الحال وهي حمل الحكومة بطريق الإقناع على منع الحروب، كأنهم يجهلون أن عماد الحكومة الوحيد هو القسوة والتعسف، ويريدون أن يقنعونا بأن سوء التفاهم الذي ينشأ بين الدول يمكن حسمه بواسطة محاكم تحكيم، وفاتهم أن الحكومات لا يرضيها مطلقًا حسم النزاع، بل بالعكس إذا لم تجد باعثًا لسوء التفاهم، سعت في خلق أسباب له، لأن وجوده يسوغ لها إيجاد الجيوش التي تعتمد عليها في إبقاء سلطاتها، فهؤلاء المسلمين، بعملهم هذا، يحولون أنظار العمال التعساء عن الحل الوحيد الذي يسمح لهم بالتخلص من استعباد الحكومات وتغريرها بهم.

وليس ثمت مانع من اتباع الناس هذه الطريقة، وهي رفضهم الالتحاق بالجندية، سوى تخوفهم من العقوبات التي توقعها الحكومات على كل من سلك هذا المسلك، لما استولى على عقولهم من الوهم بشأن قوة بطش الحكومات وسلطاتها، مع أن الأولى بالتخوف هي الحكومات التي تخشى أمثال هذا الرفض لأنه يسقط من هيبتها ويقال من احترامها، وليس هناك ما يدعو الشخص للتخوف من الامتناع عن الالتحاق بالجندية، لأن ما قد صيبه من جراء ذلك لا يقاس بما قد يصيبه إذا امتثل، إذ غاية ما قد يناله أن يسجن أو ينفى، وهذا لا يذكر بجانب ما قد يناله إذا اشترك في القتال، فقد يقتل أو يشوه، فإذا سلم من القتل والتشويه فقد لا يسلم من مرض يصيبه من جراء فساد نظام المعيشة في ميادين الحروب، فإذا فرض وسلم من ذلك، فقد لا ينجو من وقوع خلاف بينه وبين أحد رؤسائه يفضي به إلى مجلس عسكري،

وعلى كل حال فخير للمرء أن يمضي أربع أو خمس سنوات من حياته في السجن أو النفي من أن يمضيها في وسط حروب مريعة.

ولرب سائل يقول وماذا يجني العالم من وراء امتناع الناس عن الدخول في الجندية سوى الفوضى والخراب وإغارة الأمم القوية على الضعيفة وتغلب القوي على الضعيف؟ وردًا عليهم أقول إن هذا كله حاصل الآن مع وجود الحكومات فإن الأم الناس هم المتغلبون.

يشكو الناس من سوء النظام الاجتماعي، ولكن هل ينتظر أن يكون الحال أحسن من ذلك مع أننا جميعًا نجهل هذا القانون الأساسي الإلهي الذي نزل على البشر منذ نحو ألفي عام (لا تقتل) وكذا قانون المحبة والإخاء (أحبب لأخيك ما تحبه لنفسك).

كيف يكون حال مجتمع هذا شأن أفراده؟ مثل هذا المجتمع لا يمكن إلا أن يكون مخيفًا، وهو كذلك.

أفيقوا أيها الإخوان، لا تسمعوا أقوال هؤلاء اللئام الذين يلوثون عقولكم من الصغر بعاطفة الوطنية الشيطانية، التي تنافي العدالة وتفضي بكم إلى تضحية أملاككم وحريتكم ووقاركم، لا تصدقوا دعوة هؤلاء الأدعياء وأقوال هؤلاء القساوسة الفاسدين الذين يفهمونكم أن مقاتلة الأعداء إرضاء لله، لا تعولوا على كلام هؤلاء المتظاهرين بحبكم الذين يوالون إقامة المجتمعات وإلقاء الخطب وتدوين المقالات بدعوى أنهم سيوجدون نظامًا حسنًا للناس بدون أن يتعبوا أنفسهم، فإنهم يريدون إبقاء

هذا النظام على حاله لا تصدقوهم لا تتبعوا إلا ما تمليه عليكم ضمائركم التي تنبئكم بأنكم لستم بحيوانات ولا أرقاء بل أحرار تسألون عن أعمالكم، ولا يليق بكم أن تقتلوا وإن كنتم مرغمين، انظروا إلى ما ترتكبونه من الفظائع التي تأباها نفوسكم، ما عليكم إلا أن تحجموا عن ارتكاب هذه الفظائع، فإذا فعلتم فلا يلبث هؤلاء المتبجحون الذين يفسدونكم ثم يضطهدونكم أن يختفوا كما يختفي اليوم إذا ما طلع النهار، ولا يلبث أن يتحقق ما تتوق إليه الإنسانية المعذبة المغشوشة من إيجاد نظام لحمته وسداه الإنسانية والإخاء.

الدين

إن سوء حال الناس الآن راجع إلى إنكارهم للدين الذي يحض على عمل الخير، ولست أقصد بالدين اتباع ما يدلي به إلينا رجال الدين من القضايا التي لا يصدقها العقل، ولا إقامة الشعائر التي يرون أنها جوهرية في الدين وما هي إلا وسيلة لقتل الوقت وتعزية النفس، بل الدين القويم(١٩) الذي يوجد الرابطة بين الإنسان وخالقه، والذي يصلح النفوس ويقوم الأخلاق ويميز الإنسان عن الحيوان.

وسيؤدي هذا الإلحاد الذي تفشى بين الناس في أيامنا هذه إلى خراب العالم، لأن الناس بإنكارهم للدين قد فقدوا أصدق مرشد إلى طريق العمال الصالح، لأنهم وإن تمكنوا من اختراع عدة مخترعات ذللت لهم جميع قوى الطبيعة وجعلتها طوع إرادتهم إلا أنهم لإلحادهم استخدموا هذه القوى فيما هو مضر ومفسد بالعالم، إننا لو نظرنا إلى الغايات التي يستخدم من أجلها الناس هذه القوى لجاز لنا أن نحرّم عليهم استعمال الطرق الحديدية والبخار والكهرباء والمسرات والتصوير الشمسي والتلغراف الأثبري وكل ما يعمل من حديد أو فولاذ، لأنهم يستخدمون هذه الأشياء في التدمير.

---

(١٩) لتولستوي عقيدة خاصة وقد فسر الإنجيل تفسيرًا مخالفًا لما يقول به رجال الكنيسة عامة فمن شاء الاطلاع على ذلك فليقرأ مؤلفيه (دانتي) و(البعث)، وهذان الكتابان مترجمان إلى معظم اللغات الأفرنجية. (المعرب)

ما العمل إذن؟ هل نكف عن استخدام هذه المخترعات، ونتناسى أننا اخترعناها واستكشفناها بعد مجهودات عنيفة؟ هذا مستحيل، فمهما كان ضرر هذه المخترعات، فإنها مخترعات يجب بقاؤها على كل حال، أو هل نعدل نظام تكون الأمم الذي تم في خلال قرون عديدة، أو هل نوجد نظامًا يمنع الأقلية من التغلب على الأكثرية والتحكم في أمورها أو هل ننشر التعليم؟

لقد جربنا جميع هذه الطرق التي تخيلنا أنها تفضي إلى إصلاح المجتمع فعدلنا حدود الممالك، وغيرنا الأنظمة، ونشرنا التعليم وعممناه، ومع ذلك فالإنسان باق كما هو في حالة توحش وما ذلك إلا لأنه لا يعتمد على الدين، بل على نظريات، ومؤثرات خارجية، وأهواء نفسانية.

أمر من اثنين، إما أن نكون عبيدًا لأحط الناس وأسفلهم، أو عبيدًا للخالق سبحانه، فالذين ينكرون الدين، أو الذين يأخذون إلا بظاهره ولا يتمسكون إلا بالعرض منه ويتبعون أهواءهم ولا يخشون إلا القوانين الوضعية لا يمكن إلا أن يكونوا عبيدًا، ومن العبث محاولة تحريرهم وهم كذلك.

إن جميع المساوئ التي يشكو منها الناس في عالمنا هذا المتدين إنما ترجع إلى إنكارهم للدين من جراء اعتقاد بعضهم بأنه لا يتفق مع ما وصلت إليه الإنسانية من الرقي العلمي والفني وذهابهم إلى أن وجوده

أصبح غير لازم للمجتمع وسعيهم في نشر مذهبهم هذا، غير مستندين دينًا ولا ملة، وتمسك البعض الآخر بمبادئ الدين السطحية وترك الجوهر الذي في وسعه أن يرشد الناس إلى طريق الصلاح، إلا أن الدين الذي يتفق مع حالتنا الحاضرة لم يفقد من العالم ولا يزال كامنًا في صدور الناس وحسبهم لإظهار هذا الدين الكامن الاعتقاد بأنه لازم لهم، وأنه بدونه لا يتيسر لهم أن يعيشوا عيشة راضية، وأن ما يسمونه علمًا لا يمكن أن يقوم مقامه، وأن هؤلاء الذين يتمسكون بالعرض ويتركون الجوهر إنما يمنعون انتشار الدين الحق، وأن مبادئهم التي ينشرونها باسم الدين مضرة جد الضرر بالمجتمع لأنها تخفي الجوهر الذي يأمر الإنسان (بأن يحب لأخيه ما يحبه لنفسه) وهو خلاصة الدين العملي الذي أتى به الإنجيل.

ولكي يمكن إصلاح العالم يجب على العقلاء أن يفهموا أن الدين ليس بالتمسك بالقديم، والمعيشة كما كان يعيش آباؤنا الأولون المتوحشون، وأن نشر التعليم غير كاف لإصلاح العالم لأن الدين هو القوة الفعالة في رقي الناس، وأن هذه القوة لا تزال كامنة في نفوس الناس، كما يجب على هؤلاء الذين يتشبثون بالترهات الدينية عمدًا أو بدون عمد، أن يكفوا عن ذلك وأن يفهموا أن أقدس شيء في الدين ليس التعميد ولا الاعتقاد الأعمى في قضايا الدين التي لا ترتكن على برهان، بل محبة الله والجار واتباع ما جاء في الإنجيل من (أن يحب الإنسان لأخيه ما يحبه لنفسه).

فإذا فهم هؤلاء المتظاهرون بالتدين والعلم ذلك، وقاموا بنشر هذه الحقائق الظاهرة الجلية، كما ينشرون الآن قضاياهم ومبادئهم الفاسدة العويصة، لفهم كل إنسان معنى الحياة، وعرف ما عليه من الواجبات، فلا مشاحة في أنه إذا كان تمت منح للناس من تعاستهم فلا يمكن أن يكون سوي الدين، ولا شك في أن الإنسان لا يمكنه أن ينال السعادة إذا قصر سعيه على إرضاء مطامعه ولم يعمد إلى إصلاح نفسه.

الاشتراكية

الحكومة والمسيحية

يجب على الناس الكف عن تطلب الكماليات، إذا ما دامت القوى والأموال والمخترعات لا تصرف إلا في إيجاد ما ليس لازمًا، فمن المستحيل عمل أي إصلاح، ولكي يتسنى معرفة اللازم من غيره، يجب فحص الأشياء واحدًا واحدًا، وأهم شيء هو أن نهيأ أنفسنا للتنازل عن جميع ما أوجدته المدنية من الكماليات، وألا نحالو إبقاء هذا النظام القاضي بعدم المساواة التي أفضت إلى مصائبنا، فإذا كنت أحب أخي حقيقة يجب على ألا أتردد في حرمان نفسي من حجرة استقبالي لآويه فيها إذا أعوزه السكن، إلا أننا والحالة هذه، وإن كنا نبغي إيواء إخواننا الذين لا مسكن لهم، إلا أننا نبغي إبقاء حجر استقبالنا مخصصة للزائرين، امر من اثنين إما أن نخدم الله أو نخدم الشيطان فإن الجمع بين خدمتها أمر مستحيل، فإذا قررنا أن نخدم الله، وجب علينا أن نهيأ أنفسنا للتنازل مؤقتًا عن الكماليات ومستلزمات المدنية حتى يتسنى لمن ينقصه الضروري أن يحصل عليه ويشاركنا فيما هو كمالي.

إن أحسن نظام اجتماعي هو هذا الذي يفكر كل فرد فيه في صالح الجميع ويسعى لخدمة الجميع، فإذا اتفق الجميع على ذلك نال كل فرد ما يتمناه من السعادة، كما أن أسوأ نظام اجتماعي هو هذا الذي يشتغل

فيه كل فرد لإرضاء نفسه فقط، فإذا عم هذا الشعور، ولم تكن هناك أسر يتضامن أفرادها على المعيشة، لأصبحت الحياة عبئًا ثقيلًا، ومع ذلك فالإنسان لا يراعي إلا صالحه الخاص، ولا يسعى إلا لإرضاء نفسه وحسب، ولو أدى ذلك إلى خراب الغير، وهذا مسلك عديم الجدوى، قلما يقوى فيه فرد على التغلب والفوز، وكثيرًا ما يتغلب فرد على كثير غيره، ويستخدمهم في قضاء حاجته، فلا يلبث أن يظهر من جراء ذلك التفاوت المريع بين الناس، لذا نرى الناس تسعى الآن في إيجاد المساواة، فألفوا جمعيات التعاون والشعب الاجتماعية (Communes) ويلحون على الحكومة لمنح الجميع جميع الحقوق السياسية على حد سواء، إلا ان التسوية التامة بين الأفراد تقضي إلى الإضرار بالعمل، فإننا بجعلنا الأجور واحدة لجميع العمال على اختلاف كفاءاتهم نحط من قدر العامل الخبير الكفء لوضعنا إياه في مستوى واحد مع العامل الحديث البليد، وهذا يؤدي إلى تهاون العمال والإضرار بالعمل، كذلك توزيع الأراضي بالتساوي بين الناس يؤدي إلى منح كل فرد قطعة صغيرة منها، وهذا مضر بالزراعة لأن المزارع الصغيرة أقل فائدة للمجموع من المزارع الواسعة، كما أدت التسوية بين الناس في الحقوق السياسية إلى كثير من الاضطرابات والمشاكل، فالمسألة خطيرة لأن المساواة والحرية وإن كانتا أمرين جميلين تتوق إليهما نفوس بني البشر إلا أنهما يضران بالعمل، لأن التسوية بين العامل وصاحب العمل أو الزارع المأجور وصاحب الأرض، تفضي إلى تفكك نظام المعامل الكبيرة والمزارع الواسعة اللذين هما السبب في كثرة الإنتاج من المصنوعات والمزروعات

وفي رخصها، وإن كان بقاؤهما يفضي إلى إرهاق العمال وإيجاد التفاوت المريع بين الناس، إلا أن الاشتراكيين يريدون أن يجمعوا بين إبقاء نظام العمل المتسع والمحافظة على الحرية والمساواة، بأن يجعلوا رءوس الأموال ملكًا شائعًا بين الناس، وهذا أمر بعيد التحقيق، لأن الناس لا يقبلون هذا النظام من جهة، ولنعذر وجود من يمكن انتخابه لاستخدام هذه الأموال بنزاهة من جهة أخرى، وهذه معضلة نرى أنفسنا أمامها ملزمين إما بالامتناع بتاتًا عن جعل الأعمال على نطاق واسع، وإما أن نرضى بذلك ولا نشكو من التفاوت والظلم الذين ينتجان منه، وهناك طريق ثالث وهو أن نبقى على نظام المعامل الكبيرة والمزارع الواسعة، ونجتهد في الوقت نفسه أن نخفي عن المغلوبين على أمرهم أسباب تعاستهم وشقائهم، وأن نخمد حركاتهم التي يقومون بها ضد رؤسائهم، وأن نحسن إليهم ونواسيهم بقدر ما في وسعنا، كما هو واقع الآن، إلا أن تكديس رءوس الأموال وتجمعها في يد أفراد قلائل يزداد من وقت لآخر، وتفاوت الناس قد بلغ حدًا مريعًا، وقد انتشر التعليم وأظهر للمظلوم حقوقه، وللظالم تعنته واستبداده، وليس بمجد محاولة إقناع الناس بأفضلية هذا النظام وعندي أن أحسن نظام اجتماعي ليس بهذا الذي يقصر فيه كل فرد همه على الحصول على منفعته الدنيوية بل هذا الذي يسعى فيه كل لإصلاح نفسه، ولا يتحقق هذا الإصلاح، إلا إذا ضحى كل فرد شطرًا من ملاذه وهناءته، وقال طوبى للفقراء والمضطهدين.

لماذا لا تستطيع الحكومات ولا الثورات ولا الاشتراكية الحكومية أو المسيحية[٢٠] أن تشيد دولة السلام في العالم؟

لإيجاد العدالة مع اهتمام كل فرد بصالحه الشخصي، يحتاج الأمر إلى وجود رجال عادلين تسند إليهم إدارة الأمور، ويحولون من السلطة ما يسمح لهم بمنع أي فرد من الإضرار بصالح الغير، وبديهي أن هؤلاء الرجال قد وجدوا في كل نظام اجتماعي ظهر على سطح الأرض، وهم الحكام، إلا أنه لم يظهر من بين هؤلاء الحكام الذين تولوا زمامنا منذ القدم، سواء في الممالك أو الجمهوريات، من قام بواجبه على وجه مرضي، ولم يستأثر بجزء كبير مما هو مكلف بتوزيعه بالعدل، والآن تقول الناس بوجوب إلغاء هذه الحكومات التي توجد أمثال هؤلاء الحكام، وإيجاد أنظمة جديدة تكون فيها الأموال والأراضي ملكًا شائعًا بين الناس، ويسند إليها إدارة الأعمال الاقتصادية، ويكون عملها توزيع الأعمال، وإعطاء كل بقدر ما يستحق، أو على رأي بعضهم، بقدر ما يحتاج.

(٢٠) للاشتراكية مذاهب كثيرة فمنها الاشتراكية الحكومية التي يراد بها إسناد كافة الأعمال إلى الحكومات بعد وضعها على أساس اشتراكي ديمقراطي، ومنها الاشتراكية المسيحية التي يراد بها إسناد كافة الأعمال إلى الكنيسة، وهناك فريق من الاشتراكيين يريدون إسناد كافة الأعمال إلى المجالس البلدية وفريق رابع لا يريد أن تبقى حكومة ولا كنيسة ولا مجالس بلدية بل تعطي الحرية لكل فرد لعمل ما يريد وهؤلاء العدميون (Nihilists) – راجع كتابنا تاريخ المذاهب الاشتراكية – المعرب.

لقد أخفقت جميع التجارب التي قام بها الاشتراكيون لتحقيق هذه الأمنية، وإنه لواضح بدون أن نتعب أنفسنا عمل هذه التجارب أنه من المستحيل تحقيقها ما دام كل فرد لا يهتم إلا بصالحه الخاص لأن الرؤساء الذين سيولون الزعامة في هذا النظام الجديد سيكونون رجالًا لا يمتازون عن غيرهم في تقديسهم لصالحهم الشخصي وتقديمه على صالح غيرهم، فمن المحقق إذًا أن يستأثروا بكثير من الخبرات، فيفسدون النظام الذي أسند إليهم إدارته.

لعل بعضهم يقول (لا تنتخبوا لإدارة هذا النظام إلا العقلاء الأتقياء المنزهين عن الأغراض) ولكن من يستطيع أن ينتخب أمثال هؤلاء إلا من كان مثلهم؟ وإذا كان كل الناس كذلك لا يصبح هناك داع لإيجاد نظام جديد، وعليه ففساد مذهب الاشتراكيين الثوريين ظاهر حتى لهم أنفسهم، ولا غرابة فيما ما أصاب مساعيهم من الفشل.

والآن ننتقل إلى الاشتراكية المسيحية التي تقتضي بث الرسل في جميع الأنحاء لغرس الفضيلة في نفوس الناس، وحضهم على اتباع الدين الذي لا ينافي الاشتراكية في شيء، ولكن هذا المذهب لا يثمر إلا اذا اقتنع الجميع بأفضلية جعل رءوس الأموال ومنتجات الثروة ملكًا مذاعًا بين الناس، وبما أن هذه الفكرة لا تزال مستهجنة في نظر السواد الأعظم، فمحال تحقيق أمنية الاشتراكيين وهي إيجاد نظام مبني على التضامن لا على التنافس، إذ طالما هم كل فرد محصور في إرضاء مطامعه الشخصية لا يتيسر إيجاد نظام أمثل.

دلتنا التجارب على أنه يمكن إنشاء ثلاثة أنظمة اجتماعية مختلفة تسند في الأولى إدارة الأمور إلى أرقى الناس وأفضلهم، حتى يتمكنوا من نشر السعادة والسلام، ومن وضع القوانين التي تغل أيدي العابثين ولقد جرب ذلك إلا أن الذين أسندت إليهم مقاليد الأمور كثيرًا ما أساءوا استعمال السلطة التي منحت لهم، والآن تجرب الناس إيجاد نظام لا حكومة فيه تطلق الحرية لكل فرد (Laisser passer) (Laisser faire)، ولكن هذه الفكرة لا تنج لسببين، أولًا، لأن الحكومات لا يمكن إلغاؤها لاعتقاد الناس بأنها لازمة لمنع التعدي المستمر بينهم، وثانيًا، لأن منح الحرية التامة للناس تسمح للقوي بالتغلب على الضعيف، وتسهل على من لديه ميزة واحدة الحصول على كثير غيرها، وعليه فليس أمام الناس سوى طريقة واحدة وهي أن يفهم كل فرد أن صالحه في أن يقوم بخدمة الجموع، كما يأمرنا به الدين، وليس ثمت ما يعترضنا من العقبات في هذا الطريق.

يقول الاشتراكيون أنه ليس من الحكمة التنازل عن هذه النعم التي أوجدتها لنا المدنية والعلم، والهبوط بالناس إلى مستوى الحياة الوحشية، بل الأولى أن نستحث العلم والطبيعة حتى يخرجان لنا ما يكفي للناس كافة من هذه النعم، وهذه مغالطة كبيرة، لأننا مهما وصلنا من العلم وبلغنا من تعرف قوى الطبيعة واستخدامها، ومهما زاد ما يعمل من الكماليات، فإن نهم الفئة العالية وأثرتها تكفلان باستهلاكه بدون أن يتبقى شيء لمن هم دونهم، لأن الإنسان وإن كان لا يمكنه أن يستهلك من الضروريات لا قدرًا معينًا، في وسعه أن يستهلك من الكماليات ما لا

حد له، هذا إلى أن تقدم الناس في العلوم واتساع دائرة المستكشفات والمخترعات تقوي عضد الفئة الحاكمة وتجعلها أشد استبداد بالفئة المحكومة.

إنه ليصعب الحكم عن أي العلاجات الثلاثة التي يقترحها المصلحون أوفى بالغرض، فإنها كلها فاسدة، فالعلاج الأول الذي يقترحه الثوريون يقضي بإلغاء الطبقات العالية من الشعوب لأنها هي التي تستهلك خيرات العالم كلها، وهذا لا يجدي، لأن إلغاء الطبقات العالية لا يستلزم إلغاء الطبقات الحاكمة التي يمكنها استهلاك هذه الخيرات، وكذلك العلاج الثاني الذي يريد غليوم الثاني تحقيقه، وهو ان يؤخذ جزء من دخل الطبقات العالية بما يفرض عليها من الضرائب، ويوزع على الطبقات الفقيرة بطريق الأعمال الخيرية، وهذا غير مجد أيضًا لأن الفقراء أضعاف أضعاف الأغنياء ومهما أخذنا من الآخرين وأعطينا الأولين فإنه لا يصلح شأن أحد منهم، والآن ننظر إلى العلاج الثالث يقترحه بعض الأمريكيين وهو يقضي باستبدال النظام الحالي المبني على التنافس بنظام آخر مبنى على التضامن وذلك بإنشاء شركات التعاون، وهذا الحل وإن كان ظاهره حسنًا، إلا أنه لا يرضي الناس كافة، فإن شركات التعاون، وإن كانت تقضي إلى توزيع الخيرات بالتساوي بين الناس إلا أن المساواة التامة لا ترضي أحدًا، فالأغنياء الذين كانوا ممتازين يبغون أن يظلوا كذلك، والفقراء لا يرضيهم أن يكونوا أقل نصيبًا من غيرهم، وليس في الإمكان إرضاء الجميع.

أما عندي فأحسن حل هو أن تقفل النافذة التي تتسرب منها حرارة العلم وقوى الطبيعة بأن نكف عن استعمال الكماليات، وإن كان قد عكس ما يريده الاشتراكيون الذين يبغون رقم مقدار ما ينتج حتى يسهل على كل فرد الحصول على ما يطلبه من الضروريات والكماليات معًا.

الفهرس

المقدمة ٥
إلى فئة العُمال ٩
امتلاك الأَراضي ١٨
الوسيلة الوحيدة ٣١
الرق الحديث ٤٠
ما هي الحكومات، وهل يُمكن الاستغناء عنها؟ ٦٣
كيف يُمكن إِلغاء الحكومات؟ ٧٠
الحكومة ٨٤
الوطنية والحكومة ٩٨
الحرب ١١٨
الدين ١٢٤
الاشتراكية ١٢٨